الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد

أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 2000-2017 ودوره في إعادة البناء

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

إعداد الطالب:

سعد نواف المحمد

إشراف:

الدكتور شادي بيطار

2024-2023

الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد قسم الاقتصاد

ماجستير اقتصاد عام

لجنة المناقشة والحكم على رسالة الماجستير في قسم الاقتصاد

التي أعدتها الطالب

سعد نواف المحمد

بعنوان:

أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 2000-2017 ودوره في إعادة البناء

تم الأخذ بالتعديلات والملاحظات المطلوبة والموافقة عليها

من قبل لجنة المناقشة والحكم المؤلفة من السادة:

د.فادي الخليل — **عضواً** — التوقيع:

الأستاذ في قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد- جامعة دمشق

د. شادي بيطار — **عضواً مشرفاً** — التوقيع:

الاستاذ المساعد في قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد- جامعة دمشق

د. ثائر سلطان — **عضواً** — التوقيع:

المدرس في قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد- جامعة دمشق

دمشق 16/ 09 /2024

شـــــــكـــــــر وامتنان

أتقدم بالشكر والتقدير والامتنان إلى عمادة وإدارة كلية الاقتصاد في جامعة دمشق وجميع الأستاذة والمدرسين في قسم الاقتصاد، وأخص بالشكر الأستاذ الدكتور شادي بيطار الذي تكرّم مشكوراً بالإشراف على هذا البحث.

كما أتقدم بالشكر للأساتذة الكرام الدكتور فادي الخليل والدكتور ثائر سلطان اللذين وافقا مشكورين على تحكيم هذا البحث وقدما آراء وملاحظات سديدة أغنت البحث ورفعت من سوية المساهمة العلمية.

وأخيراً لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر لجميع الأهل والأصدقاء المُحبين الصادقين.

الباحث

الإهـــــــــــداء

إلى سورية الوطن.....

فهرس المحتويات

الفصل التمهيدي- الإطار العام للبحث..... 1
1. المقدمة 2
2. مشكلة البحث 3
3. أهمية البحث 3
4. أهداف البحث 4
5. فرضيات البحث..... 4
6. منهج البحث 4
7. الدراسات السابقة..... 5
الفصل الأول: الإطار النظري لرأس المال البشري 9
1. ماهية ومفهوم رأس المال البشري..... 10
2. أهمية الاستثمار في رأس المال البشري 14
3. أهداف الاستثمار في رأس المال البشري..... 19
أولاً- الأهداف المباشرة 19
ثانياً- الأهداف غير المباشرة 20
4. العوامل المؤثرة في الاستثمار في رأس المال البشري..... 21
5. آثار وأبعاد الاستثمار في رأس المال البشري 23
الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي 27
1. مفاهيم أساسية للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية..... 29
أولاً- مفهوم النمو الاقتصادي 29
ثانياً- الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية..... 31
2. أهم نظريات النمو والتنمية في الفكر التقليدي..... 33
أولاً- الفكر الكلاسيكي..... 33
ثانياً- الفكر الماركسي..... 35
ثالثاً- الفكر النيوكلاسيكي 37

رابعاً– الفكر الكينزي 39
3. أهم نماذج ونظريات النمو والتنمية في الفكر الحديث 41
أولاً– نموذج هارود – دومار 41
ثانياً– نظرية النمو المتوازن وغير المتوازن 42
ثالثاً– نموذج سولو للنمو 43
رابعاً– نظرية المراحل الخطية 44
خامساً– نظريات التغير الهيكلي 46
سادساً– نماذج مناهضة التبعية الدولية 47
سابعاً– نماذج النيوليبرالية 48
ثامناً: نماذج النمو الداخلي 48
تاسعاً: نظرية فشل التنسيق 49
خلاصة الفصل 51
الفصل الثالث– الإطار العملي للبحث 52
1. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة خلال الفترة المدروسة 53
2. وصف المنهجية القياسية والمتغيرات المستخدمة في تقدير النماذج 58
3. تقدير نموذج الدراسة على المدى طويل الأجل 59
4. تقدير نموذج الدراسة على المدى طويل الأجل 69
5. خلاصة الدراسة القياسية وتفسير النتائج 74
الفصل الرابع– الإطار المقترح لدور رأس المال البشري في مرحلة إعادة البناء 75
1. الاحتياجات المقترحة من الاستثمارات المطلوبة في رأس المال البشري 76
2. السياسات المقترحة لتوظيف رأس المال البشري في سوق العمل وتسريع مرحلة إعادة البناء 78
التوصيات الختامية 84
المراجع 86
الملحقات 91

فهرس الجداول

عنوان الجدول	رقم الصفحة
الجدول رقم (1): نتائج تقدير النموذج الأول على المدى طويل الأجل	59
الجدول رقم (2): اختبار الارتباط الذاتي بين بواقي النموذج الأول على الأجل الطويل	60
الجدول رقم (3): اختبار اختلاف التباين بين بواقي النموذج الأول على الأجل الطويل	60
الجدول رقم (4): نتائج تقدير النموذج الثاني على المدى طويل الأجل	62
الجدول رقم (5): اختبار الارتباط الذاتي بين بواقي النموذج الثاني على الأجل الطويل	63
الجدول رقم (6): اختبار اختلاف التباين بين بواقي النموذج الثاني على الأجل الطويل	63
الجدول رقم (7): نتائج تقدير النموذج الثالث على المدى طويل الأجل	65
الجدول رقم (8): اختبار الارتباط الذاتي بين بواقي النموذج الثالث على الأجل الطويل	66
الجدول رقم (9): اختبار اختلاف التباين بين بواقي النموذج الثالث على الأجل الطويل	66
الجدول رقم (10): نتائج اختبار استقرار سلسلة البواقي لنموذج الدراسة على المدى طويل الأجل	69
الجدول رقم (11): نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة	69
الجدول رقم (12): نتائج تقدير نموذج الدراسة على المدى طويل الأجل	70
الجدول رقم (13): اختبار الارتباط الذاتي بين بواقي نموذج الدراسة على الأجل القصير	71
الجدول رقم (14): اختبار اختلاف التباين بين بواقي نموذج الدراسة على الأجل القصير	71

فهرس الأشكال البيانية

الشكل البياني	رقم الصفحة
الشكل رقم (1): تطور عدد الخريجين من المرحلة ما قبل الجامعية خلال 2000-2017	53
الشكل رقم (2): تطور عدد الخريجين من الثانوية العامة خلال الفترة 2000-2017	54
الشكل رقم (3): تطور عدد الخريجين من الثانوية التجارية الصناعية خلال الفترة 2000-2017	55
الشكل رقم (4): تطور نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم خلال الفترة 2000-2017	55
الشكل رقم (5): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة 2000-2017	56
الشكل رقم (6): تطور معدل التضخم خلال الفترة 2000-2017	56
الشكل رقم (7): تطور مؤشر التنمية البشرية في سورية خلال الفترة 2000-2017	57
الشكل رقم (8): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج الأول على الأجل الطويل	60
الشكل رقم (9): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج الأول على الأجل الطويل	61
الشكل رقم (10): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج الأول على الأجل الطويل	61
الشكل رقم (11): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج الثاني على الأجل الطويل	63
الشكل رقم (12): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج الثاني على الأجل الطويل	64
الشكل رقم (13): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج الثالث على الأجل الطويل	67
الشكل رقم (14): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج الثالث على الأجل الطويل	67
الشكل رقم (15): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج الثالث على الأجل الطويل	68
الشكل رقم (16): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الدراسة على الأجل القصير	72
الشكل رقم (17): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج الدراسة على الأجل القصير	72
الشكل رقم (18): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات نموذج الدراسة على الأجل القصير	73

الملخص

يناقش هذا البحث مختلف الآراء والمقاربات التي تناولت مفهوم رأس المال البشري وأهدافه وأهميته وأبرز محددات وأبعاد الاستثمار في رأس المال البشري والعوامل المؤثرة فيه. كما يستعرض البحث أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي في الفكر التقليدي والحديث كما ورد في الأدبيات والدراسات التطبيقية.

ويجري البحث تحليلاً قياسياً لإثبات العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي بالاعتماد على تقدير نماذج الدراسة على الأجل القصير والطويل باستخدام اختبارات قياسية متقدمة مثل اختبار الاستقرار الهيكلي واختبار البواقي والارتباط الذاتي واختبار التكامل المشترك.

توصلت نتائج البحث إلى وجود أثر إيجابي لمؤشر الانفاق على التعليم ومؤشر التنمية البشرية على معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة المدروسة مما يعكس الدور الإيجابي لرأس البشري في النمو الاقتصادي. مقابل وجود أثر سلبي لعدد الطلاب في المدارس المهنية على النمو الاقتصادي بسبب عوامل الحرب وضعف الكفاءة في هذا النوع من التعليم.

وأخيراً يقدم البحث مجموعة من التوصيات والمقترحات لتفعيل دور رأس المال البشري في مرحلة إعادة البناء وتعزيز القدرات للمساهمة في تسريع التعافي والانتقال إلى مرحلة التنمية.

الكلمات المفتاحية:

رأس المال البشري، النمو الاقتصادي، التنمية البشرية

الفصل التمهيدي- الإطار العام للبحث

1. المقدمة

يعتبر النمو الاقتصادي من جملة المواضيع الرئيسية التي عالجتها النظرية الاقتصادية الكلية حيث أشارت بأنه أحد الأهداف الأساسية للسياسات الاقتصادية المتبعة، لذلك تسعى جميع الدول على اختلاف أنظمتها إلى تحقيقه والاستمرار فيه على المدى الطويل من أجل الوصول إلى التطور وتوفير الرفاهية لدى أفراد المجتمع، وأدى تفاوت بلدان العالم في معدلات النمو الاقتصادي إلى وجود بلدان نامية وأخرى متقدمة، وتشير هذه الفكرة إلى أن النمو الاقتصادي يستعمل كمؤشر للمقارنة فيما بين الدول خلال نفس السنة، إضافة إلى أنه وسيلة تمكن الدولة من مراقبة اتجاهات تطورها من سنة لأخرى، الأمر الذي يجعل من متخذي القرارات الاقتصادية إلى وضع التدابير اللازمة لمعالجة الاختلالات في الوقت المناسب.

أبرزت التباينات في معدلات نمو الدول جدلاً كبيراً حول أهم الأسباب الأساسية للنمو الاقتصادي مما أدى بالكثير من الاقتصاديين أمثال Harrod, Domar, Solow, Romer, Lucas وغيرهم إلى البحث عن مصادر النمو الاقتصادي التي تعددت بتعدد النماذج المستعملة في الدراسة، ومن بين هذه العوامل نجد عنصر العمل أو ما يعرف برأس المال البشري الذي يساهم بشكل أساسي في العملية الإنتاجية من خلال جميع القطاعات (الصناعة، الزراعة، الخدمات) وهذا العنصر مقسم إلى يد عاملة مؤهلة أي ذات معرفة علمية ومستوى تعليمي وخبرات في الميدان وأخرى غير مؤهلة أي ينقصها العديد من التجارب سواء في الميدان النظري أو التطبيقي، وقد أثبتت الأبحاث الاقتصادية على أن رأس المال البشري يتمتع بمؤهلات ودرجة كفاءة عالية تم اكتسابها عن طريق التعليم والتدريب ترفع من حجم الإنتاج الذي يساهم في رفع مستوى الأداء الاقتصادي، لذلك فإن الاهتمام بعنصر رأس المال البشري عن طريق الاستثمار فيه يعد ركيزة أساسية لتحقيق زيادة في ثروات الأمم.

يعد الاستثمار في رأس المال البشري المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، لذلك فإنه من الضروري العناية بتنمية الموارد البشرية بأفضل السبل وأكثرها جدوى، ويتحقق هذا بالاهتمام في العنصر البشري عن طريق الاتفاق عليه لأجل الرفع من قدراته وجعله مسايراً للتكنولوجيات الحديثة، وبالتالي فإن النفقات الاستثمارية المخصصة من أجل اكتساب المعرفة (تعليم وتدريب اليد العاملة) تساهم بشكل أساسي في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

2. مشكلة البحث

أشارت التقديرات الرسمية والدولية إلى أن الاقتصاد السوري حقق معدلات نمو جيدة وصلت إلى أكثر من 5% وسطياً منذ مطلع الألفية الثانية لسنوات ماقبل الحرب. إلا أن تفاعلات الأزمة وتأثير الحرب قاد الاقتصاد السوري إلى الدخول في فترة طويلة من الانكماش الحاد وصولاً للوضع الراهن. كما أشارت التقديرات إلى ضعف شديد في الانفاق على رأس المال البشري بالتزامن مع زيادة مخرجات التعليم العالي في سورية إلا أنها تميزت بزيادة الكم وفقدان الجودة والفاعلية.

تعددت الدراسات المحلية التي تناولت الاستثمار في رأس المال البشري في سورية لكنها أخذت منحى نظري توصيفي. كما كثرت الأبحاث التي درست أداء النمو الاقتصادي لكنها اعتمدت منهج التحليل الاقتصادي الكلي وتناولت أثر معظم المتغيرات الكلية في آن واحد مما أخفى أثر المتغيرات الأكثر فاعلية وتأثيراً على النمو الاقتصادي. حيث يعتبر ذلك دليل غير كافٍ لرسم سياسة اقتصادية تنموية ناجحة تأخذ العنصر البشري أساس للنمو المستدام بسبب عدم وضوح العلاقة ولاسيما بعد التشوهات التي أصابت المتغيرات والفاعليات الاقتصادية بفعل الأزمة. ومن هنا تأتي هذه الدراسة التحليلية في محاولة لربط عوامل رأس المال البشري مع أداء النمو الاقتصادي مما يسهم في تقليص الفجوة الحاصلة والتخفيف من ضبابية العلاقة وهذا يقود بدوره إلى فهم أفضل لدور العنصر البشري في مرحلة إعادة البناء.

وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث وفقاً للتساؤلات التالية:

- هل هناك أثر لرأس المال البشري على النمو الاقتصادي في سورية؟
- ما هو حجم واتجاه تأثير عوامل رأس المال البشري على أداء النمو الاقتصادي؟
- ما هي تلك العوامل المؤثرة وما هي طبيعة الأثر؟

3. أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من خلال التركيز على محورين، المحور الأول عملي يقوم على تقييم وتفحّص مؤشرات رأس المال البشري وأثرها على النمو الاقتصادي من خلال تحليل سلسلة زمنية طويلة تأخذ بالاعتبار أثر الحرب ومقارنتها بالحالة السابقة. وبالتالي تقديم دراسة علمية واقعية لصانعي السياسات وأصحاب القرار تُساعد في صياغة سياسة اقتصادية تنموية مبتكرة انطلاقاً من تلافي مكامن الضعف وتعزيز مواطن القوة لجانب عوامل رأس المال البشري المؤثرة على النمو الاقتصادي، وذلك بهدف العمل على إتاحة محفزات للعنصر البشري للاندماج والمساهمة المجتمعية في إعادة البناء.

كما تأتي أهمية البحث من خلال التركيز على محور ثانٍ علمي أكاديمي من ناحية استخدام أفضل وأحدث الأدوات والتقنيات الإحصائية لمعالجة المشاكل القياسية الشائعة. فمن أجل تلافي مشاكل الارتباط المتعدد والتفسير الداخلي للنموذج؛ يستخدم البحث متغيرات تفسيرية وسيطة إضافة لمتغيرات وهمية لكون تلك المتغيرات خارجية. أما من أجل معالجة مشكلة اختلاف التباين والسببية العكسية والتخفيف من أخطاء القياس يستخدم البحث تقنية المقاييس الموضوعية. وأخيراً يعتمد البحث على تقنية إدخال جميع المتغيرات المستقلة في النموذج لتقليص أثر مشكلة المتغيرات المحذوفة.

4. أهداف البحث

- دراسة وتحليل أبرز النظريات والنماذج التي تناولت رأس المال البشري والنمو الاقتصادي
- تحليل أداء النمو الاقتصادي في سورية خلال فترة ما قبل الحرب والوضع الراهن
- تتبع مؤشرات رأس المال البشري في سورية خلال فترة ماقبل الحرب مع الإشارة لأثر الحرب
- تحليل إحصائي قياسي للعلاقة بين عوامل رأس المال البشري وأداء النمو الاقتصادي
- تبيان أهمية دور رأس المال البشري في مرحلة إعادة البناء بناءً على نتائج الدراسة القياسية

5. فرضيات البحث

تتمثل الفرضية الأساسية للبحث في إثبات تأثير المتغيرات التي تقيس رأس المال البشري على النمو الاقتصادي. وبناءً عليه تكون الفرضيات الفرعية على الشكل التالي:

- لا يوجد أثر معنوي لمعدل الإنفاق على التعليم في معدل النمو الاقتصادي في سورية.
- لا يوجد أثر معنوي لمؤشر التنمية البشرية في معدل النمو الاقتصادي في سورية.
- لا يوجد أثر معنوي لمعدل التضخم في معدل النمو الاقتصادي في سورية.
- لا يوجد أثر معنوي لمتغير الحرب على سورية في معدل النمو الاقتصادي في سورية.

6. منهج البحث

يتبع البحث المنهج الوصفي والقياسي التحليلي، وذلك من خلال الاعتماد على المتغيرات التي تقيس رأس المال البشري التي توفرها قاعدة بيانات وزارة التعليم العالي وبيانات الهيئة العليا للبحث العلمي وبيانات المكتب المركزي للإحصاء. كما يتم الاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي والتي توفر سلاسل زمنية لمؤشر التنمية البشرية في سورية.

وبعد تجميع البيانات تأتي مرحلة التحليل الوصفي بهدف الحصول على بيانات متناسقة وتتبع أداء النمو الاقتصادي وتطور مؤشرات رأس المال البشري، وبعدها يتم بناء النموذج القياسي بحيث يُعبر المتغير التابع عن النمو الاقتصادي مقاساً بمعدل النمو أما المتغيرات المستقلة فتُمثل جملة من متغيرات التي تقيس رأس المال البشري إضافةً لمتغيرات ضابطة ووسيطة. وأخيراً يتم التحليل القياسي على السلاسل الزمنية وإجراء الاختبارات التشخيصية للتأكد من سلامة النموذج من المشاكل القياسية الشائعة والتأكد من دقة النتائج المستخلصة.

7. الدراسات السابقة

أولاً- الدراسات العربية

هيثم أحمد عيسى (2013)، العلاقة بين رأس المال البشري والناتج المحلي دراسة حالة سورية

تناول البحث دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي ومتغيرات التنمية البشرية في سورية باستخدام بيانات إحصائية خلال المدة 1970-2000. واستخدمت الدراسة أسلوب التكامل المشترك الذي أكد وجود علاقة طويلة الأجل بين مستوى الناتج المحلي الإجمالي "المتغير التابع" وبين متغيرين للتنمية البشرية هما الصحة والتعليم "المتغيرات المستقلة". وتوصلت الدراسة إلى أن متغير الصحة يكون فعالاً على المدى الطويل في حين متغير التعليم غير فعال. وأرجعت ذلك إلى عدة أسباب أبزرها تلك المرتبطة بفعالية سياسة الحكومة في مجال التعليم أو تمويل الانفاق على التعليم وعدم حدوث تطور في مستوى نوعية التعليم وعدم التوزان بين العرض والطلب على التعليم بالإضافة لعدم وجود حوافز للطلاب على تطبيق تحليل التكلفة-العائد عن اتخاذ قرار متابعة التعليم.

عماد الدين المصبح (2005)، رأس المال البشري في سورية قياس عائد الاستثمار في رأس المال البشري

هدفت الدراسة إلى قياس العائد على التعليم في سورية باستخدام دالة الكسب المنسرية والنموذج الموسع للدالة وذلك بالاعتماد على بيانات المسح الميداني لسوق العمل في سورية الذي أجراه المكتب المركزي للإحصاء في عام 2002 وبلغ حجم العينة 12267 مشاهدة. وتوصلت الدراسة إلى أن عائد الاستثمار في رأس المال البشري متدن جداً لم يتجاوز 1% وهو ناتج عن سياسة الأجور المطبقة في سورية في ظل قانون العاملين الموحد الذي لم يلحظ ضرورة وجود فوارق حقيقية بين مستويات الأجور بحسب المستوى التعليمي. مما أثر سلباً على جملة من متغيرات سوق العمل كان أبرزها انخفاض إنتاجية العمل وعدم تأثر الإنتاجية بمستوى التحصيل العلمي ودفع لهجرة الكفاءات إلى الخارج.

عمار إبراهيم (2014)، قياس رأس المال البشري وأثره على كفاءة المنشأة دراسة ميدانية في الساحل السوري

هدف البحث إلى قياس معدل العائد على الاستثمار في رأس المال البشري في عدد من المنشآت بمحافظتي اللاذقية وطرطوس وذلك بالاعتماد على توزيع استبيان على مجموعة من العاملين في منشآت القطاع العام والخاص في تلك المحافظات وبلغ حجم العينة 387 مشاهدة. وتوصلت الدراسة إلى أن المنشأة لا تنظر للعاملين لديها بأنهم رأس مال بشري هام لعمل المنشأة كما لا يؤثر التدريب على دخل العاملين ولا يرتبط بمستوى التعليم. وتوصلت الدراسة ايضاً إلى انخفاض معدل العائد على الاستثمار في رأس المال البشري للعينة المدروسة في الساحل السوري سواء في القطاع العام أو الخاص.

ثانياً– الدراسات الأجنبية

Babar *et al* (2008), Impact of Higher Education on Economic Growth of Pakistan

اهتمت بدراسة عائدات التعليم العالي على النمو الاقتصادي للاقتصاد الباكستاني خلال الفترة 1972–2008، وقد تم في هذه الدراسة تحليل أثر اتجاهات واستراتيجيات السياسات التعليمية المتبعة على تطور النشاط الاقتصادي للبلاد. وقد تم التوصل إلى أن اليد العاملة المتعلمة تمارس تأثير معنوي في تحفيز النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك فقد أشارت الدراسة إلى أن تطوير التعليم العالي من شأنه أن يساعد على تقليص الاستعانة باليد العاملة المغتربة المتعلمة في القطاعات الاقتصادية.

Feixue *et al* (2009), Relationship between Scale of Higher Education Growth in China

تناولت الدراسة العلاقة بين التعليم العالي والنمو الاقتصادي للصين خلال الفترة 1972–2007، وبينت نتائج التقدير بواسطة نموذج تصحيح الخطأ VECM أن سلسلتي بيانات الملتحقين بالتعليم الجامعي والناتج المحلي الإجمالي للفرد هي متكاملة من الدرجة الأولى، وكذلك وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين متغيري موضوع الدراسة (وجود تأثير إيجابي بين المتغيرين في المدى الطويل)، كما بينت نتائج التحليل أنه من أجل إعادة متغير الملتحقين بالتعليم العالي إلى وضعية التوزان في المدى الطويل بعد الصدمة (الانحراف عن وضعية التوزان) يتطلب لذلك معدل 7% وتوصي الدراسة بضرورة أن يتوافق توسيع نطاق التعليم العالي في الصين مع النمو الاقتصادي، وضرورة تعديل هيكل التعليم العالي من اجل تحسين نسبة الاستفادة من الموارد في التعليم العالي.

Mohun *et al* (2010),The Impact of Education on Economic Growth: the Case of Mauritius

اهتمت بدراسة اثر الاستثمار في التعليم على النمو في موريشيوس خلال الفترة 1990–2006 وبينت نتائج التقدير بواسطة نموذج تصحيح الخطأ أن رأس المال البشري يلعب دورا هام في رفع معدلات النمو الاقتصادي باعتباره محرك أساسي للتحسين من مستوى الإنتاج.

Omojimite (2010), Education and Economic Growth in Nigeria: Granger Causality Analysis

هدفت إلى دراسة العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة (1980–2005) وأظهرت نتائج تطبيق اختبار التكامل المشترك واختبار العلاقة السببية أن هناك تكامل مشترك بين الانفاق العام على التعليم والملتحقين بالمدارس الابتدائية والنمو الاقتصادي، كما كشفت الدراسة إلى أن الانفاق العام على التعليم يسبب النمو الاقتصادي بينما العكس غير صحيح. وكذلك عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين الملتحقين بالمدارس الابتدائية والنمو الاقتصادي. وتوصي الدراسة على ضرورة تحسين تمويل قطاع التعليم وإعادة النظر في مناهج المدارس الابتدائية لجعلها أكثر ملاءمة مع احتياجات المجتمع.

Mohd *et al* (2012), Education Expenditure an Economic Growth: A Causal Analysis for Malaysia

ارتكزت على دراسة العلاقة طويلة الأجل والعلاقة السببية بين الانفاق الحكومي في مجال التعليم والنمو الاقتصادي للاقتصاد الماليزي خلال الفترة 1970–2010 ومن خلال تطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي أشارت النتائج إلى أن النمو الاقتصادي هو متكامل إيجاباً بالمتغيرات التالية: تكوين رأس المال الثابت، واليد العاملة، والإنفاق الحكومي على التعليم، أما بالنسبة لاختبار السببية فقد تم التوصل إلى وجود علاقة سببية قصيرة المدى بين النمو الاقتصادي والتعليم في الاتجاهين وتوصلت الدراسة إلى أن التعليم يلعب دوراً أساسياً على النمو الاقتصادي في ماليزيا.

Tichaona (2012), Investigating the Causal Relationship between Education and Economic Growth in Zimbabwe

هدفت إلى دراسة العلاقة السببية بين التعليم والنمو الاقتصادي في زيمبابوي خلال الفترة 1980–2008 وتم اختبار هذه العلاقة باستخدام تقنيات الاقتصادي القياسي المتمثلة باختبار العلاقة السببية ومتجه الانحدار الذاتي Var ودلت النتائج إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين التعليم والنمو الاقتصادي أي أن التعليم يسبب النمو الاقتصادي، وخلصت الدراسة إلى أن الاستثمار في التعليم مهم لدفع النمو الاقتصادي وأوصت الدراسة بضرورة تركيز كل من الحكومة والقطاع الخاص على السياسات التي من شأنها تحسين نظام التعليم في البلاد.

Suman & Asgher (2012), Impact Of Education on Economic Growth of Pakistan

هدفت الدراسة لاختبار العلاقة بين الانفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة 1981–2010 وقد أشارت النتائج إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين في المدى القصير، بينما في المدى الطويل فهناك عدة عوامل من بينها التعليم يؤثر على النمو الاقتصادي. واوصت الدراسة بأهمية تطوير التعليم من اجل رفع النمو الاقتصادي في البلاد.

Dewan (2012), Public Expenditure on Education and Economic Growth the Case of Bangladesh

هدفت إلى دراسة العلاقة في المدى الطويل بين الانفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في بنغلادش للفترة 1995–2005 ودلت النتائج على ان الانفاق العام على التعليم له تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل ومن خلال استخدام تقنية التكامل المشترك لوحظ بان الزيادة بنسبة 1% في الانفاق على التعليم يساهم بزيادة 0.34% في الناتج المحلي الإجمالي للفرد في المدى الطويل وتوصي الدراسة بضرورة زيادة الانفاق على التعليم وتحسين جودة التعليم من اجل رفع الأداء الاقتصادي.

Mehmet (2013), the relationship between education expenditure and economic growth in turkey: bounds testing approac

هدفت الى دراسة العلاقة بين الانفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في تركيا خلال الفترة 1980–2012 باستخدام بيانات ربع سنوية وتم تقدير العلاقة بالاستعانة بنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM ومنهج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع ARDL حيث دلت النتائج على وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين الانفاق على التعليم والنمو الاقتصادي، إضافة الى ان التعليم له اثر إيجابي على النمو الاقتصادي واوصت الدراسة بضرورة وضع سياسات من اجل زيادة الانفاق على جميع مستويات التعليم (من الابتدائي الى التعليم العالي) حتى يؤدي الى رفع أداء الاقتصاد بالارتباط مع فعالية النظام التعليمي.

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الجوانب الآتية:

- اختبار العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وهو الأمر الذي لم تستعرضه الدراسات السابقة.
- إضافة مؤشر التنمية البشرية الصادر عن البنك الدولي.

الفصل الأول: الإطار النظري لرأس المال البشري

1- ماهية ومفهوم رأس المال البشري

2- أهمية الاستثمار في رأس المال البشري

3- أهداف الاستثمار في رأس المال البشري

4- العوامل المؤثرة في الاستثمار في رأس المال البشري

5- آثار وأبعاد الاستثمار في رأس المال البشري

تمهيد:

يأتي في مقدمة القضايا التي تعنى بها المجتمعات على اختلاف أنظمتها ومستويات نموها الاستثمار في رأس المال البشري حيث ثبت أن العنصر البشري ليس فقط هو أحد عناصر الإنتاج ومحددات الإنتاجية بل هو المؤثر الرئيسي في جميع مكونات التنمية بحيث أصبح في مقدمة المقاييس الرئيسية لثروة الأمم، حيث يعتبر الإنفاق على تنمية الموارد البشرية حيث يعد من أهم وأعلى درجات الاستثمار، ومن ثم أخذت قضية العناية بتنمية الموارد البشرية بأفضل السبل وأكثرها جدوى مكانتها ، ومازالت هذه الأهمية في تزايد مستمر وتأخذ مجراها في الدراسات والفعاليات التي تنظم وبشكل متواصل على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، خصوصا وأن العالم يشهد يوماً بعد يوم تغيرات متلاحقة نتيجة للتطورات التقنية التي تحدث بفعل الإنسان وتنعكس عليه في ذات الوقت.

1. ماهية ومفهوم رأس المال البشري

يعتبر رأس المال البشري من الدعائم الأساسية لعملية الإنتاج ومنه تحقيق النمو الاقتصادي وهو ما دفع المختصين والمنظرين وفي مقدمتهم الاقتصادي ألفريد مارشال[1]، أن يعتبروا البشر رأس مال يجب أن يستثمر، وأطلقوا على ذلك اسم. رأس المال البشري للاستفادة من إمكانياته وطاقاته للبناء والاكتشاف والتحليل وإعادة التركيب والابتكار والإبداع في استثمار باقي أنواع رؤوس الأموال، لأن رؤوس الأموال تتكون من رأس المال الطبيعي والمادي والبشري، وأضاف بعض الاقتصاديين (Zaydar1995)، (Kogaut ,1996)، (Nahapiet,Ghoshal,1998) وغيرهم، رأس مال رابع هو رأس المال الاجتماعي[2]

وفيما يلي مفاهيم رؤوس الأموال السابقة الذكر:

- رأس المال الطبيعي؛ والذي ينتج من توافر الموارد الطبيعية التي تتمتع بها البيئة، مثل المناجم وثروات النفط ومصادر المياه والسواحل والأرض.
- رأس المال المادي؛ والذي ينتج من زيادة القدرة التصديرية للدولة بما يحقق فائضا في ميزان المدفوعات، بحيث يمكن توجيه هذا الفائض إلى جوانب استثمارية جديدة.
- رأس المال الاجتماعي؛ موجودات تعكس خاصية العلاقات الاجتماعية وشبكات العمل داخل المنظمة.
- رأس المال البشري؛ ويعتبر مفتا الإدارة الإستراتيجية المحدد للتنمية، وعندما تحدث فجوة بين رأس المال البشري وباقي رؤوس الأموال، فلا بد أن ينصب التفضيل والاهتمام على البشر إعدادا وتدريبا وتكريسا للخبرة ودعما للقدرة الإدارية، وحين يتكامل الإعداد البشري يصبح من السهل والميسور زيادة القدرة التنموية

[1] الحبيب، مصدق جميل،1981 ، التعليم والتنمية الاقتصادية، الدار الوطنية للتوزيع والإعلان، بغداد، ص15

[2] عادل المفرجي، أحمد صالح، 2003، رأس المال الفكري؛ المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص17

في استخدام باقي رؤوس الأموال أفضل استخدام، ولذلك فإن الدولة الناشطة في مجال التنمية تضع أمامها هدفا استراتيجيا هو تطوير كفاءات رأس المال البشري [3].

ومما يؤكد ما سبق مقولة مارشال في كتابه (أصول الاقتصاد) والتي مفادها" أن ثمن رأس المال هو ما يستثمر في البشر"، لأن رأس المال البشري يتميز بسمة لا تتوافر في غيره؛ وهي أن منحنى إنتاجيته يتصاعد بنفس اتجاه منحنى خبراته ومهاراته وأن عمره المعنوي يتجدد مع تغيرات العصر ولن يندثر إلا بتوقف عمره الزمني، ومعنى ذلك أنه لا يخضع لقانون .المنفعة المتناقصة[4]

ويعرف رأس المال البشري للمجتمع من قبل Theador and Schultz 1961 على أنه مجموع الطاقات البشرية التي يمكن استخدامها لاستغلال مجمل الموارد الاقتصادية، كذلك يمثل "المجموع الكلي، الكمي، والنوعي من القوى البشرية المتاحة في المجتمع، فالجانب النوعي يمثل الكفاءات الذهنية والمستويات العلمية للسكان، ومن خلال المستوى التعليمي يتم تحديد الجانب .النوعي المرتبط بالخبرة والمعرفة .أما الجانب الكمي فيحتسب من خلال الحجم الكلي للسكان [5]"

أما رأس المال البشري المؤسساتي فيعرفه هاريسون ومايرز 1966 بأنه يمثل جميع القوى البشرية القادرة على شغل الوظائف الإدارية والفنية [6]"، بينما يرى Younndt بأنه يعني مجموعة الناس الذين يمتلكون مهارات ومعارف تساهم في زيادة القيمة الاقتصادية للمنظمات [7]"

وفي ضوء ما سبق يمكن تعريف رأس المال البشري على أنه مجموعة القدرات والخبرات والمهارات البشرية المتباينة في مستوى أدائها العاملة في المنظمة حاليا أو التي ستهيأ للعمل مستقبلا أو المعطلة منها بسبب حوادث وإصابات العمل أو الإجازات أو الغياب اللاإرادي، والتي ينطبق عليها الحد الأدنى من وصف ومواصفات الوظيفة .على أقل تقدير وتقع عليها مسؤولية تنفيذ الأهداف العامة للمنظمة[8]

فيما تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري بتعدد الاقتصاديين الذين اهتموا بهذا الموضوع وتناولوه بالدراسة والتحليل، نظرا لتعدد أبعاده الاقتصادية وغير الاقتصادية واختلاف وجهة النظر فيها.

---

[3] عادل المفرجي، أحمد صالح، مرجع سابق، ص19

[4] الركابي عبد الصمد، 2007 الاستثمار في الإنسان وأهمية رأس المال البشري في إستراتيجية التصنيع الخليجية، مجلة .الاقتصادي

[6] هاريسون، ومايرز، 1966 ، التعليم والقوى البشرية والنمو الإقتصادي، ترجمة، ابراهيم حافظ، القاهرة، ص12

[7] Youndt, et al., 1996, Human Ressource management manufacturing strategy and firm performance,academy of management journal, Vol 39, p839.

[8] عادل المفرجي، أحمد صالح، 2003 ، مرجع سابق، ص14

عبارة عن فقد عرفه المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بأنه"[9] عملية تنمية مهارات ومعارف وقدرات أفراد الجنس البشري، الذين يساهمون في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما، أو يمكنهم أن يساهموا فيها، على ألا يقتصر هؤلاء الأفراد على السكان العاملين؛ بل يمتد إلى الاشتراك الفعلي أو المنتظر، أو الذي يمكن الحصول عليه من الأشخاص الآخرين في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ."وفي هذا النطاق قام المجلس بتحديد ثلاثة مظاهر رئيسية لتنمية الجانب الإنتاجي للموارد البشرية وهي:[10]

- محاولة الاستخدام الأمثل لأفراد القوى العاملة من خلال إيجاد فرص التوظيف المناسبة.
- تحسين وزيادة إنتاجية العاملين من الأفراد عن طريق توفير التعليم المهني والتدريب.
- تأييد الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية القومية، من حيث ضمان اشتراك جميع الفئات الاجتماعية الفعالة في تحقيق ذلك.

وعليه ومن خلال هذا التعريف نستخلص أن الاستثمار في العنصر البشري هو نشاط مخصص لتنمية مهارات ومعارف وقدرات الموارد البشرية العاملة والمنتظرة بالكيفية التي تسمح بتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، غير أنه يؤخذ على هذا التعريف أنه ضيق مجلات الاستثمار في العنصر البشري على مجالي التعليم المهني والتدريب متجاهلا المجالات الأخرى.

وعرفه مستشار منظمة العمل الدولية واليونسكو F.Harbison بأن تنمية الموارد البشرية تعني [11] زيادة المعارف والقدرات لدى جميع الناس في المجتمع .ويمكن وصفها من الناحية الاقتصادية بأنها تراكم رأس المال البشري واستثماره بصورة فعالة في تطوير النظام الاقتصادي، أما من الناحية السياسية فتعني إعداد الأفراد للإسهام في العمليات السياسية، وبخاصة بوصفهم مواطنين في مجتمع ديمقراطي .ومن الناحيتين الاجتماعية والثقافية تستهدف مساعدة الأفراد على أن يحيوا حياة أكثر تطورا واكتمالا وأقل تقييدا بالتقاليد.

أما Becker فيرى أن مفهوم الاستثمار في العنصر البشري ينصرف إلى الجهود التي تؤثر في مستقبل الدخل الحقيقي من خلال تعبئة الموارد في الأفراد. وقد توصل لهذا التعريف بعد أن عقد مقارنة نظرية بين الطرق التي يتم عن طريقها تراكم رأس المال في الإنسان وهي التدريب الوظيفي والتعليم المدرسي والأبحاث وأوجه المعرفة الأخرى والصحة. ولكن يؤخذ على هذا التعريف أنه ركز على الجانب المستقبلي للإنتاج فقط.

---

[9] أسامة محمد الفيل، 2001 ، نظرة إلى المستقبل، الاستثمار في الإنسان، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الطبعة الأولى، .ص89

[10] هشام مصطفي الجمل، 2002 ، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي .الوضعي؛ دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص193

[11] Frederik Harbison And Charles Myers, 1974, Education Man Power And Economics Growth:Strategies Of Human Resources Development, Oxford And I.B.H. Publishing Co. New Delhi Third Indian Reprint, Pp2-32

ويرى شولتز أن مفهوم استثمار العنصر البشري هو كل إنفاق استثماري على المجالات المختلفة التي تشمل الخدمات الصحية والتدريب المهني والتعليم النظامي وتعليم الكبار والهجرة وراء العمل، فالخدمات الصحية مثلا لها نتائج اقتصادية وتعتبر استثمارا من حيث مساعدتها في زيادة الإنتاج .كذلك الغذاء والمأوى وخاصة في البلاد الفقيرة حيث يعتبر الغذاء سلعة إنتاجية[12] "

وبناءا على ما سبق نستطيع القول بأن مفهوم الاستثمار في العنصر البشري يشتمل على أربعة عناصر رئيسية وهي[13]:

- الإنفاق الاستثماري الذي ينفذ في العنصر البشري يخصص لتنمية القدرات والمهارات الإنتاجية للأفراد، أو اقتصاديا يؤدي هذا الإنفاق إلى تراكم رأس المال البشري.
- الإنفاق المخصص لتنمية القدرات والمهارات الإنتاجية للأفراد يتحدد وفقا لهدف زيادة الدخل الحقيقي للمجتمع حاليا ومستقبلا أو يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية معا.
- تحقق هدف الاستثمار في العنصر البشري من خلال الإنفاق على المجالات الاستثمارية المتعددة (التعليم، الصحة،.... إلخ.)
- يترتب على الإنفاق الاستثماري على العنصر البشري عدة آثار بعضها اقتصادي وبعضها غير اقتصادي.

[12] نقلا عن - :محمد نبيل نوفل، 1979 ، التعليم والتنمية الإقتصادية، مكتبة الإنكلومصرية، القاهرة، ص 78-79 نقلاً عن:
.W. Schultz, 1971, Investment In Human Capital, Economice Of Education Vol. 1, Pp13-33.

[13] الفيل، مرجع سابق، ص92

2. أهمية الاستثمار في رأس المال البشري

إن تنمية الموارد البشرية بمعناها العام هي عبارة عن تنمية شاملة للقدرات الذاتية وزيادة مهارات ومعارف عامة أفراد المجتمع[14]، فالتنمية البشرية إذا هي زيادة فرص الاختيار أمام أفراد المجتمع في العديد من المجالات وفي مقدمته الصحة والتعليم والدخل[15] ، وتشير الصحة إلى العمر المتوقع عند الميلاد، ويعكس التعليم نسبة من يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع، بينما يشير الدخل إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي [16] ويعبر عن هذه العملية من الناحية الاقتصادية بما اصطلح على تسميته ب " تكوين رأس المال البشري " واستثماره بشكل أمثل لتطوير النظام الاقتصادي [17] وهناك جانبان للتنمية البشرية: الأول منها تشكيل القدرات البشرية مثل تحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات؛ والثاني هو انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة وذلك إما للتمتع بوقت الفراغ أو في الأغراض الإنتاجية أو في الشؤون الثقافية والاجتماعية والسياسية[18]

وبهذه الطريقة نلاحظ أن قيادات التنمية تنظر إلى عملية تنمية الإنسان نظرة أكثر شمولية، فهي ترى في التنمية البشرية جوانب أخرى غير الاقتصادية والتي تتمثل في الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية والتي يتطلب إنماؤها لدى جميع أفراد المجتمع بشكل متوازن لزيادة مساهمتهم في بناء النظام السياسي وتعميق ممارساتهم في الحياة الاجتماعية. فإن تنمية رأس المال البشري هي عبارة عن تعبئة للطاقات البشرية وبلورة لإمكانياتها المتعددة ولمواهبها العقلية والجسدية لزيادة قيمتها ورفع مكانتها ليمكن استخدامها بصورة مبدعة في طريق .الاستغلال الأمثل لكافة الموارد الاقتصادية[19].

فمن الملاحظ عند تحليل المقومات الأساسية لمفهوم رأس المال البشري أنها تدور حول بناء الإنسان وتوفير الشروط الدائمة لضمان وجود أفراد في المجتمع قادرين على إحداث التطور بصورة مستمرة لمسايرة تغيرات العصر، وهذا لن يتم إلا من خلال إستراتيجية تنموية لرأس المال البشري بحيث تعتمد الوسائل والأساليب العلمية والفنية والتربوية الحديثة القادرة على خلق وتطوير المعرفة العلمية ونشر الخبرات والمعارف والقيم الحضارية بين السكان لرفع أكبر قدر ممكن منهم إلى قوى ذات مستوى أعلى في ضوء الوسائل والمهام التي تضطلع بها عملية تنمية رأس المال البشري كاستثمارات في الإنسان تتوخى أهدافًا اقتصادية واجتماعية[20] ، ومن هنا فإن مسيرة تنمية رأس

---

[14] الركابي، مرجع سابق، ص56

[15] الحق، محبوب، 1993 ، مفاهيم التنمية البشرية، ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي, عمان، ص23.

[16] النجفي،. سالم، 2001 ، التنمية البشرية في الوطن العربي، الأوضاع الراهنة ومأزق المستقبل، دراسات في التنمية البشرية .المستدامة في الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد، ص31

[18] World Bank, 1991, Adjustment Leading, An Evaluation of Ten Years of Experience, Washington, p42

[19] الركابي، مرجع سابق، ص22

[20] منصور، منصور أحمد، 1976 ، قراءات في تنمية الموارد البشرية، الكويت، ص145

المال البشري ترتبط بشكل وثيق بمسيرة نظريات التنمية الاقتصادية، حيث أن تنمية رأس المال البشري هي جزء من كل عملية التنمية الاقتصادية .ولقد تطور مضمون مفهوم التنمية البشرية مع تطور البعد الإنساني في الفكر التنموي السائد في كل مرحلة، وفي الفترة الأخيرة؛ ظهر مفهوم جديد للتنمية البشرية، ولقد وضع هذا المفهوم من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، حيث يعرف التنمية البشرية بأنها" توسيع اختيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين ر أس المال الاجتماعي الذي يستخدم بأكثر درجة ممكنة من العدالة لتلبية حاجات الأجيال الحالية بدون تعريض حاجات .الأجيال المستقبلية للخطر[21]"

وهكذا فإن طبيعة المهام الرئيسية التي تستهدفها عملية تنمية القوى البشرية بما فيها الأهداف الاقتصادية(تكوين رأس المال البشري) أنها متجددة ومستمرة تقترن بتنمية تقدم المجتمع، ولهذا فإن قيامها لا يتحدد بعصر معين أو عمر معين أو عمر إنساني أو فئة اجتماعية أو مستوى اقتصادي إنما هي عملية عامة شاملة ترتبط بالإنسان في مرحلة الإعداد للاستخدام وبالأمة مهما كان مستوى تقدمها، ولذلك فإن صيغة تكوين رأس المال البشري ترد ضمن مفهوم تنمية القوىالبشرية، إلا أن الفجوة الكبيرة القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية في مجال النمو الاقتصادي.

تحتم على الدول النامية التركيز على تكوين رأس المال البشري للاستفادة من فاعلية العامل الاقتصادي لتحقيق تقدم سريع من شأنه تقليص هذه الفجوة، وعلى هذا الأساس فإن أي عملية لتكوين رأس المال البشري يجب أن تتم في إطار إستراتيجية شاملة لتنمية القوى البشرية في الدول النامية، وتكوين مؤسسات بناء الإنسان التعليمية والتربوية والثقافية والمهنية التي تتمثل في مراحل الدراسة المختلفة وفي المؤسسات الإنتاجية ومؤسسات البحث العلمي هي المجالات الرئيسية للاستثمار في الإنسان ليس فقط لغرض رفع مستوى الإنتاجية وزيادة مردود الاستثمار المادي وحسب وإنما لتحقيق تقدم حقيقي للمجتمع في المجالات المختلفة وبما يساعد الدول النامية للالتحاق .بركب الدول المتقدمة[22]

وهكذا يتضح أن تنمية رأس المال البشري أضحت من أهم القضايا وأكثرها إلحاحا باعتبارها العملية الضرورية لتحريك وصقل وصياغة وتنمية القدرات والكفاءات البشرية في جوانبها العملية أو العلمية والفنية و السلوكية فهي وسيلة تعليمية تمد الإنسان بمعارف أو معلومات أو مبادئ أو فلسفات تزيد من طاقته على العمل والإنتاج وهي أيضًا وسيلة تدريبية تزوده بالطرق العلمية والأساليب المتطورة والمسالك المتباينة في الأداء الأمثل، كما أنها وسيلة فنية تمنحه خبرات إضافية ومهارات ذاتية تعيد صقل قدراته العقلية ومهاراته اليدوية، إضافة إلى كونها وسيلة

---

[21] Banuri, Tariq and others ,1995, Sustainable Human Development,UNDP, p7.

[22] الركابي، مرجع سابق الذكر، ص52

سلوكية تعيد النظر في مسلكه الوظيفي والاجتماعي[23] ، وإن الدعائم الأساسية والمقومات الرئيسية لهذه .العملية هي التربية والتعليم، التدريب، تنمية القدرات[24]

ومن ناحية الأهمية الاقتصادية للاستثمار في رأس المال البشري فقد شهدت الحياة على مر العصور إنجازات مذهلة تدل على القدرة البشرية في تشييد الصرو الهائلة للحضارة البشرية من خلال ارتفاع قيمة العنصر البشري كوحدة اقتصادية واعتباره منذ القدم جزء من ثروة الأمم لما يساهم به العمل البشري في عملية الإنتاج، واستنادا لتمايز الطاقة الإنتاجية للإنسان وتفوقها على جميع أشكال الثروة الأخرى الأمر الذي يضع العمل .البشري كأهم عنصر من عناصر الإنتاج على الإطلاق حتى في ظروفه الممكنة[25] ولقد أكد الاقتصاديون على اختلاف توجهاتهم على أهمية دور الإنسان وتأثيره الفعال والايجابي في عملية التنمية الاقتصادية وفي فاعلية عناصر الإنتاج المادية فهذه العناصر لا تكون لها تلك الفاعلية بدون الإنسان، وقد أدت النقلة العلمية والتكنولوجية وما أعقبتها من تطورات حديثة في الفن الإنتاجي إلى حدوث تغييرات متلاحقة في أساليب وطرق الإنتاج نجم عنها العديد من التعقيدات والدقة المتناهية في الصنع وغيرت بذلك موقع الإنسان ودفعته إلى الأمام في المراكز الإنتاجية وضاعفت مسؤولياته في ممارسة العمل الإنتاجي وقيادة التطور، مما أوجد ضرورات متزايدة لرفع مستوى إعداد الإنسان وزيادة فترات تعليمه وتدريبه وزيادة ممارساته العلمية .والفكرية في البحث النظري والتطبيقي[26] وتعود بوادر هذا الاهتمام في تاريخها إلى أراء الاقتصادي " الفريد مارشال " الذي عاصر بداية التغير في فنون الإنتاج في مطلع النصف الأول من القرن العشرين، فتؤكد آراء مارشال على الدور الأساسي الذي يؤديه الإنسان في إنتاج السلع ونمو الإنتاج وتطوره وأهمية التعليم في رفع إنتاجية الفرد، إذ يقول أن فئة متعلمة من الناس لا يمكن أن تعيش فقيرة، ذلك أن الإنسان بالعلم و المعرفة والوعي والطمو والقدرة على العمل والإنتاج، والقدرة على الخلق والإبداع يستطيع أن يسخر كل قوى الطبيعة ومصادرها و ما في باطن الأرض وما فوقها لصالحه والارتفاع بمستوى معيشته .وتوفير الحياة الكريمة له[27]

ولقد اعتبر كارل ماركس الإنسان أثمن رأس مال، وكذلك أدخل ايرفنج فيشر رأس المال البشري في مفهوم رأس المال كأي شيء يدر دخلا عبر فترة من الزمن .وأن هذا الدخل يتولد عن رأس المال .وقد أشار الفريد مارشال إلى أن أثمن ضروب رأس المال هو ما يستثمر في البشر، وذلك على أساس أن الفكر سواء ما تعلق منه بالعلوم والآداب أو الفنون أو ذلك الذي نشأت بفضله الآلات والأجهزة، إنما يمثل الإنتاج الذي يتلقاه أي جيل من الأجيال

---

[23] منصور، مرجع سابق الذكر، ص195

[24] Dunn J.D and Elives C.S ,1972, Management of Personal C Mc graw-Hill Book Company, N.Y, p37.

[25] العاني، تقي عبد سالم، 2012 ، الأهمية الاقتصادية لرأس المال البشري ودور التربية والتعليم فيه, بحث مقدم إلى الندوة -12-2112.التربوية المصاحبة للمجلس المركزي لاتحاد المعلمين العرب المنعقد في الجزائر،13

[26] الركابي، مرجع سابق الذكر، ص59

[27] Marshal A,1930, Principle of Economic, Macmillan and Co. Ltd. London2p218

السابقة له، وذلك أنه إذا تلاشت من الوجود الثروة المادية للعالم، فإن بالإمكان استعادتها بسرعة بواسطة الفكر، ولكن لو بقيت الثروة المادية بدون الفكر، فإن هذه الثروة سرعان ما تتضاءل ويعود إلى العالم الفقر والعوز [28].

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن تنمية العنصر البشري تؤدي دورًا فعالا في التنمية الاقتصادية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد، وبذلك يعد تعظيم وزيادة الناتج القومي دالة في التنمية البشرية ومواردها وأن العلاقة بينهما تعد تبادلية، إذ أن ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي يؤدي دورًا ايجابيًا في التنمية البشرية .وقد أظهرت الدراسات التطبيقية المرتبطة بنماذج النمو الاقتصادي في بداية عقد الستينات من القرن الماضي طبيعة العلاقة بين تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي في الاقتصاديات المتقدمة لدول العالم، وتبين أن نحو % 41 من النمو في الدول .الصناعية كان مرجعه تحسين قدرات الإنسان ومهاراته والمعرفة والإدارة[29]

وهكذا فإن الأهمية البالغة للعنصر البشري وما يمتلكه من طاقات دعت الاقتصاديين إلى اعتباره العنصر الإنتاجي الأول في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فلا يمكن مطلقًا أن تنفع كل العمليات اللازمة لتهيئة الوسائل المادية المطلوبة لتحقيق مستوى مناسب من التطور العلمي والارتفاع بمعدلات التنمية دون أن يكون العامل البشري هو المحرك الأول للعملية شريطة أن يكون ذا مستوى مناسب من التطور والتفتح والاندفاع الذاتي[30] ، وقد دلت تجربة التطور الاقتصادي العالمي على أن الكوادر المؤهلة ومعارفه المهنية والعلمية بصفة خاصة والخبرة الإنتاجية والإدارية تكون عنصرًا من أهم عناصر إعادة الإنتاج الاجتماعي التي كثيرًا ما تحدد سير وآفاق .عملية التنمية[31]

وفي هذا الصدد يشير مؤتمر هيئة الأمم المتحدة حول الدول الإفريقية إلى أن مدى ونوعية تأهيل الناس يعتبران عاملا رئيسيا للتقدم وأن النقص، في العمل المؤهل والخبرة هو السبب الرئيسي الذي يحول دون التنمية الاقتصادية السريعة[32]

وأشارت دراسة لمنظمة اليونسكو لكل من سولو والاقتصادي النرويجي أوكرست قد أثبتت أن الزيادة في متوسط دخل الفرد نتيجة للتحسن في العوامل البشرية هي أكبر من الزيادة المتوقعة من عائد رأس المال المادي .كما استطاعت عدد من الدراسات الإدارية التي تخصصت في بحث الاستثمار في الإنسان على المستوى المشروع أن تثبت أن الإنفاق على تدريب القوى العاملة (تنمية الموارد البشرية أثناء الخدمة)استثمارًا رأسماليا .وأثبتت دراسات أخرى محاسبية من أن تكاليف تدريب القوى العاملة يترتب عليه زيادة مهمة في الطاقة الإنتاجية. فالإنفاق على

---

[28] Shafei M.Z,1970, The role of University in Economic and Social Development, Bierut Arab University,p10.

[29] القصيفي، جورج، 1991 ، التنمية البشرية، مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي، .بيروت، ص83 -46

[30] الحبيب، مرجع سابق الذكر، ص17

[31] العاني، مرجع سابق الذكر، ص97

[32] براجينا وآخرون، 1974 ، مشكلات التصنيع في البلدان النامية، دار التقدم، ص427 47

رفع كفاءة العمال وتحسين طرق أداء العمل زاد من عدد الوحدات المنتجة لنفس الفترة مما قلل التكلفة الكلية والمتوسطة للوحدة المنتجة وأعطى فرصة أكبر لجني مزيد من الأرباح[33]، إن التنمية الاقتصادية باعتبارها ثورة علمية وتكنولوجية تستهدف مجموعة كبيرة من التغيرات العميقة في تصميم الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن تحقق بمجرد استيراد المصانع والآلات أو عمليات نقل التكنولوجيا أو بمستويات عالية من تراكم رؤوس الأموال المادية، وذلك لأنها عملية عميقة وشاملة تهدف إلى تطوير النظم القائمة والاتجاهات الاجتماعية والفكرية السائدة بما يتلاءم واستخدام الأساليب العلمية والوسائل التكنولوجية على نحو يتناسب مع ظروف الاقتصاد القومي.

ويذكر جونسن في هذا المجال أن التنمية الاقتصادية تتوقف بدرجة حيوية على تكوين قوة عاملة تتمتع بالمهارات الفنية اللازمة للإنتاج الصناعي الحديث وتتخلق بفلسفة تدعو إلى استيعاب التغير الاقتصادي والتكنولوجي والتحريض على استحداثه[34]

وقد زاد الاهتمام بموضوع تكوين رأس المال البشري وزيادة الاستثمار في الإنسان بعد الحرب :العالمية الثانية وذلك للأسباب الآتية[35]:

- الزيادة الكبيرة في حجم الناتج القومي في الدول المتقدمة بالقياس إلى الزيادة في الموارد الطبيعية وساعات العمل ورؤوس الأموال المنتجة، الأمر الذي يمكن تفسيره إلى حد كبير بارتفاع مستوى الاستثمار في رأس المال البشري، حيث دلت التقديرات الإحصائية في الولايات المتحدة آنذاك إلى أن أقل من نصف الزيادة في الناتج القومي يمكن تفسيرها بزيادة رأس المال المادي وساعات العمل، أما الباقي فيمكن أن تعزى إلى الكفاءة الإنتاجية للعنصر البشري.
- تصاعد الاهتمام بالتنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة التي ظلت تعاني من التخلف بالرغم من نيلها استقلالها السياسي التي عزلت الإنسان فيها وأفقدته السيطرة على محيطه فجعلته عاجزًا عن إبراز طاقاته الكامنة.
- مما تقدم يتبين أن الاستثمار في تكوين رأس المال البشري يفوق في نتائجه الاقتصادية والاجتماعية الاستثمار في الموارد المادية، وبالتالي أصبحت تنمية الموارد البشرية من أهم القضايا وأكثرها إلحاحا باعتبارها العملية الضرورية لتحريك وصقل وصياغة وتنمية القدرات والكفاءات .البشرية في جوانبها العلمية أو العملية والفنية والسلوكية[36]

---

[33] محمد منير مرسي، 1998 ، تخطيط التعليم واقتصادياته، عالم الكتب، القاهرة، ص74 99

[34] Johnson, H.G. (1971). Towards a Generalized Capital Accumulation Approach to Economic Development in Economics of Education, England,p51.

[35] Shultz T, 1971, Investment in Human Capital, In Economics Education, p26.48

[36] Billy J.H. and Johnson J.H, 1970,. Management and Organization Behaviour, N.Y, p 582

3. أهداف الاستثمار في رأس المال البشري

تتعدد الأهداف المبتغاة من استثمار العنصر البشري إلى أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية، وتتداخل هذه الأهداف بعضها مع البعض الآخر، وبالتالي لا يمكن فصلها عن بعضها.

ولذلك يرى بعض الاقتصاديين أن الإنفاق على الإنسان هو إنفاق استثماري من حيث مساعدته في زيادة الإنتاج وغير ذلك من الأهداف التي تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية. ويمكن تقسيمها إلى أهداف مباشرة وأخرى غير مباشرة.

أولاً– الأهداف المباشرة

–زيادة الإنتاج: تعد زيادة الإنتاج أحد الأهداف المباشرة للاستثمار في العنصر البشري، ويربط الاقتصاديون بين التعليم وزيادة الإنتاج، حيث يؤدي التعليم إلى زيادة إنتاجية الأفراد[37] ، وذلك من خلال خلق طبقة من الفنيين في المجالات العلمية الفنية التكنولوجية التي تزيد من الإنتاج وتعمل على تطويره ليتلاءم وظروف التقدم، إن التعليم يجب أن يتجه إلى خلق المهندسين والعلماء الفنيين باعتبارهم العمود الفقري للإنتاج العصري وزيادته القائمة على التكنولوجيا الحديثة.

–تحقيق العدالة في توزيع الدخل: ويعتبر هذا الهدف من أهم الأهداف الهامة للاستثمار في العنصر البشري، إذ أنه يقارب بين الطبقات الغنية والطبقات الفقيرة، ويعد التعليم والرعاية الصحية من الأدوات التي تساعد في تخفيف حدة الفروق بين دخول الأفراد، وإن كان للأدوات الأخرى مثل الإعانات التي تمنح للفقراء وغيرها من النفقات إضافة إلى الضرائب لها دور كبير في إعادة توزيع الدخل بين الأفراد.

–تحقيق التوظيف: ويقع هذا الهدف على رأس الأهداف التي توليها الدول أهمية وتدرجها ضمن سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى سياساتها المالية والنقدية .ويتمثل هذا الهدف في إيجاد فرص عمل مناسبة للأفراد ويكون ذلك عن طريق الملاءمة بين رغبات أصحاب العمل وما يحتاجونه من مهارات وكفاءات ويمكن منحه للأفراد عن طريق الاستثمار في العنصر البشري سواء عن طريق التعليم أو التدريب أو غيره، وبالتالي تكون العمالة المطلوبة في السوق على قدر كبير من المهارة فتزداد الإنتاجية[38] .

–تحقيق العدالة الاجتماعية: يساعد الاستثمار في العنصر البشري عن طريق التعليم على تحقيق المساواة الاجتماعية، وذلك من خلال مساعدة الطبقات الفقيرة المحرومة ونشر مبادئ التعاون بين الأفراد[39].

---

[37] صلاح الدين نامق، 1928 ، قضايا التخلف الإقتصادي، دار المعارف، مصر، ص144

[38] الفيل، مرجع سابق، ص92

[39] نوفل، مرجع سابق، ص81

ثانياً– الأهداف غير المباشرة

–بناء الدوافع الاقتصادية للأفراد:

من المعروف أن السلوك الاقتصادي للإنسان يتأثر بدوافعه الاقتصادية، ويهدف الاستثمار في العنصر البشري إلى خلق الصفات الاقتصادية البناءة التي تقتضيها طبيعة العمل، فالرغبة في إتقان العمل، والاستقرار في العمل، واحترام المواعيد، وغير ذلك من الدوافع لها دور كبير في زيادة الإنتاجية وتحقيق التنمية الاقتصادية[40]

–إحداث التغيير الاجتماعي اللازم لعملية التنمية:

يعتبر هذا الهدف من الأهداف غير المباشرة اللازمة لتحقيق عملية التنمية، ذلك أن مصدر التغيير [41] لا يوجد في الأنظمة والقوانين فقط بقدر ما يوجد في الأفراد، فعليهم يقع عبء التغيير في الأنظمة والمؤسسات والعلاقات، فالمجتمعات النامية يسودها تفكير تقليدي وتحكمها قيم جامدة تقف عقبة في سبيل التغيير، ومن ثم فإنه عن طريق تعليم العنصر البشري يمكن العمل على إزالة المعوقات الثقافية وخلق اتجاهات علمية تساعد على الانتقال بالمجتمعات التقليدية إلى مستوى العصر .إن عملية التنمية تجلب معها" حتمية التنازلات الاقتصادية والطبقية " من جانب فئة معينة لصالح فئات أخرى[42]

–توفير مناخ البحث العلمي في المجتمع:

يعد هذا الهدف من أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقيها الاستثمارات البشرية، إذ أن المجتمع الذي يريد أن ينمو ويتقدم هو في حاجة إلى مزيد من أدوات البحث العلمي من الباحثين المتخصصين في فروع العلوم المختلفة ومؤسسات البحث العلمي المجهزة بأحدث أجهزة البحث العلمي التي تساعد الباحثين على أداء عملهم على أفضل وجه مما يدفع عملية التنمية إلى الأمام.

–تحسين المناخ السياسي:

إن تحسين المناخ السياسي لها تأثير كبير على الاستثمار في العنصر البشري، ويتضح هذا جليا عند وضع السياسات العامة للدول، ذلك أنه يمكن أن تؤدي الاستثمارات البشرية إلى تحسين كفاءة الجهاز الحكومي عن طريق إصلاحات إدارية تقوم على العلم والمعرفة وتلغي السلبيات التي تعوق خطط التنمية وتوفر المناخ الملائم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

---

[40] الفيل، مرجع سابق، ص92 –98

[41] عبد الباسط حسن، 1977 ، التنمية الإجتماعية، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثانية، ص348

[42] الجمل، مرجع سابق، ص 197

4. العوامل المؤثرة في الاستثمار في رأس المال البشري

يرتبط الاستثمار في رأس المال البشري بمجموعة من العوامل المؤثرة التي تختلف من دولة إلى أخرى، ومن هذه العوامل نذكر ما يلي:

أولاً– العوامل الجغرافية:

وتشمل هذه العوامل موقع الدولة ومناخها وبيئتها الطبيعية ومصادر مواردها؛ فالمناخ يحدد السن الملائم لبدء التعليم وبداية ونهاية السنة الدراسية ففي الجهات الشمالية التي تنتشر فيها العواصف الثلجية والبرودة مثل السويد والنرويج والدانمارك يتأخر سن التعليم الإلزامي إلى السابعة، بينما في المناطق المعتدلة والحارة يبدأ من السادسة، أما العطلات الدراسية الصيفية ففي معظم البلاد العربية تبدأ في شهر حزيران وتنتهي في أيلول لارتفاع درجة الحرارة في هذه الفترة، بينما تبدأ هذه العطلة في البرازيل في شهر كانون الأول وتنتهي في شباط لأنها شهور الصيف في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، كما يؤثر المناخ في شكل وتكلفة المباني المدرسية وما تحتاجه من تدفئة صناعية أو تبريد صناعي.

أما البيئة فإنه في كثير من الدول يتم إدخال جانبا من المقررات الدراسية يتعلق بطبيعة البيئة سواء كانت؛ ساحلية أو زراعية أو صناعية أو صحراوية وغيرها ضمن محتويات البرامج التعليمية والتدريبية، وفيما يتعلق بمصادر الموارد مثل الموارد الزراعية القائمة على خصوبة التربة واتساع الرقعة الزراعية، أو الموارد التعدينية القائمة على وفرة الخامات المعدنية كالذهب والنحاس والحديد والفحم والبترول وغيرها، فإن وجود هذه الموارد وتحقيق عائد منها يتيح للدول الموجودة بها مصادر مالية تمكنها من الإنفاق على تنمية الموارد البشرية.

ثانياً– العوامل السكانية:

يتأثر الاستثمار في رأس المال البشري بشكل مباشر بالعوامل السكانية خاصة التركيبة السكانية ومعدل النمو السكاني حيث يحدد التوزيع العمري للسكان في الفئات الموازية للمراحل التعليمية الكم المطلوب من المرافق والموارد التعليمية، كما يترتب على الزيادة في معدل النمو السكاني الحاجة إلى توفير المزيد من هذه المرافق .وفي حالة عجز الإمكانات الاقتصادية عن توفير هذه المرافق والموارد في دولة ما تتفاقم مشكلات الأمية وازدحام الفصول التعليمية والضغط على الجامعات بأعداد كبيرة والاهتمام في كافة المراحل التعليمية بالجوانب الكمية على حساب النوع مما يترتب عليه إهدار الاستفادة من الموارد البشرية وضعف التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وانتشار البطالة وغيرها من المشكلات.

ثالثاً– العوامل الاجتماعية:

وتشمل المؤثرات المرتبطة بالدين واللغة والتكوين الاجتماعي، أما اللغة فهي تؤدي دورها في تشكيل النظم التعليمية باعتبارها تشكل التراث الثقافي والفكري للمجتمع ووسيلة التعبير والاتصال بين أفراده، وفيما يتعلق بالتكوين الاجتماعي فإنه يؤثر في النظام التعليمي من خلال ارتباط الفرد بالمجتمع من ناحية وتكون المجتمع في تركيبته من الأفراد القائمين به، ويؤدي مدى الاتجاه الذي يتبناه المجتمع لإتاحة فرص التعليم لأفراده إلى تحديد حجم شمولية التعليم وفرصه سواء لكافة سكان المجتمع في سن التعليم أو لفئات معينة منه.

رابعاً– العوامل الاقتصادية:

هناك ارتباط وثيق بين كل من الاقتصاد، والتعليم والتدريب حيث تؤثر الأوضاع الاقتصادية في النظم التعليمية والتدريبية من حيث تحديد محتوى التعليم والتدريب ومناهجها وأساليبها ومدتها وتوفير التكاليف سواء للإنفاق الكامل عليها أو لدعمها، كما أن المؤسسات التعليمية والتدريبية تمد المشروعات الاقتصادية بالأيدي العاملة المؤهلة والمدربة في مجالات أنشطتها.

خامساً– العوامل السياسية:

حيث تؤثر الأوضاع السياسية السائدة في حركة النظام التعليمي ومحتواه، فالأيديولوجية التي تشكل مجموعة الأفكار المؤثرة في النظام السياسي للدولة تجعل النظام التعليمي يختلف من دولة أو مجموعة من الدول لأخرى حيث يختلف هذا النظام في الدول التي تتبنى النظرية الرأسمالية عن تلك ذات الأيديولوجية الاشتراكية، والدول التي عانت من احتلال دول أخرى لها قد تأثرت برامج تعليمها بثقافة الدولة المحتلة، بالإضافة إلى تأثير الاستقرار السياسي في فعالية التعليم واستمراريته.

5. آثار وأبعاد الاستثمار في رأس المال البشري

لا شك أن الاستثمار في العنصر البشري له آثار كبيرة على التنمية والمجتمع، ذلك أن الاستثمار من الناحية الاقتصادية يؤدي إلى زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الدخل، كما يؤثر على زيادة فرص العمل أمام الأفراد، ويؤثر أيضا على زيادة حركة عنصر العمل، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

أولاً– زيادة الإنتاج والإنتاجية" زيادة الدخل"

يظهر أثر الاستثمار في العنصر البشري على زيادة إنتاجية العامل من خلال زيادة معرفته بالخصائص المختلفة للعناصر الإنتاجية، ومن ثم زيادة قدرته على تحليلها والاستفادة منها، كما يظهر أثر الاستثمارات البشرية في زيادة إنتاجية عنصر العمل من خلال تزويد الأفراد بالمهارات التي تساعدهم على أداء عملهم على أحسن وجه.

كما يظهر أثر الاستثمار في العنصر البشري في زيادة الدخل القومي والفردي، فبالنسبة إلى الدخل القومي فقد حاولت بعض الدراسات الاقتصادية الوصول إلى مقدار مساهمة الاستثمار في الإنسان في زيادة الدخل القومي، وكان من أشهر الاقتصاديين الذين قاموا بذلك هوSchultz [43]؛ وقد أشارت النتائج التي توصل إليها إلى أن ثلاثة أخماس الزيادة في الدخل القومي في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة 1929 إلى 1952 لا يمكن إرجاعها إلى مصادر الاستثمار التقليدية. ويمكن تقدير إسهام التعليم في هذه الزيادة بحوالي 10% وترجع التقديرات ذاتها ما يتراوح بين 30%–70% من الزيادة في دخل العمال نتيجة عائد زيادة تعليم هؤلاء العمال.

وبالنسبة لأثر الاستثمار في العنصر البشري على زيادة الدخل الفردي، ففي دراسة قام بها" ميللر "سنة 1958 قدر الفروق بين عائد كل من التعليم الابتدائي والثانوي والعالي وخرج بنتيجة مفادها أن كل سنة تعليمية زائدة تضيف عائداً يقدر بحوالي أربع مائة ألف دولار [44] . ويرىWeisbrod (1971) أن فرص العمل تتسع أمام الأفراد المتعلمين بمعدلات أكبر من الأفراد غير المتعلمين، كما أن هذه الفرص تختلف باختلاف المرحلة التعليمية التي ينتهي منها الفرد[45]

فيما أشارات دراسات أخرى إلى أن النسبة المئوية لمعدل البطالة في المتوسط خلال الستينات في كندا قد بلغت نسبة 18.7% للأفراد الذين لم يكملوا الدراسة الابتدائية، في حين وصلت هذه النسبة إلى 2.7% للأفراد الذين انهوا المرحلة الثانوية .وتشير هذه الإحصائيات أنه خلال نفس الفترة الزمنية في الولايات المتحدة الأمريكية قد بلغ معدل البطالة للأفراد الذين تلقوا تعليما لمدة 7 سنوات حوالي 7.2%، في حين بلغ هذا المعدل 1.5% للأفراد

---

[43] نوفل، مرجع سابق، ص83

[44] عبد الباسط،، مرجع سابق، ص352

[45] Burton a. weisbrod, 1971, investming in human capital, in education and the economics of human capital, ronald a, wykstra, new York, the free press, pp752

الذين أكملوا 18 عاما من الدراسة. وتشير الدراسات المتابعة التي أجريت على الأفراد المتدربين في الولايات المتحدة خلال نفس الفترة إلى أن 75 %من أفراد العينة قد حصلوا على عمل، كما أن 40% منهم قد وجدوا مثل هذا العمل بعد أن قضوا 15 أسبوعا دون أن يحصلوا عليه، وبناءا عليه فقد تبين أن الأفراد الذين أنهوا فترة التدريب قد عملوا لفترة بلغت في المتوسط7.6% أشهر من الفترة الزمنية للعمل التي تقدر بحوالي 12 شهرا في حين عمل الأفراد غير المتدربين حوالي 4.7% شهرا في المتوسط[46].

ثانياً– زيادة حركة عنصر العمل

يؤدي الاستثمار في العنصر البشري إلى زيادة حركة عنصر العمل، فبمجرد أن يحصل الفرد على علومه ومعرفته يشعر في نفسه بالرغبة في ترك العمل الحاضر والبحث عن عمل آخر يتميز عنه، كما يفكر في ترك القطاع الذي يتصف بالإنتاجية المتدهورة والانتقال إلى القطاع الذي يتميز بفرص العمل المناسبة[47] ، ويلعب التعليم دورا هاما في ذلك فكلما ازدادت درجة تعليم الفرد كانت فرصته في الالتحاق بالأعمال التي تحتاج إلى الفكر الذهني أكثر، أما الأفراد الذين لم يحصلوا على قدر كبير من التعليم فإن فرصهم تتضاءل في هذا المجال وتنصرف إلى الأعمال الشاقة التي تحتاج إلى المجهود العضلي. وخلاصة القول أن الاستثمار في العنصر البشري هو ضرورة تمليها تطورات الحياة وظروف وخطط التنمية، وأنه يجب الاهتمام بتعليمه ورعايته.

ومن ناحية أخرى تأخذ عملية الاستثمار في رأس المال البشري أبعاد متعددة تشمل معظم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية كما هو موضح فيما يلي[48]:

أولاً– البعد الثقافي:

حيث ينعكس تزايد نسبة المثقفين من الموارد البشرية في التنمية الحضارية للمجتمع وزيادة معرفة الفرد وتمسكه بما يخص وطنه من العقائد الدينية والتراث الثقافي واللغة والآداب، وازدياد درجة الوعي لديه بما يدور حوله.

ثانياً– البعد الاقتصادي:

[46] 3 Gerald S. Somers And Ernst W. Stromsdorfer, 1971, A Benefit-Cost Analysis Of Manpower Retraining, In Human Capital Formation And Manpower Development, Ronald A. Wykstra, New York, The Free Press, Pp385-3962

[47] –22 نوفل، مرجع سابق، ص25

[48] محمد دهان، 2010 ، الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري مقاربة نظرية ودراسة تقيمية لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، ص20–22

من خلال الموارد البشرية المؤهلة والمدربة يتم تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية بما يحقق التقدم للدولة ويوفر احتياجات سكانها من السلع والخدمات إضافة إلى أن الفرد المؤهل تعليما وتدريبا لديه فرصة أكبر للعمل كمواطن منتج يحقق قيمة مضافة تسهم في تنشيط الدورةالاقتصادية.

ثالثاً- البعد الاجتماعي:

فمن المعروف أن التعليم ينمي قدرات الفرد الذهنية والفكرية ويكسبه الأنماط والقيم السلوكية المتوازنة مما يجعله أكثر قدرة على تفهم المشكلات الاجتماعية وترسيخ الروابط الأسرية، إضافة إلى تأثيره الملموس في شعور الإنسان بالذات.

رابعاً- البعد العلمي:

حيث يوفر التعليم الكوادر العلمية القادرة على البحث والابتكار والاختراع والتطوير بما يسهم في إحداث النقلات الحضارية المختلفة وإحداث التقدم التقني في شتى مجالات الحياة والتحسين المستمر في وسائل المعيشة.

خامساً- البعد الأمني:

حيث تؤدي العناية بتعليم وتدريب الفرد إلى تخفيض نسبة البطالة والتي تتناقص مع ارتفاع المستوى التعليم والتدريبي مما يسهم في تحقيق الاستقرار الأمني للمجتمع، إضافة إلى قناعة الأفراد أنفسهم بضرورة وجود هذا الاستقرار.

خلاصة الفصل

يعتبر المورد البشري أحد عناصر النشاط الاقتصادي لما له من أثر في أداء المؤسسات، فركز الاقتصاديون على الاهتمام بهذا المورد بسبب ما يتمتع به من خصائص وسمات تساعده في التفاعل والتأقلم مع المحيط والتغيرات، واهتمت بذلك معظم الدراسات على كيفية تنمية وتطوير هذا العنصر من خلال التعليم والتدريب، وعليه فإن تنمية الموارد البشرية تمثل أحد المقومات الأساسية في تحريك وصقل وصيانة وتنمية القدرات والكفاءات البشرية في جوانبها العلمية والعملية والفنية والسلوكية

ومن ثم فهي وسيلة تعليمية تمد الإنسان بمعارف أو معلومات أو نظريات أو مبادئ أو قيم أو فلسفات تزيد من طاقته على العمل والإنتاج، وهي أيضا وسيلة تدريبية تعطيه الطرق العلمية الحديثة والأساليب الفنية المتطورة والمسالك المتباينة في الأداء الأمثل في العمل والإنتاج، وهي كذلك وسيلة فنية تمنح الإنسان خبرات إضافية ومهارات ذاتية تعيد صقل قدراته ومهاراته العقلية أو اليدوية، وهي أيضا وسيلة سلوكية تعيد تشكيل سلوكه وتصرفاته المادية والأدبية وتمنحه الفرصة لإعادة النظر في مسلكه في العمل وتصرفاته في الوظيفة، وعلاقته مع زملائه ورؤسائه ومرؤوسيه.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

1- مفاهيم أساسية للنمو والتنمية الاقتصادية

2- أهم نظريات النمو والتنمية في الفكر التقليدي

3- أهم نماذج ونظريات النمو والتنمية في الفكر الحديث

تمهيد

عرفت نظرية النمو الاقتصادي تطورًا هائلاً وذلك على يد مجموعة من الاقتصاديين باختلاف توجهاتهم وإيديولوجياتهم، انطلاقًا من المدرسة الكلاسيكية ممثلا بآدم سميث وريكاردو ومالتس، وقد تلتها بعد ذلك بعض المحاولات الأخرى التي استعملت فيها النماذج الرياضية على نطاق واسع، وأول هذه النماذج قدمت من طرف كل Ramsy(1928)، وYoung (1928)و Shumpeter (1934)و Harrod (1939)و Domar (1947)وفي ظل الانتقادات الموجهة لهذه النظريات وخاصة النموذجين الأخيرين ظهر نموذج أكثر تحليلا، وهو مقدم من طرف الباحث النيوكلاسيكي R.Solow سنة 1952 كان هدفه البحث عن أسباب الاختلافات بين مختلف الدول في درجة الغنى والفقر[49] وقد ساهم هؤلاء الكتاب جميعهم في تكوين الإطار الأساسي لنظرية النمو الاقتصادي، فقد جاءت بعدة أفكار أساسية أهمها؛ التوازن الحركي، المنافسة التامة، التحليل وفق العائد المتناقص، التراكمات الرأسمالية، دراسة العلاقة بين الدخل الفردي والنمو السكاني، ....إلى غير ذلك، وقد طورت هذه النظريات فيما بعد بشكل أفضل وعلى نطاق واسع وذلك انطلاقًا من منتصف الثمانينات من القرن الماضي، وهي التي تسمى الآن بنظريات النمو الداخلي. وقد كانت أول وأهم المساهمات فيها المقدمة من طرف الاقتصادي رومار في عام 1986، بالإضافة إلى مجموعة من المساهمات والمحاولات الأخرى المقدمة من قبل Lucas سنة 1988.

في هذا الفصل من الدراسة سيتم عرض أهم النظريات التي جاءت من أجل تحليل مصادر الأداء الاقتصادي والتركيز على أهمية التطور التكنولوجي ومساهمة رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي.

[49] شريفي، مرجع سابق، ص35

1. مفاهيم أساسية للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

تعتبر المواضيع التي اهتمت بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية عموما من أهم المواضيع التي تمت مناقشتها من طرف الاقتصاديين على اختلاف توجهاتهم وانتماءاتهم خلال القرن الماضي وبداية القرن الحالي، ونظرا للجدل الكبير الذي يثيره موضوع التنمية من حيث مختلف المفاهيم المرتبطة به وكذا سبل تحقيقه فإنه سوف يتم الوقوف على مختلف هذه المفاهيم.

أولاً– مفهوم النمو الاقتصادي

اهتم العديد من الاقتصاديين في تحديد مفهوم شامل لمصطلح النمو الاقتصادي ومن بينهم François Perroux و Simon Kuznets. حيث عرّف الاقتصادي François Perrou النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لبلد ما لمؤشر الناتج الكلي الخام أو الصافي بقيمة حقيقية[50]. كما يقصد بالنمو الاقتصادي على أنه حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[51]

ومن خلال تحليل هذا المفهوم والتعمق فيه يمكن استنباط مجموعة من الخصائص التي تميز النمو الاقتصادي:

- أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لابد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لابد وأن يفوق معدل النمو السكاني. وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما، إلاّ أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي، فعلى الرّغم من زيادة الناتج المحلي في هذا البلد إلاّ أنه لم يحقق نموا اقتصاديا . ووفقا لذلك فإن معدل النمو الاقتصادي يساوي معدل النمو الدخل القومي مطروحاً من معدل النمو السكاني[52].
- أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة(عادة ما تكون سنة) مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، أما الدخل الحقيقي فهو يساوي نسبة الدخل النقدي إلى المستوى العام للأسعار ، أي أنه يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة، فإذا زاد الدخل النقدي بنسبة معينة وزاد المستوى العام للأسعار بنفس النسبة فإن الدخل الحقيقي سوف يظل ثابتا ولا يحدث هناك تحسن في مستوى معيشة الفرد في هذه الحالة .بل أكثر من هذا إذا زاد الدخل النقدي بمعدل أقل من

---

[50] Janine Bremond Et Alain Geledan (1981)"Dictionnaire Economique Et Social - 100 ArticlesThématiques, 1200 Définitions" Hatier, *Paris*, P123.

[51] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، 2000 ،" التنمية الاقتصادية – دراسات نظرية وتطبيقية " –الناشر قسم .الاقتصاد كلية التجارة جامعة الإسكندرية، ص51

[52] عجمية وناصف، مرجع سابق ، ص 73–74

معدل الزيادة في الأسعار (معدل التضخم) فإن الدخل الحقيقي للفرد سوف ينخفض ويتدهور مستوى معيشته، ومن ثم لن يحدث هناك نمو اقتصادي إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم، ويلاحظ مما سبق أن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي .- معدل التضخم[53]

- أن الزيادة التي تتحقق في الدخل لابد وأن تكون على المدى الطويل، وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها، لذلك فإن النمو العابر الناتج عن عوامل عرضية لا يمثل نموا بالمفهوم الاقتصادي.[54]

فيما يعرفSimon Kuznets (الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد1971)النمو الاقتصادي لبلد ما على أنه ارتفاع لفترة طويلة من قدرة عرض بضائع اقتصادية بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه القدرات المتنامية إلى التقدم التكنولوجي والتعديلات الهيكلية التي تعتمد عليها[55].

ومن جهة أخرى يعرف النمو الاقتصادي على أنه معدل التغير في متوسط الناتج للفرد (نصيب الفرد من الناتج القومي في المتوسط)، والهدف منه رفع مستويات المعيشة لدى السكان[56] .

ويمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه تزايد قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية، وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير محليا أو خارجيا[57].

ويعرف أيضاً بأنه عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة .ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية، ومدى استغلال هذه الطاقة، فعند ارتفاع نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ترتفع معدلات النمو في الدخل الوطني، والعكس صحيح في حال انخفاضها[58]

من خلال هذه التعاريف يمكن تقديم تعريف شامل للنمو الاقتصادي والمتمثل في الزيادة المستمرة لكمية السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد من أجل تحقيق الرفاهية لدى أفراد المجتمع، وهذا يعنى أن حدوث النمو الاقتصادي يتطلب تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل، أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية(قيمة اسمية)، أن تكون الزيادة على المدى الطويل.

---

[53] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، 2000 ، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص12

[54] عجمية، وناصف، مرجع سابق، ص54

[55] Todaro & Smith (2003) "Economic Development 8th edition" Addison Wesley, p85.

[56] حسين عمر1988، التطور الاقتصادي دراسة تحليلية تاريخية لأسباب ومشكلات التقدم والركود والتخلف، دار .الفكر العربي القاهرة، ص191

[57] معروف هوشيار، 2005 ، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،ص347

[58] عريقات حربي محمد موسى، 2016 ، مبادئ اللإقتصاد– التحليل الكلي–، دار وائل للنشر عمان الأردن الطبعة الأولى، .ص269

ثانياً– الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

يعد موضوعي النمو والتنمية الاقتصادية من الموضوعات المهمة، التي زاد الاهتمام بها في العقود الأخيرة، سواء على مستوى التنظير الاقتصادي أو على مستوى الهيئات والمؤسسات الدولية أو على مستوى سياسات الأقتصاد الكلي للدول بصفة عامة. كما تعتبر دراسة النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه من الأهداف الرئيسة لصانعي السياسات الاقتصادية ومتخذي القرار الاقتصادي؛ ذلك لأن النمو الاقتصادي يعتبر عنصراً أساسياً التخفيف من حدة الفقر وزيادة دخل المجتمع وتعزيز التنمية البشرية وتحقيق مستويات منخفضة للبطالة، كما شرطاً ضرورياً لتحقيق التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل (UNDP1990،)، ومن هنا كان الأهتمام بدراسة نظريات النمو والتنمية، التي تمهد الطريق لوضع السياسات لتحقيق التنمية الاقتصادية.

إن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا وواعيا، أي إجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة .أما الفرق بين نظريات النمو والتنمية فيكمن في أن نظريات التنمية تركز اهتمامها على الموازنة بين تراكم رأس المال والزيادة السكانية، في حين تركز نظريات النمو على التوازن بين التوظيف والادخار، ويرى البعض أن مفهوم النمو ينطبق على البلدان المتقدمة اقتصادياً، والتي تتميز باستغلال مواردها استغلالا شبه كامل، أما مفهوم التنمية فينطبق على البلدان المتخلفة التي تمتلك إمكانيات التقدم ولكنها لم تقم باستغلال مواردها[59] ، أما بالنسبة إلى شومبيتر فيعتبر النمو أنه تغير تدريجي منتظم يحدث على المدى الطويل نتيجة للزيادة الكمية في الموارد، أما التنمية فهي تغيير متصل وتظهر بفعل قوى توسعية[60] وعلى العكس من النمو الاقتصادي تنطوي التنمية الاقتصادية على حدوث تغيير في هيكل توزيع الدخل وتغيير في هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات، وهذا يعني أن التنمية الاقتصادية تتضمن بالإضافة إلى النمو الكمي إجراء مجموعة من التعديلات الهيكلية لبنية المجتمع.

ويمكن تعريف التنمية بشكل عام بأنها عملية شاملة ومستمرة تعنى بتطوير جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية ولأجتماعية والثقافية ولأيدولوجية، وتحدث تغيرات كمية وكيفية وتحولات هيكلية تستهدف الأرتقاء بمستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع والتحسن المستمر لنوعية الحياة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد والأمكانيات المتاحة. على أن يراعى في ذلك أن تكون التنمية عملية مستمرة ومستدامة، بمعنى أنها توفر احتياجات الجيل الحالي بدون التضحية بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها (Brundtland,1987)[61].

---

[59] عبد القادر عطية، 2000 ، اتجاهات حديثة في التنمية الدار الجامعية، الإسكندرية، ص11

[60] محمد مدحت، وسهيل عبد الظاهر، 1999 ، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ص43.

[61] حسب تعريف التنمية المستدامة(Brundtland, 1987) وظهر مفهوم التنمية المستدامة في الثمانينيات، في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بالأمم المتحدة بعنوان "مستقبلنا المشترك"

ويشير مصطلح التنمية الاقتصادية على وجه الخصوص إلى العملية التي يتم من خلالها زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج باستمرار، وذلك من خالل رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة. ويلاحظ أن التنمية الاقتصادية لا تنطوي فقط على تغييرات اقتصادية، بل تغييرات مهمة في المجالات الأجتماعية والهيكلية والتنظيمية، فالتنمية الاقتصادية تؤدي إلى زيادةً تتضمن أيضا الدخل القومي الحقيقي بأكثر من معدل نمو السكان، ومن ثم زيادة نصيب الفرد منه، والذي ينعكس في زيادة الأدخار وبالتالي زيادة التراكم الرأسمالي.وكل ذلك ينعكس في زيادة التقدم التكنولوجي وتحسن وسائل المواصلات ومستويات الصحة والتعليم وتوقعات الحياة، وغيرها من مؤشرات التنمية الاقتصادية (الليثي، 2005)، وعليه، فإن التنمية الاقتصادية هي عملية ثقافية واجتماعية وسياسية وإدارية وليست اقتصادية فقط، وهي شيء ضروري لكل مجتمع إنساني وعملية شاملة تضرب جذورها في مختلف جوانب الحياة(أبو النصر، 2007[62]) وقبل الحديث عن نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، يجب الإشارة إلى الفرق بين مصطلحي النمو والتنمية، فهما يتفقان مع بعضهما في حدوث زيادة مستمرة وحقيقية في الناتج المحلي الأجمالي، لكن هذه الزيادة قد تكون طبيعية أو عفوية في حالة النمو، بينما تعني تغير مع تحسن بفعل حدث أو إجراء في حالة التنمية الاقتصادية (نجيب، 2000). كما أن تلك الزيادة في حالة النمو تتأتى من تغيرات في عوامل الأنتاج مثل العمل ورأس المال أما التنمية الاقتصادية فهي أشمل وأوسع لكونها تتضمن النمو مصحوباً بتغيرات في الهياكل الاقتصادية والأجتماعية والسياسيةً (Haller,[63]2012) .

نخلص من ذلك، إلى أن النمو من أهم المواضيع المرتبطة من الناحية النظرية بالتنمية الاقتصادية، ذلك لأنه يعتبر من أهم المقاييس لتقييم أو قياس التنمية الاقتصادية، ولكنه يقيس الجانب الكمي فقط للنشاط الاقتصادي. بينما التنمية الاقتصادية تكون أشمل فهي تتضمن التغيرات الكمية والهيكلية بالأضافة إلى التغيرات النوعية التي تحدث في الاقتصاد. وغالباً ما يشار إلى نظريات النمو عندما يتم الحديث عن الدول المتقدمة، ونظريات التنمية عندما نتحدث عن المشكلات الاقتصادية المتعلقة بالدول النامية(Haller,2012) فالتنمية في الدول النامية لا تعني فقط تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي، وإنما ايضاً تحقيق العدالة الاقتصادية والمساواة والقضاء على الجوع والمرض وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والتحرر من قيود التبعية الاقتصادية للخارج (العيسوى، 2000).

التنمية الاقتصادية إذن هي عملية متعددة الأبعاد، تنطوي على تفاعلات بين الأهداف المختلفة للتنمية، كما تعتبر قضايا التنمية من القضايا المعقدة ومتعددة الأوجه، التي تسببت في ظهور كثير من النظريات والحجج والتفسيرات لكل من مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية (WB, 2000), وتتمثل أهداف التنمية في تحقيق النمو في لكل فرد وتحسين نوعية الحياة وتحقيق تنمية مستدامة، إضافة إلى الأهداف الإنمائية للألفية(MDGs) التي وضعت في

---

[62] لمزيد من التفصيل حول مفهوم التنمية الأقتصادية (Todaro, et al ، 2010.pp 7-27.) .(Robbins , 1968 ,pp 3-5)

[63] ترتبط التنمية الأقتصادية بفكرة التقدم، وتتضمن التطورمن حالة لأخرى، ويعتبرالنمو الاقتصادي عمودها الفقري(حامد،2007)

مؤتمر قمة الأمم المتحدة في عام 2000، وهي أهداف محددة وقابلة للقياس وتتمثل في القضاء على الفقر المدقع والجوع وتعميم التعليم الابتدائي، وتخفيض معدل وفيات الأطفال، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتحسن صحة ألمهات، ومكافحة الأمراض، وضمان الآستدامة البيئية، وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية . (IMF,2015)

2. أهم نظريات النمو والتنمية في الفكر التقليدي

عرفت نظريات النمو الاقتصادي تطوراً كبيراً بدءاً من إسهامات النظرية الكلاسيكية، وذلك من خلال نظرية آدم سميث وريكاردو ومالتس في النمو الاقتصادي، ومرورا بالفكر الماركسي والفكر النيوكلاسيكي والفكر الكينزي.

أولاً– الفكر الكلاسيكي

ظهر الفكر الكلاسيكي[64] في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر – أي في فترة الثورة الصناعية في أوروبا – ويعتبر سميث ومالتس وميل و ريكاردو إضافة إلى ماركس، من أهم رواده، اللذين اهتموا بقضايا النمو على المستوى الكلي، وقضايا توزيع الدخل بين الأجور وألأرباح (Higgins, 1993)

1– آدم سميث Adam Smith(1723-1790) :

يعد سميث أول من طرح موضوع التنمية الاقتصادية، وذلك في كتابه ثروة ألمم Wealth of Nations (Smith,1976)، الذي يعتبر بداية لمرحلة جديدة من التحليل الاقتصادي، تميزت بالبعد عن الدوافع الشخصية والأخلاقية وبالاعتماد على أدوات التحليل المنطقي. وقد قام بمقارنة عملية التنمية الاقتصادية بين قارات دول العالم النامي الثالثة: أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، بهدف التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي وماهية العوامل والسياسات التي تعوقه. ويقوم التحليل االقتصادي لسميث على فكرة اليد الخفية، بمعنى أن النظام الاقتصادي قادر على تحقيق التوازن تلقائياً بدون تدخل الدولة الذي قد يعرقل النمو الاقتصادي، أي اتباع الحرية الاقتصادية .

وقد أكد سميث على أهمية تقسيم العمل وأنه الأساس لزيادة الانتاجية، فتخصص من القيام بأعمال انتاجية متعددة بدلاً من القيام بأعمال إنتاجية متعددة يجعلهم في وضع يستطيعون فيه أن ينتجوا كمية أكبر بنفس الجهد المبذول. وبما أن التوسع في تقسيم العمل لا يأخذ مكانه إلا حينما يستطيع العمال استخدام المعدات والالات المتخصصة، فإن الأقتصاد القومي في حاجة إلى التراكم الرأسمالي (الليثي، 2005).

وقد اعتبر سميث أن التنمية هي عملية متجددة ذاتياً وهي نظرة متفائلة –ففي ظل وجود التراكم الرأسمالي وتوفر السوق الكافي فإن تقسيم العمل والتخصص يأخذ مكانه بما يؤدي إلى زيادة الدخل، ومن ثم زيادة الإدخار والاستثمار

[64] بدأت المدرسة الكلاسيكية من خلال أدم سميث(1723-1790) Adam Smith ،وطورت من خالل ديفيد ريكاردو- David Ricardo (1823 1772) وتوماس مالتس.Thomas Malts ويعتبرجون ستيوارت ميل(1806 - 1873) John Stuart Mill أخر الاقتصاديين الكلاسيك، وبالطبع لم يتوقف تيار التغيير والتبديل في الفكر الكلاسيكي بعده.

– تقسيم أكبر للعمل– وبالتالي زيادة الدخل بمقدار أكبر، وهكذا. وفى رأيه يتحقق تزايد الغلة في الأنشطة الصناعية، ويتحقق تناقص الغلة في الأنشطة الزراعية. إلا أنه أوضح أن ندرة الموارد الطبيعية توقف هذه العملية التراكمية للتنمية، فمع تقدم الأقتصاد من خلال التراكم ونمو السكان، تزداد صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية، ومن ثم تنخفض دخول أصحاب رأس المال، حتى تتلاشى المحفزات لتراكم رأس مال جديد، ويصل الاقتصاد حالة الركود (Thirlwall,2003) ،(عجمية وآخرون، 2004).

2- ريكاردو: David Richardo (1772–1823):

اعتبر ريكاردو أن النشاط الزراعي من أهم الأنشطة الاقتصادية؛ ذلك لأن عنصر الأرض من وجهة نظره هو أساس أي نمو اقتصادي. وفى رأي ريكاردو توجد ثلاث جماعات اقتصادية رئيسة في نموذج التنمية هم الرأسماليون والعمال وملاك الأراضي.

وفي كتابه بعنوان Principles of Political Economy and Taxation (Ricardo,1817)، اتفق ريكاردو مع سميث في أن عملية التنمية هي عملية متجددة ذاتياً، فهي تعتمد على التراكم الرأسمالي، الذي يعتمد بدوره على تحقيق الأرباح وبالتالي لكي تبدأ تلك العملية يجب أن يكون معدل الربح موجباً بما يحفز الرأسماليين على ادخار جزء من دخولهم، ويحاولوا توسيع الأنتاج عن طريق زيادة عدد العمال والمعدات ،وهذا ما يدفع الأجور الحقيقية للزيادة عن المستوى الطبيعي فينخفض معدلات الوفيات– نتيجة لتحسن الغذاء والصحة – وبالتالي يزداد حجم قوة العمل، بما يؤدى إلى زيادة التراكم الرأسمالي،وهكذا.ومن ثم فإن الرأسماليين لهم دور رئيس وفعال في عملية التنمية، ولا داعي لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. إال أنه أوضح أن حالة تناقص الغلة Diminishing Returns في القطاع الزراعي، ومع استمرار عملية التنمية، تزداد صعوبة امداد السكان المتزايدين بالطعام، بما يفضي في النهاية إلى إيقاف عملية التنمية والوصول إلى حالةالركود، وبالتالي فإن عمليةالتنمية الاقتصادية عبارة عن سباق بين التقدم الفني والنمو السكاني (Thirlwall,2000)،(الليثي، 2005 .)

ويعتبر قانون الأجور الحديدية Iron Law of Wages من الإضافات المهمة لريكاردو الخاصة بعملية النمو . ويتلخص هذا القانون في أن الأجور الحقيقية للعمال لن تزيد عن القدر الذي يتيح لهم معيشة الكفاف، ولو زادت مؤقتاً أجور العمال أحياناً على هذا القدر فإن هذا يعتبر شيئاً مؤقتاً وسرعان ما ترجع إلى مستوى الكفاف مرة أخرى (Clunies- Ross et al 2009). فإذا افترضنا زيادة الأجور النقدية للعمال مع تناقص الغلة في الزراعة، ترتفع أسعار الغذاء، ويترتب على ذلك ارتفاع الريع الذي يحصل عليه أصحاب الأراضي، ومن ثم تقل الأرباح ويصل الأقتصاد إلى حالة السكون.

3–روبرت مالتسRobert Malthu (1766-1834) يشتهر مالتس بنظريته المعروفة بـ"نظرية السكان" في كتابه Essay on the principle of population (Malthus ,1798)، وتتلخص في أن عدد السكان يتزايد بمتوالية هندسية كل ربع قرن، في حين يتزايد إنتاج الغذاء وفق أحسن الظروف بمتوالية حسابية خلال نفس الفترة مما يتسبب في عجز غذائي وانخفاض مستويات المعيشة،ومن ثم فإن وصول الاقتصاد إلى حالة الركود حتمي والسبب الرئيس في ذلك هو تناقص الغلة (Malthus,1798) وكانت تلك بمثابة أراء تشاؤمية تتعلق بالنمو السكاني وأثره السلبي على النمو الاقتصادي. ويعتبر مالتس من أهم الاقتصاديين الذين تطرقوا إلى الطلب الفعال ودوره الفعال في عملية التنمية – قبل كينز – بينما اهتم الكلاسيك بقانون ساي للأسواق" Say law " كل عرض يخلق الطلب عليه – وفي رأي مالتس فإن عدم التوازن بين عرض المدخرات والاستثمار المخطط من قبل الرأسماليين يمكن أن يوقف عملية التنمية. كما أوضح الدور المهم للاستثمار في القطاع الصناعي لتحقيق التنمية الاقتصادية، وأن زيادة التراكم الرأسمالي في ذلك القطاع هو الضمان الوحيد لتفادى حالة الركود السائدة في القطاع الزراعي (Thirlwall,2003)

وإجمالاً يمكن القول إن الربح هو المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي في النموذج الكلاسيكي للنمو كما أنهم أقروا بحتمية الصول للسكون في النهاية، وأقصى ما كانوا يفعلوه هو اقتراح وسائل تؤخر الصول إلى تلك الحالة، ولم تعتمد مقترحاتهم على تدخل الدولة إلا في الحدود الدنيا. وهناك الكثير من الدروس التي يمكن أن تستفيد منها الدول النامية من نظرية النمو الكلاسيكية، وبخاصة فيما يتعلق بمسألة التراكم الرأسمالي[65].

غير أن التحليل الكلاسيكي بالغ في تشاؤمه فيما يتعلق بقانون تناقص الغلة الذي أطلق عليه مصطلح "Classical Pesimists"، فقد فشل في التنبؤ بمدى انتشار وقوة الثورة التكنولوجية، التي تغلبت على مشكلة تناقص الغلة، خاصة في الدول المتقدمة وكذلك الدول النامية التي شهدت الثورة الخضراء. كما لم تنطبق النظرية المالتسية– الكلاسيكية – للسكان على الدول المتقدمة فقد انخفضت فيها معدلات المواليد والنمو السكاني مع زيادة الدخول (Thirlwall,2000) ،(الليثي،2000).

ثانياً– الفكر الماركسي

شهد القرن الثامن عشر والتاسع عشر مجموعة من الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كالثورة الفرنسية (1789–1799) وإعلان الاستقلال الأمريكي (1783) وأحداث الثورة الصناعية في بريطانيا – تقريباً بداية من 1760– وما تبعها من هجرة العمالة من الريف إلى الحضر واستغلال الطبقة الرأسمالية لهم. كل تلك التطورات كانت بمثابة أرض خصبة لظهور الفكر الاشتراكي في الاقتصاد[66].(يسرى،2000)

---

[65] لمزيد من التفصيل حول مدى استفادة الدول النامية من التجربة الكلاسيكية(يسرى،2003).

[66] يعتبر المفكر الفرنسي سان سيمونSaint-Simon (1760-1825) و المؤرخ السويسري دي سيسموندى Jean Charles de Sismondi (1773-1842) والاقتصادي الألماني فردريك ليست Friedrick List (1789-1846) من الرواد الأوائل للفكر الاشتراكي ويعد الفيلسوف الألماني هيجل Hegel(1770-1831) من أبرز الشخصيات المؤثرة في الفكر الاشتراكي عامة والماركسي خاصة.

في كتابه الشهير Das Kapital [67] (Marx,1867)، اتفق ماركس مع معظم الكلاسيك بأن السبب الرئيسي للأزمة – الذي يعيق عملية التنمية– هو انخفاض الأرباح،لكنه أختلف معهم وأنتقدهم بشدة في توضيح أسباب هذا الأنخفاض، فبينما أوضح الكلاسيك أن ذلك يعزى إلى أنخفاض معدل التقدم التكنولوجي وندرة الموارد الطبيعية، فضلاً عن سريان قانون تناقص الغلة في الزراعة، رأى ماركس ان الأسباب الكلاسيكية السابقة ما هي إلا أسباب ظاهرية، وأن المشكلة الحقيقة تكمن في النظام الرأسمالي نفسه، الذي يقوم على مجموعة من التناقضات– بين العمال والرأسماليين– تؤدي إلى حدوث تقلبات اقتصادية حتى تصل في النهاية إلى أنهيار النظام.

وجوهر المشكلة في رأيه يتمثل في عدم القدرة على مواجهة التقدم التكنولوجي السريع، فالتقدم التكنولوجي يؤدي إلى طرد المزيد من العمال من العمل نتيجة لإدخال آلات جديدة، وبالتالي زيادة البطالة التكنولوجية، ويظهر ما يسمى بالجيش الصناعي الاحتياطي وتنخفض أجور العمال الذين بقوا في العمل ويسود أجر الكفاف. ومع محاولة الرأسماليين المحافظة على أرباحهم عن طريق إطالة يوم العمل وخفض الأجور لتصبح أدنى من مستويات الكفاف، يزداد الوضع سوءاً، ورغم وجود هذه الأشكال من الاستغلال يفشل عديد من الرأسماليين ويخرجون من السوق، نتيجة المنافسة فيما بينهم وينضموا إلى طبقة العمال، بما يؤدي إلى مزيد من الأزمات وكل ذلك يفضي في النهاية إلى انهيار النظام الرأسمالي (Clunies-Rose,et al.,2009)، (Thirlwall,2003)، (الليثي،2005)[68]

هناك انتقادات عدة وجهت لماركس منها، فشل تنبؤاته بشأن البطالة التكنولوجية، فقد ازدادت الأجورر الحقيقية للطبقة العمالية[69] ، وزادت قوتهم بسبب النقابات العمالية، واستمرت عملية التراكم الرأسمالي، ومن ثم استمر التقدم الصناعي في إنجلترا وفرنسا ومعظم دول غرب اوروبا الرأسمالية، ولم ينهار النظام الرأسمالي كما تنبأ من قبل. كما أن هناك خلط بين مفهوم الأجور النقدية والحقيقية، فزيادة الأجور النقدية نتيجة لأختفاء فائض العمل – العمل يصبح أكثر ندرة – لا تعني بالضرورة زيادة الأجور الحقيقية، وأخيراً فإن ماركس مثل غيره من الكلاسيك لم يبرز أهمية التقدم الفني في القطاع الزراعي الذي يكفي للقضاء على آثار تناقص الغلة في ذلك القطاع (Higgins,1993)، (Thirlwall,2000)

---

[67] الذي نشر في ألمانيا باللغة الألمانية عام 1867، ونشر الإصدار الأول باللغة الإنجليزية عام 1887.

[68] الانهيار يعقبه زوال الراسمالية للأبد من وجه نظره، وليس بسبب الركود الأقتصادي وأن هناك من الوسائل الاقتصادية ما يمكن الاقتصاد من تأجيل أو تخفيض حالة الركود كما يستنتج الكلاسيك ، ولتوضيح النموذج في شكل رياضي وتفصيلي أكثر :(Higgins,1993 pp77-85) .

[69] باستثناء فترة أزمة الكساد العالمي في الثلاثينات ، التي كان من الممكن أن تؤدي البطالة إلى نتائج خطيرة ولكن التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي– السياسات الكينزية– أنفذت النظام الرأسمالي من الانهيار.

ثالثاً– الفكر النيوكلاسيكي[70]

بينما كان الأهتمام الأول للكلاسيك هو موضوع النمو الاقتصادي، وكيف أن توزيع الدخل في الأجل الطويل يؤثر عليه، وهو ما طوره وناقشه ماركس بعدهم، جاءت المدرسة النيوكلاسيكية لتقلل من ذلك الشأن وتجعل اهتماها الأول هو عملية توزيع الموارد الاقتصادية من خلال ديناميكية الاقتصاد الحر، والتركيز أكثر على التحليل الجزئي للاقتصاد، فقد اعتقدوا أن النمو الاقتصادي يمكن أن يتم بشكل تلقائي. وقد نما ذلك الفكر خاصة بعد فشل تنبؤات الكلاسيك وماركس كما تم الإيضاح سابقاً فلم تصل تلك الاقتصاديات إلى حالة الركود التي توقعها الكلاسيك، أو حالة الانهيار التي توقعها ماركس (يسرى،2003).

1- ليون ڤالراس: Leon Walras (1834-1910)

عرف ڤالراس النمو بأنه "نقص الندرة" الذي يعنى ارتفاع مستوى المعيشة، وقد اهتم في تحليله للنمو الاقتصادي بالتراكم الرأسمالي والنمو السكاني.وانتقد بشدة نظرية ريكاردو عن النمو الاقتصادي،واقترح تدخل الدولة لإصلاح نظام الملكية والأسعار، وفرض ضريبة على الزيادة في قيمة الإيجارات للأراضي – التي ترتفع في ظل النمو الاقتصادي – وكل ذلك للتأكيد على دور الدولة في تحقيق التوزيع العادل لأفراد المجتمع، ولضمان تحقيق المنافسة الكاملة. وبالتالي هاجم فالراس مذهب الحرية الاقتصادية المطلقة Laissez Faire- وسعى إلى التوفيق بين الليبرالية ممثلة في الكلاسيك والنيوكلاسيك – الفلسفة الفردية Individualism والاشتراكية ممثلة في الماركسيين – الفلسفة الجماعية Collectivism (يسرى،2003).

2- الفريد مارشال Alfred Marshall (1842-1924)

يعتبر من أبرز الاقتصاديين النيوكلاسيك. وفي كتابه Principles of Economics (Marshall, 1920) ناقش مسألة النمو الاقتصادي وكانت له نظرة تفاؤلية، فعملية التنمية في رأيه مستمرة ومتجددة بسبب التقدم التكنولوجي الذي يكون كفيلاً بالقضاء على أية ضغوط ركوديه قد تفرضها ندرة الموارد الطبيعية ،وقد يترتب على ذلك بطالة مؤقتة لبعض العمال، غير أن الأثر الصافي هو زيادة الطلب الأجمالي على العمل وليس خفضه كما اعتقد الكلاسيك وماركس[71] .كما قدم مارشال فكرة الوفورات الخارجيةExternal Economies ، فكل نمو في صناعة

---

[70] يطلق عليهTraditional (Old)Neodclassical Theory ،ويعتبر الاقتصاد الفرنسي كورتو Cournot(1801-1877) ، والاقتصادي الألماني فون ثنن (1783-1850) ، و الكاتب الألماني هيرمان جوشن Hermann H.Gossen(1810-1858) من الواد الأوائل للمدرسة النيوكلاسيكية ثم تبعهم عديد من المدارس النيوكلاسيكية ، كالمدرسة الفرنسية (لوران) لليون فالرأس Hermann H.Gossen(1834-1910) من الرواد الأوائل للمدرسة النيوكلاسيكية.

ثم تبعهم عديد من المدارس النيوكلاسيكية، كالمدرسة الفرنسية(لوران) لليون فالراس Leon Walras (1834-1910) والمدرسة النمساوية لبهم بافرك Bohm-Bawerk (1851-1914) وكارل منجر Carl Menger (1840-1921) والمدرسة السويدية لويكسل K.Wicksel والمدرسة البريطانية لألفريد مارشال Alfred Marshall(1842-1924) والمدرسة الامريكية لجون بيتس كلارك J.Clark .

[71] وقد برر مارشال ذلك بأن إحلال الآلة محل العامل في لأجل القصير سوف يعوض عن طريق النمو في الطلب على العمال في صناعات السلع الرأسمالية والصناعات الثقيلة. وأكثر من ذلك فقد رأى المكاسب المتحققة من تخفيض النفقات الإنتاجية الناتجة عن ادخال التكنولوجي وإحلال الآلة محل العامل سوف توزع على جميع العاملين في الأنشطة الاقتصادية من واقع ميكانيكية السوق الحر وليس فقط على الرأسماليين كما أعتقد ماركس ،وبالتالي البطالة التكنولوجية المؤقتة لا تمثل مشكلة.

مهما كانت صغيرة تؤدي إلى سلسلة من ردود الأفعال، التي تؤثر بدورها على عديد من الصناعات الأخرى، حيث يؤدي النمو الاقتصادي في قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، وبالتالي فإن النمو في رأيه هو عملية مترابطة ومتكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل (Marshall, 1920)

وبإلقاء نظرة عامة، يلاحظ أن معظم الاقتصاديين النيوكلاسيك اتفقوا مع الكلاسيك في التأكيد على أهمية التركيم الرأسمالي والتركيز على تقسيم العمل وحرية التجارة في عملية النمو. لكنهم اختلفوا معهم في أمور كثيرة، يذكر منها،أنهم لم يفسروا التغيرات السكانية كجزء من تحليل عمليةالتنمية – كما أقر الكلاسيك – كما رأوا أنه ليس بالضرورة أن يكون المدخر هو المستثمر، فرجال الأعمال يستطيعوا الحصول على السلع الإنتاجية عن طريق الاقتراض، وأفراد المجتمع يمكنهم الادخار عن طريق شراء السندات، كما يلعب معدل الفائدة وفقاً للتحليل النيوكلاسيكي دوراً أساسياً في تحديد الاستثمار .وهناك كثيرمن الانتقادات الموجهة للتحليل النيوكلاسيكي، لعل أبرزها التركيز على المشكلات الاقتصادية في الأجل القصير، والمناداة بالاقتصاد الحر وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. وقد أدى الكساد العالمي في الثلاثينيات إلى انتقادات واسعة لتلك المفاهيم3- .

3- تحليل شومبيتر Schumpeter(1883-1950)

قدم شومبيتر أفكاراً أساسية لنظريات النمو الاقتصادية في كتابه Theory of Economic Development (1911)، واكتملت أفكاره في كتابهBusiness Cycles (Schumpeter,1939) ، الذي يعتبر بمثابة تحليل نظري وتاريخي وإحصائي للعملية الرأسمالية، والفكرة الرئيسة فيه أن العملية الرأسمالية هي بالضرورة دورية.

ولم يقتنع شومبيتر بتفسيرات النظرية النيوكلاسيك عن النمو، فقد اتفق مع ماركس[72] في أن عملية النمو تتم بطريقة مفاجئة.، ناتجة عن تدفقات غير منتظمة[73] وفى ظل ظروف عدم التأكد والمخاطرة، يحتاج الاقتصاد الى المُنظم Entrepreneur، لأنها أكثر قدرة على تحمل مخاطر الانتاج التي لا يمكن التأمين ضدها، كما إنه يقوم بإدخال الابتكارات[74] في الاقتصاد. وبالتالي المُنظم في رأيه له دور قيادي في عملية التنمية في ظل النظام الرأسمالي (الليثي ،2005).

وقد تشاءم شومبيتر بشأن مستقبل النظام الرأسمالي[75]، ففي رأيه كلما ازداد نجاح الرأسمالية، ازداد اقترابها من نهايتها. لكن تنبؤاته بنهاية النظام الرأسمالي ليست مبنية على أسس قوية، فلم يحل النظام الاشتراكية محل النظام الرأسمالي، بل على العكس فإن الاشتراكية هي التي انهارت، ومن ناحيةأخرى فإن نموذج شومبيتر لا يتناسب مع

---

[72] يجب التنويه إلى أن شومبيتر لم يتفق مع الأفكار الماركسية، ولذلك استخدم الأفكار وأدوات التحليل الاقتصادي النيوكلاسيكية.

[73] مثل النمو الذي حدث نتيجة التوسع في السكك الحديدية في القرن التاسع عشروالكهرباء ي القرن العشرين.

[74] وتتمثل في ادخال سلع جديدة واستخدام طرق انتاج جديدة -خلق شيء جديد في الأسواق- ومن ثم فإن الشخص الأكثر أهمية في عملية التنمية هو ذلك الذي يوجه استخدام الأرصدة الأستثمارية وليس الشخص الذي يمده بها – لا يشترط أن يكون المنظم مدخراً.

[75] ويمكن توضيح استنتاجات شومبيتر التشاؤومية من خلال النموذج الرياضي له بالتفصيل أكثر :(Higgins,1993 pp.90-96)

ظروف الدول النامية بسبب اختلاف النظام الاقتصادي والاجتماعي ووجود عديد من العقبات فيها كالزيادة السكانية، والنقص في عنصر المنظمين. كما بالغ شومبيتر في أهمية الابتكارات في العملية التنموية، واستند في مناقشته على الابتكارات العظيمة منذ أكثر من مائتي عام، التي كانت لها ظروف مختلفة عن الواقع الحالي لتلك الدول. كما تعتبر نظرية شومبيتر مساهمة في تحليل دورة الاعمال بدلاً من أن تكون مساهمة في تحليل التنمية الاقتصادية، وقد أقر شومبيتر أن العمليات الرأسمالية هي عملية دورية ولكنه لم يقدم أي تفسير منظم للاتجاهات[76] (Higgins,1993) ،(الليثي،2005).

رابعاً– الفكر الكينزي

في العشرينيات من القرن الماضي وتحديداً في عام 1929 ،اجتاح االقتصاد العالمي ما يعرف بالكساد العظيم Great Depression، واستمرت البطالة الإجبارية في الأرتفاع بشكل مخيف، ولم تكن مؤقتة – كما اعتقد الكلاسيك – وفى تلك الفترة وخصوصاً بعد الكساد العظيم، ظهر كتاب النظرية العامة في التوظف والفائدة والنقود Interest and Money, The General Theory of Employment,، لكينز (Keynes, 1936) الذي وجه انتقادات شديدة للتحليل الكلاسيكي وبخاصة فيما يتعلق بفرضية التوظف الكامل والمنافسة الكاملة، ففي رأيه قد تكون هناك بطالة إجباريةفي الأجل الطويل بسبب انخفاض مستوى الطلب الفعال وحالة جمود الأجور Wage Rigidity[77] ولذلك يرى كينز ضرورة تدخل الدولة بأدواتها، وذلك للحفاظ على الطلب الفعال عند مستوى التوظف الكامل؛ لأن مستوى التوظف الكامل لا يتحقق بطريقة تلقائية، وهذا على عكس ما أقره قانون ساي الكلاسيكي[78]

كما استعان كينز بفكرة المضاعف Multiplier والمعجل Accelerator في شرح آليات نمو الدخل القومي .وكيف يؤثر سعر الفائدة على الاستثمار، والاستثمار يؤثر بدوره على الدخل ومستوى التوظف، ويستمر رجال الاعمال في الاستثمار طالما أن معدل العائد أكبرمن معدل الفائدة، غيرأنه كان يرى عدم فاعلية سعر الفائدة في حث االقتصاد على النهوض من الكساد خاصة في منطقة فخ السيولة، ولذا كان يرى عدم فاعلية السياسة النقدية وسعر الفائدة، ومن ثم على الدولة أن تتدخل لزيادة الأنفاق العام وخفض الضرائب. كما أنه اعتبر الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل، على غير النيوكلاسيك اللذين اعتبروا أن الادخار دالة في سعر الفائدة أولاً ثم الدخل ثانياً (2009 Froyen,) (حمدي ،2007) .

---

[76] و لا يكون ذلك بمؤامرة أو عوامل خارجية، وإنما بعوامل من داخلها، بسبب تناقص مقدرة رجال الأعمال على الأمساك بالقيادة في الحكومات الرأسمالية فتنخض مقدرتهم على التحكم في عمالهم، وبالتالي ينهار المنظم ومن ثم يمكن أينهار النظام الرأسمالي ويحل محله النظام الاشتراكي- لكنه لم يجزم بذلك.

[77] والشواهد العملية التي تدل على نسبة العمال يصبحون في حالة بطالة إجبارية خلال الركود دون أن تنخفض الأجور النقدية، بمعنى أنهم قادرون على العمل ويرغبون فيه، ولكنهم لا يجدون وظائف عند معدلات الأجور الجاري بالرغم من بحثهم الجدي، ومعنى هذا ان الأجور ليست مرنة ، ولذلك علل كينز ظهور البطالة الإجبارية بحالة جمود الأجور.

[78] قانون ساي للأسواق : حالة التوظف الكامل هي الوضع الطبيعي للاقتصاد القومي ولا فائدة من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

وقد لاقت الأفكار الكينزية بصفة عامة قبولاً كبيراً في الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوربا واليابان، خلال فترة الأربعينيات وحتى نهاية الستينيات من القرن العشرين – الفترة التي ظهر فيها معدلات عالية للنمو ومعدلات تضخم وبطالة منخفضة في تلك الدول – (Ramsy، 1986). وعلى الرغم من أن تلك الأفكار تم توجيهها لعلاج مشكلات الدول المتقدمة وأهمها مشكلة الركود العالمي والبطالة المزمنة، إلا أنها اتسمت بالعمومية وتناسق أجزائها وعناصرها، مما جعلها مفيدة في التعامل مع مشكلات النمو أثناء الحرب العالمية الثانية، وجعلتها أيضاً صالحة للتعامل مع مشكلات الدول النامية، بعد إجراء بعض التعديلات عليها. لكن يعاب على التحليل الكينزي أنه أولى اهتماماً لكيفية حدوث الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو الاقتصادي، فقد اهتم بعلاج أزمة الكساد من خلال زيادة حجم الطلب الكلي الفعال إلى الحد الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل للعمالة، ومن ثم لم يخبرنا إلا بالقليل بشأن كيفية دفع عملية التنمية، ولذلك تم تطوير التحليل السابق من الكينزيين الجدد وأبرزهم (هارود – دومار) (Higgins,1993) ، وهو ما سيتم استعراضه في المبحث القادم.

3. أهم نماذج ونظريات النمو والتنمية في الفكر الحديث

بعد الحرب العالمية الثانية – أي منذ منتصف القرن العشرين من القرن الماضي – أخذت مسألة النمو والتراكم الرأسمالي منعطفاً جديداً، حيث زاد الاهتمام بها من جانب الحكومات والاقتصاديين، وبخاصة في الدول النامية التي تغطي نطاقاً أوسع وأشمل من الاقتصاديات التقليدية، لأنها تشمل معظم المتطلبات الاقتصادية والسياسية والثقافية اللازمة لتحقيق التحولات المؤسسية والهيكلية السريعة للدول النامية. لذلك تعد التنمية الاقتصادية كفرع من فروع علم الاقتصاد من المواضيع الحديثة نسبياً. وسيقدم هذا المبحث استعراض المدارس الفكرية الحديثة التي تناولت نظريات النمو والتنمية الاقتصادية.

أولاً– نموذج هارود – دومار

نشر الاقتصادي البريطاني Roy F. Harrodفي عام 1939 مقالة بعنوان An Essay in Dynamic Theory (Harrod,1939)، الذي طور فيه التحليل الكينزي المتعلق بالنمو، ونفس الأفكار تم وضعها في وقت لاحق ولكن بشكل مستقل على يد الاقتصادي الأمريكي دومار Evsey Domar في مقالة له بعنوان Expansion and Employment (Domar, 1947) ولذلك يرتبط ذلك النموذج باسمي الاقتصاديين "هارود –دومار[79]، والذي أوضح الدور المزدوج للاستثمار في عملية النمو، حيث إن الاستثمار يولد الدخل – أثر الطلب– ويعزز الطاقة الإنتاجية من خلال زيادة رصيد رأس المال – أثر العرض– كما وضحا أهمية الإدخار في زيادة الاستثمار، ويقوم ذلك النموذج باختصار على المعادلة التالية:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{S}{C}$$

حيث :(Y) الدخل القومي، (S) الميل المتوسط للادخار. ويشير الجانب الايسر من المعادلة إلى معدل نمو الناتج الذي يرتبط مباشرة وطردياً بمعدل الادخار القومي، وذلك في ظل افتراض غياب التدخل الحكومي، وبالتالي لكي يحدث النمو يجب أن يتم ادخار واستثمار نسبة معينة من الناتج القومي الإجمالي (Todaro,et ,al., 2010)

ويعد نموذج هارود – دومار من أشهر نماذج النمو في الأربعينيات من القرن الماضي، الذي استخدم على نطاق واسع في الدول الأوروبية بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي وتهيئتها للدخول من مرحلة الانطلاق إلى مرحلة النضوج بعد الحرب العالمية الثانية، وقد قدم ذلك النموذج نقطة الانطلاق لمناقشات مهمة للنمو االقتصادي، لاقت اهتماماً كبيراً لمدة ثلاثة عقود على الأقل بين منتصف عامي 1950 و1980 (Thirlwall, 2000).

لكن يعاب على ذلك النموذج أنه افترض بعض الافتراضات التي لا تنطبق على الدول النامية – هذا منطقي بحكم إن ذلك النموذج صمم خصيصاً للدول المتقدمة– مثل افتراض التوظيف الكامل، وعدم تغير الأسعار ومعدلات

[79] يندرج نموذج (Domar–Harodd) ضمن تصنيف الكينزيون الجدد

الفائدة، والاقتصاد المغلق دون وجود تعامل مع العالم الخارجي وعدم تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية. كما تجاهل أثر البرامج الحكومية على النمو الاقتصادي وغيرها من الافتراضات التي تجعل من عملية التنمية أقرب إلى التجريد النظري منها إلى الواقع في تلك الدول. كما أن محددات النمو في ذلك النموذج لتلك الدول كالادخار ضئيلة نظراً لانخفاض دخلها القومي.

ثانياً- نظرية النمو المتوازن وغير المتوازن[80]

نظرية النمو المتوازن Balanced Growth

ترجع نشأتها إلى الاقتصاديين روزنشتين-رودان (Rosenstein-Rodan,(1943 ، نيركس(Nurkse,1953) ، اللذان أكدا على ضرورة توجيه دفعة قوية إلى جميع الصناعات الاستهلاكية والإنتاجية، والاستثمارات في رأس المال الاجتماعي، وذلك لمواجهة عقبة ضيق نطاق السوق المحلي في الدول النامية وكسر الحلقات المفرغة المؤدية للفقر، وتحقيق التوازن في جميع المجالات[81]، ولذلك يطلق عليها الأسلوب الشامل. وقد واجهت تلك النظرية انتقادات في أنها تفترض عدة افتراضات غير متوفرة في الدول النامية، فالطلب في تلك البلدان منخفض بسبب انخفاض مستوى الدخل، كما أن مرونة عرض الموارد الانتاجية فيها محدودة، ومن ثم فإن الدفعة القوية ستؤدي إلى زيادة التكاليف بمعدلات تفوق معدلات زيادة الطلب بما يؤدى إلى انخفاض الأرباح.

نظرية النمو غير المتوازن Unbalanced Growth

ترجع تلك النظرية إلى الاقتصادي ألبرت هيرشمان (Hirschman,1958) الذي رأى أنه من الأفضل أن تأخذ الخطوات الضخمة للاستثمار فقط في عدد محدود من الصناعات الرائدة التي تقود بدورها عملية النمو في الاقتصاد القومي ككل. وبالتالي فهو ينطوي على حد أدنى من التوازن في مختلف المجالات، ولذلك يطلق عليها أيضاً الاسلوب الانتقائي Selective Approach وقد تفادت تلك النظرية كثير من الانتقادات التي كانت موجهة إلى نظرية النمو المتوازن، لكنها افترضت بعض الافتراضات غير المنطبقة على الدول النامية، منها أن تلك الدول تستطيع تحديد أولويات الاستثمار وتوجيه الموارد الاقتصادية إلى القطاع الريادي، وهذا من الصعوبة بمكان خاصة في ظل تشوهات الأسعار وضعف الإدارة، كما أنها أهملت الأخطاء التخطيطية في دراسة العلاقات التبادلية بين القطاعات التي يمكن أن تقود إلى الاتجاه السلبي في تطور القطاعات نفسها أو بقية القطاعات التابعة لها. ويرى

---

[80] لمزيد من التوضيح يمكن الرجوع للآتي:
(Meier,1984 pp.361-368)، (Clunies-Ross, et al.,2009, pp.111-115)، (Todaro, et al.,2010 pp.163-171)

[81] لتحقيق الدفعة القوية يجب توافر شرطان، أولهما ضرورة وجود برنامج شامل وضخم للاستثمار يزيد من مستوى الدخل بمعدل كبير في الاقتصاد القومي كله وبالتالي يزداد الطلب على عديد من المنتجات. وثانيهما ضرورة أن يكون الطلب على عديد من المنتجات كبيراً لدرجة يمكن معها تحقيق أدنى تكاليف ممكنة وذلك لجني وفورات كبيرة في عدة مجالات إنتاجية.

البعض أن الحل الأفضل للدول النامية هو التوسط بين الأسلوبين السابقين، بمعنى الدخول في كل المجالات الاقتصادية ولكن بخطوات كبيرة ضخمة في مجالات مختارة.

ثالثاً- نموذج سولو للنمو

يعتبر نموذج سولو للنمو (Solow1956) أشهر النماذج النيوكلاسيكية للنمو خاصة، ومن أشهر نماذج النمو الاقتصادي بصفة عامة. فهو يعتبر نقطة الانطلاق لمعظم التحليلات الخاصة بالنمو الاقتصادي[82]، وبالتالي فهو نموذج ضروري لفهم نظريات النمو. وهو بمثابة امتداد مباشر لنموذج هارود – دومار ولكنه يختلف عنه بإدخال عنصر إنتاجي إضافي، وهو العمل إلى معادلة النمو الاقتصادي ومتغير مستقل ثالث، هو المستوى التكنولوجي، كما أن سولو افترض إمكانية الاحلال بين العمل ورأس المال – على عكس هارود ودومار– الذي رأى ثبات مزج عناصر الانتاج. ويوضح نموذج سولو كيف يتأثر الدخل والاستهلاك لكل عامل بمعلمات هيكلية، هي معدلات الادخار والاستثمار والنمو السكاني. وهو نموذج ديناميكي يتضمن وصف صريح لعملية التراكم الرأسمالي من خلال الادخار والاستثمار، لأنه وفقاً للنموذج بين أي فترتين رصيد رأس المال(k) سوف يزداد بمقدار الفرق بين الاستثمار الاجمالي واهتلاك رصيد رأس المال الأصلي (Romer,2012)،[83] (Todaro,et al,2010)

وتعتبر دالة انتاج كوب دوغلاس(Cobb,et al.,1928).الأكثر استخداماً في النموذج النيوكلاسيكي، وبخاصة في نموذج سولو، ويمكن توضيحها بالشكل الرياضي الآتي:

$$Y = A\,K^{B_1}L^{B_2}$$

(Y):الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product

(K): عنصر رأس المال المادي(B_1) ، مرونةالناتج بالنسبة لرأس المال.

(L): عنصر رأس المال البشري (B_2)، مرونة الناتج بالنسبة للعمل.

وفقاً للمعادلة السابقة يحدث النمو في الناتج المحلي الإجمالي بسبب حدوث زيادة في رصيد رأس المال عن طريق الادخار والاستثمار، أو حدوث زيادة في عنصر العمل عن طريق التعليم مثلاً، أو حدوث تحسن في المستوى التكنولوجي.

---

[82] حتى النماذج التي تختلف جذرياًعن سولو، في كثير من الأحيان يمكن فهمها من خلال مقارنتها بنموذج سولو.

[83] احياناً يطلق عليه نموذج "Solow–swan"، الذي طور على يد سولو (Solow,1956) ، وسوان (Swan,1956) ، في نفس العام . وهو نموذج نمو خارجي، ولكنه ركز على النمو الاقتصادي في الآجل الطويل من خلال التراكم الرأسمالي والعمل (النمو السكاني) والإنتاجية وذلك فب إطار الاقتصاديات النيوكلاسيكية، كما أنه أوضح دور وأثر التقدم التكنولوجي على النمو الاقتصادي كعنصر متبقى. وهناك أيضاً نموذج للاقتصادي جيمس ميد(Meade,1961)، الذي أستخدم نفس الفرضيات التي أستخدمها سولو–سوان. لكنه أوضح أن معدل نمو الناتج (معدل النمو الاقتصادي) هو محصلة لثلاث معادلات مرجحة للنمو هي معادلة النمو لمخزون رأس المال– مرجح بالناتج الحدي لرأس المال – ومعدل نمو السكان – مرجح بالناتج الحدي لقوة العمل– ومعدل النمو التكنولوجي.

على الرغم من نجاح نموذج سولو في توضيح العديد من الجوانب المهمة للنمو الاقتصادي، أهمها إيضاح الدور الأساسي لمعدل التغير التكنولوجي في عملية النمو، إلا أنه عانى من قصور نتيجة اعتباره هذا المعدل متغير خارجيExogenous ، ينمو بشكل تلقائي وبمعدل ثابت. وبالتالي في ظل غياب الصدمات الخارجية أو التغيرات التكنولوجية، فإن كل الاقتصادات سوف تتجه إلى النمو الصفري Zero Growth ، ومن ثم لم يستطع سولو تفسير مصادر النمو في الأجل الطويل (Todaro, al et.,2010) . وقد ازداد انتقاد ذلك النموذج أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات، خاصة مع زيادة حدة أزمة ديون الدول النامية وعدم مقدرة تلك النظرية على تفسير التفاوت في الأداء الاقتصادي بين الدول النامية والدول المتقدمة، وظهر ما يعرف بنموذج النمو الداخلي ليعالج تلك المشكلة كما سيلاحظ فيما بعد (Clunies- Ross., et al,2009).

رابعاً– نظرية المراحل الخطية[84]

منذ عام 1950 وحتى أواخر عام 1960، ظهر بعض الاقتصاديين الذين رأوا أن عمليات التغير الاقتصادي تمر بمراحل عديدة. ولعل أشهرهم الاقتصادي الامريكي روستو Walt W .Rostow صاحب كتاب The Stages of Economic Growth (Rostow,1960) الذي تصور أن عملية التنمية هي عملية تدريجية تتم من مرحلة إلى أخرى ولكن لا تتم بطريقة تلقائية، حيث تجهز كل مرحلة لما بعدها وقد أوضح أن الانتقال من التخلف إلى التنمية يمكن أن يوصف في شكل سلسلة من مراحل النمو الاقتصادي[85] كما هو موضح:

1–مرحلة المجتمع التقليدي Traditional Society :[86]هو مجتمع بدائي بسيط يعتمد بصورة أساسية على القطاع الزراعي كمصدر للدخل، ويلعب فيه نظام الأسرة دور رئيساً في التنظيم الاجتماعي، وبالتالي فهو مجتمع يسوده انتاج منخفض جداً للفرد بسبب تخلف التكنولوجيا السائدة، وهذه المرحلة عادة ما تكون طويلة نسبياً ،وتتميز بالبطء الشديد.

---

[84] وتعرف بـ "The linear – Stage Theory". ويعتبر الاقتصادي الألماني فردريك ليست Friedrich List من الأوائل اللذين تحدثوا عن فكرة المراحل التاريخية للنمو وهي:1–المرحلة البدائية، ى2– مرحلة نشاط الرعي، 3– مرحلة النشاط الزراعي، 4– مرحلة النشاط الزراعي–الصناعي، 5– مرحلة النشاط الزراعي–الصناعي–التجاري، ولمزيد من التفاصيل (Shafaeddin.2000 pp.5–9). وتبعه ماركس والذي رأى أن التاريخ على صورة دورة هي الثورة. والتطور أو النمو المتعاظم ثم بروز المقاومة للتغيرات الهيكلية وأخيراً التفسخ والاتحطاط ثم الثورة مرة أخرى، كما أعتبر أن التنمية "ظاهرة حتمية" تمر بها الدول مرحلياً، والمسألة فقط أن هناك دولاً بدأت قبل الأخرى في السياق الزمني للتنمية.

[85] لمزيد من التوضيح حول مراحل النمو الاقتصادي لروستو يمكن الرجوع للآتي:
(Rostrow,1960)،(Todaro, et al ., 2010 p.111)،(Higgins,1993 pp. 174–182) ،(الليثي،2005، ص ص 169–162)،(عجمية، آخرون،2007، ص ص 158–150).

[86] سادت هذه المرحلة في الدول الأوربية في العصور الوسطى.

2- مرحلة التمهيد للانطلاق Preconditions for Take-Off:[87] ستحدث خلالها تغييرات مهمة في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية، حيث تظهر نخبة جديدة يدخرون ويتحملون مخاطر الابتكارات ويزداد معدل التكوين الرأسمالي وتزداد الاستثمارات في القطاع الزراعي بما يؤدي إلى خلق فائض يمكن استخدامه لتمويل التوسع الصناعي. لكن هذه التغيرات تحدث على نطاق محدود وبمعدل بطيء، وذلك بسبب الوسائل التقليدية في الإنتاج وسيطرة القيم الاجتماعية التقليدية.

3- مرحلة الانطلاق[88] Take-off: وهي المرحلة الحاسمة والحرجة في عملية النمو، حيث تتميز هذه المرحلة بحدوث تغير بالسياسات[89]، وثورة صناعية تنطوي على تغيرات جذرية في وسائل الإنتاج كاستخدام التكنولوجيا الحديثة، وتظهر الصناعات كبيرة الحجم التي تتمتع بوفورات الحجم، كما يزداد معدل الاستثمار الصافي من 5% إلى أكثر من 10% من الدخل القومي، وتغطى تلك المرحلة حوالي عقدين أو ثلاثة.

4-مرحلة االندفاع أو الاتجاه نحو النضوج Drive to Maturity [90]:تنتشر القطاعات الرائدة في كل القطاعات الرئيسة في الاقتصاد القومي، كصناعة الآلات الصناعية والزراعية والإلكترونية والكيميائية، بالإضافة إلى زيادة رأس المال البشري بالمجتمع وارتفاع مستوى أدائه، وأخيرا ارتفاع معدل نمو الدخل القومي بمعدل يفوق معدل نمو السكان، وتدوم تلك المرحلة لأربعة عقود تقريباً.

5-**مرحلة الاستهلاك الوفير**High Mass Consumption [91] : وهي تمثل أرقى مراحل النمو، حيث تتجه القطاعات الرائدة خالل هذه المرحلة نحو انتاج السلع الاستهلاكية المعمرة والكمالية، وتزداد مستويات الدخول بدرجة كبيرة [92]، كما تزداد الرفاهية الاجتماعية والأمن الاجتماعي، وتنخفض ساعات العمل المتوسطة وتزداد الاستفادة بأوقات الفراغ في مجالات الترفيه.

لكن هناك بعض الانتقادات التي وجهت لنموذج روستو، منها فشله في إثبات صحة المراحل التاريخية، فتقسيمه لمراحل النمو ينطوي على تعميمات واسعة تقوم على مشاهدات تاريخية، وقد يفهم من تحليل روستو أنه ينبغي أن تمر المجتمعات خلال تطورها بهذا التتابع، وهو الأمر الذي يصعب تحققه في الواقع العملي. كما أن الشواهد

---

[87] بدأت هذه المرحلة في بريطانيا وبعض الدول الأوربية في أواخر القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر.

[88] مرت بريطانيا بهذه المرحلة خلال الفترة (1773-1802)، والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1843-1860) ، وألمانيا خلال الفترة (1850-1873).

[89] بمعنى انتقال العمل السياسي إلى جماعة تعتبر تحديث الاقتصاد قضية جدية، وتعطيها المقام الأول بين القضايا السياسية.

[90] مرت هذه المرحلة في بريطانيا في عام 1850، وفي الولايات المتحدة الامريكية في عام 1900، وفي ألمانيا وفرنسا في عام 1930، وبدأت تظهر منذ نهاية القرن العشرين في مجموعة دول النمور الآسيوية.

[91] يرى روستو أن أولى الدول التي وصلت إلى هذه المرحلة هي الولايات المتحدة الأمريكية في حوالي عام 1920، ثم بريطانيا في عام 1930، واليابان وغرب أوربا في عام 1950.

[92] لدرجة أن تصبح عندها الضروريات كالغذاء، والسكن، والكساء لا تمثل الأهداف الرئيسة لدى الأفراد بالمجتمع.

التاريخية تدل على أنه ليس من الضروري أن تسبق مرحلة التهيؤ للانطلاق مرحلة الانطلاق[93] ومن ناحية أخرى فإن مرحلة الاستهلاك الوفير لا تمثل تسلسل تاريخي، حيث إن هناك دولاً دخلت هذه المرحلة قبل أن تبلغ مرحلة النضوج مثل استراليا وكندا (Todaro, et al.,2010) ،(عجمية،وآخرون، 2007).

خامساً- نظريات التغير الهيكلي

تركز نظريات التغيير الهيكليStructural- Change Theories ، على الآلية التي تتحول بها هياكل الاقتصاديات المتخلفة من التركيز الشديد على القطاعات التي تعيش على حد الكفاف كالقطاع الريفي، إلى التركيز أكثر على القطاع الصناعي والقطاع الخدمي – أي القطاع الحضري. ويعتبر نموذج لويس Arthur Lewis والذي قدمه في مقالة بعنوان Economic Development with Unlimited Supplies of Labour (Lewis,1954) واحداً من الاسهامات الأكثر تأثيراً في اقتصاديات التنمية، تلك التي ركزت على التغير الهيكلي بما يعرف بالاقتصاديات الثنائية. ورغم انسجام تلك النظرية مع التجربة التاريخية التي مرت بها دول العالم الغربي، وأهميتها في التركيز على التداخل بين التنمية الزراعية والصناعية، إلا أنه يصعب تطبيقها على واقع الدول النامية، لأنها تتطلب بعض الشروط الصعبة التي لا تتوافر فيها غالباً. فعلى سبيل المثال افترضت النظرية وجود فائض عمل مستمر في القطاع الريفي يمكن تحويله إلى المناطق الحضرية، وهذا واقعياً غير صحيح فأغلب الدول النامية تعاني من وجود بطالة عالية في القطاع الحضري أكثر من الريفي، بالإضافة إلى صعوبة توفر الموارد الكافية لاستكمال عملية تحويل العمال مثل توفير المساكن والمدارس لهم ولأسرهم وتكاليف المعيشة الأكثر ارتفاعاً في المناطق الحضرية. كما انها افترضت ثبات مستوى الأجور الحقيقية في القطاع الحضري، ولكن بعض الدول النامية ترتفع فيها الأجور الحقيقية لوجود نقابات عمالية لها قدرة تأثير عالية، كما أنه من الصعوبة بمكان اقتطاع أية زيادة في انتاج العامل الزراعي، خاصة في ظل غياب القيود الضريبية في تلك الدول، وبالتالي يقوم العمال بزيادة الاستهلاك فينخفض الادخار المطلوب لدفع عملية التنمية (Tordaro,et al.,2010) ،(الليثي، 2005).

كما يعتبر نموذج Hollis B. Chenery من الإضافات المهمة لنماذج التغيير الهيكلي، الذي قام أيضاً بدراسة عدد من تجارب التنمية في الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية، في شكل بيانات قطاعية وسلاسل زمنية عند مستويات مختلفة من الدخل[94]، مع دراسة الانتقال من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي والتغير في طلبات

---

[93] ففي مرحلة التمهيد للانطلاق يؤكد روستو على التحول الزراعي والاستثمارات الضخمة في أشكال رأس المال الاجتماعي، ثم يشير في مرحلة الانطلاق إلى محفز مهم مثل ابتكار صناعي ضخم، وفي الواقع يمكن تحقق كل ذلك في نفس المرحلة

[94] منها دراسة بعنوان، Industrialization and Growth, The Experience of Large Countries ، التي ناقشت العوامل المشتركة لتجربة عدد من الدول النامية الكبيرة في التصنيع والنمو، التي قدمت إلى مؤتمر الاكاديمية الصينية للعلوم، بهدف وضع إطار مقارن لتقييم أداء الاقتصاد الصيني (Chenery,1982).

المستهلكين من التركيز الشديد على السلع الضرورية والغذائية إلى الرغبة في السلع الصناعية والخدمات المتنوعة (Tordaro,et al.,2010).

سادساً- نماذج مناهضة التبعية الدولية

ظهرت نماذج مناهضة التبعية الدولية The International – Dependence Revolution في السبعينيات من القرن الماضي[95]، كنتيجة لفشل نماذج التغير الهيكلي والمراحل في تفسير أسباب تخلف الدول النامية. فيما رأت أن دول العالم النامي تعاني العديد من المشاكل السياسية والاقتصادية والمؤسسية بالإضافة إلى تبعيتها للدول الغنية والتي تجعلها في وضع أكثر سوءاً.

وتشمل هذه النماذج ثلاث تيارات فكرية وهي (Tordaro,et al.,2010):

1-نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة: يعتبر بمثابة تطور غير مباشر للفكر الماركسي الجديد الذين رأوا أن مشكلات الفقر في دول العالم النامي تؤول بشكل كبير إلى هيمنة الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات عليها والاعتقاد بأن الأستثمار الأجنبي في تلك الدول له أثار سلبية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، ومن ثم فإنه على عكس نظريات المراحل الخطية والتغير الهيكلي التي كانت ترى أن التخلف ينتج بسبب مشكلات داخلية مثل عدم كفاية الاستثمار أو الادخار وغيرها، فإن ذلك النموذج يرى أن التخلف ظاهرة خارجية تقع مسؤوليتها بالدرجة الأولى على الدول المتقدمة (Hein,1992).

2-نموذج المدخل الزائف The False- Paradigm Model: يوضح هذا النموذج أن ما يعطى من نصائح من قبل الخبراء للدول النامية معظمها يكون خاطئ وغير مناسب؛ ذلك لأن معظم هؤلاء الخبراء يكونوا من الدول المتقدمة ويعملون بالوكالات والمنظمات الدولية وهذا يمثل نوع من التحيز، بالإضافة إلى أنهم قد يقوموا بعمل نماذج اقتصادية وقياسية معقدة ورائعة، ولكنها لا تصلح ولا تتناسب مع الدول النامية، وبالتالي تفشل هذه النماذج في إحداث تنمية في تلك الدول.

3- **فرضية التنمية الثنائية The Dualistic- Development Thesis :** تظهر بوضوح في الدول النامية من خلال تركز الثروة في أيدي فئة قليلة من المجتمع داخل نفس الدولة، وظهور القطاع المتقدم والقطاع المتخلف.

---

[95] ظهرت في تلك الفترة أيضاً – تحديداً عام 1972 – ما يعرف بنموذج حدود النمو The Limits to Growth ، الذى قدم بواسطة نادى روما Club of Rome،وأشارت تلك الدراسة أنه إذا استمرت معدلات النمو السكاني في التسارع وزيادة التلوث البيئي ونضوب الموارد الاقتصادية وتدني إنتاج الغذاء سيؤثر سلباً على معدلات النمو بما سيؤدى إلى وصول معدلات النمو إلى نهايتها خلال المائة سنة المقبلة،وانهيار النظام العالمي بحلول منتصف القرن الواحد والعشرين، ، لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع لأصحاب تلك النظرية في كتابهم "حدود النمو " (Meadows,et al .,1972).

وما يميز النماذج السابقة أنها نجحت في توضيح جزء مهم من أسباب تخلف دول العالم النامي، ولكن يعاب عليها أنها لم تقدم حلوال كافية لكيفية تحقيق التنمية في تلك الدول النامية.

سابعاً- نماذج النيوليبرالية[96]

تعرف بـ النيوليبرالية Neoliberalism التي انتشرت بقوة في الثمانينيات من القرن الماضي، وقد انتقدت بشدة تفسير نموذج التبعية السابق، فقد بررت حالة التخلف الاقتصادي في الدول النامية بسياساتها المحلية، الناجمة عن التدخل المفرط للدولة في النشاط الاقتصادي بما ينتج عنه تشوهات سعرية، وسوء تخصيص الموارد، وانتشار الفساد (Meier,2000).

وترتكز هذه النماذج على ثلاث منهجيات، منهج السوق الحر ومنهج الاقتصاد السياسي الجديد والمنهج المحابي للسوق. لذلك فهي ترى أن تلك الدول تحتاج إلى تقليص دور التدخل الحكومي، من خلال تبني الحرية الاقتصادية المطلقة Laissez- faire (Market Fundamentalism) بما يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي، مثل التجارب الناجحة لكل من كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة (Todaro et al., 2010)

ثامناً: نماذج النمو الداخلي

أدى الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في تفسير مصادر النمو الاقتصادي طويل الأجل إلى فشلها في إعطاء تفسير مقبول للنمو الذي حدث عبر التاريخ للاقتصاديات حول العالم. وقد برزت نظرية النمو الحديثة أو ما يعرف بنموذج النمو الداخلي Endogenous Growth Model في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي، كرد فعل للانتقادات التي وجهت لنموذج سولو للنمو، فهي تحاول تفسير العوامل التي تحدد حجم ومعدل نمو الناتج القومي الإجمالي، الذي لم يفسر ويتحدد خارج معادلة النمو النيوكلاسيكي لسولو – بواقي سولو Solow Residual –ويعتمد فيها معدل التغير التكنولوجي في الأجل الطويل على المعلمات الأساسية للنموذج مثل معدلات الاستثمار في رأس المال المادي والبشري ومعدل النمو السكاني. وقد ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين الدول المتقدمة والدول النامية، وبالتالي فإن تلك النماذج تعزز من دور السياسات الحكومية الرامية إلى زيادة الاستثمارات في تكوين رأس المال البشري، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في الصناعات كثيفة المعرفة، مثل برامج الحاسوب والتطبيقات وتقنيات الاتصالات الحديثة (Meier,2000).. (Todaro et al., 2010)

---

[96] " التي تسمى بـThe Neoclassical counter-Revolution" وهي فكر أيديولوجي مبني على الليبرالية االقتصادية –المكوّن الاقتصادي لليبرالية الكالسيكية – الذي يمثل تأييداً للرأسمالية المطلقة وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد ,وقد ظهرت في الثمانينيات، وقت أن صعدت القوى السياسية للمحافظة للحكم في كل من الولايات المتحدة وكنداوبريطانيا.

ويلاحظ أن نماذج النمو الداخلي تتشابه كثيرا في هيكلها مع النماذج النيوكلاسيكية، فهي تتفق معها في التأكيد على أهمية الادخار والاستثمار في رأس المال البشري لتحقيق النمو السريع في العالم النامي، ولكنها تختلف بدرجة كبيرة عنها في الافتراضات والاستنتاجات، فقد أسقط نموذج النمو الداخلي افتراض تناقص الغلة النيوكلاسيكي، وأن هناك تزايد غلة للعمل ورأس المال، وبالتالي فإن زيادة الاستثمار في رأس المال المادي والبشري[97]، يمكن أن تحدث الوفورات الخارجية والتحسينات الإنتاجية (Lipsey,et al .,1999). كما توصلت إلى أن استمرار زيادة فجوة الدخل بين الدول الفقيرة والدول الغنية، لا ترجع إلى العوامل التي ذكرتها النظريات التقليدية، وإنما لمجموعة من العوامل تتعلق بشكل كبير برأس المال البشري كالتعليم والبحث والتطوير (R&D) والخدمات الصحية وحماية الحقوق الفكرية (Thirlwall,2000) .

وإجمالاً يمكن القول إن تلك النظرية قد استبعدت تماماً أن يتحدد النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بمتغيرات خارجية، وركزت على أهمية رأس المال البشري وتراكمه في تحقيق النمو، ولعل أبرز نماذج النمو الداخلي، لبول رومر (Romer,1986)[98]، وروبرت لوكاس (Lucas,[99]1988) ، اللذان اوضحا دور قناتين رئيستين للنمو هما رأس المال البشري والمعرفة، وأن هناك آثار خارجية إيجابية Positive Externalities مصاحبة لتكوين رأس المال البشري – تعليم، تدريب – والبحوث والتطوير .كما تعتبردراسة روبرت بارو(Barro1996) ، من أهم الدراسات المتعلقة بنظرية النمو الحديثة التي أضافت عوامل أخرى كالسياسة التجارية ومدى الانفتاح على العالم الخارجي – الصادرات والواردات– والاستثمار الأجنبي والاستقرار السياسي ونظم الشفافية والمساءلة القانونية واستقلال القضاء.

تواجه تلك النظرية انتقادات على أساس أنها مازالت تعتمد على عدد من الفرضيات النيوكلاسيكية التقليدية التي غالباً ما تكون غير مناسبة لاقتصاديات دول العالم النامي. كما أنها ركزت بشدة على محددات معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وأهملت الأثر على النمو في الأجلين القصير والمتوسط.

تاسعاً: نظرية فشل التنسيق

ظهرت في التسعينيات، بعض الاتجاهات التي لم تعد تنظر للتنمية على أنها عملية تراكم رأسمالي في المقام الأول، وإنما بوصفها عملية تغيير تنظيمي. فقد أرجعت سبب تأخر الدول النامية عن الدول المتقدمة إلى عوامل أخرى غير اختلاف مستويات رأس المال سواء المادي أو حتى البشري، فقد يكون المزيد من رأس المال مفيداً للدول

---

[97] من خلال تطوير المستويات التعليمية والصحية، وكل ما يتعلق بزيادة إسهام العنصر البشري في العملية الإنتاجية.

[98] حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد 2018.

[99] تعتبر أفكار نظرية النمو الداخلي ليست بالجديدة فمعظم الاقتصاديين – ما عدا المرتبطين جذرياً بالنموذج النيوكلاسيكي– اعتقدوا أن الاستثمار ضروري للنمو طويل الأجل.وقد بدأت فكرة أن عملية التقدم التكنولوجي يمكن ان تحدد بواسطة العمل الداخلي للاقتصاد

النامية، إلا أنه قد لا يؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي. وحتى المساعدات المالية التي تعطى لتلك الدول قد لا تؤدي إلى نتائج جيدة خاصة في ظل حكومات لا توجه تلك المعونات إلى الاستخدام الكفء (World,1998).

والفكرة الأساسية في نظرية فشل التنسيق Theory of Coordination Failure أن السوق قد يفشل في تحقيق التنسيق بين الأنشطة التكميلية.Complementary Activities . وبمعنى أدق فإن الأفراد والشركات في سعيهم لتحقيق التوازن لا يستطيعون التنسيق بين التوازنات المتعددة نتيجة ضعف الكفاءة المؤسساتية وضعف الاستثمار في البحث والتطوير (Hoff, 2000).

ولعلاج تلك المشكلة أوصى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدول النامية بضرورة إعطاء دفعة قوية في الاستثمارات في رأس المال البشري والبنية التحتية وحوكمة الإدارة العامة وذلك في سبيل الخروج من مصيدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة (UNDP,2005).

ويعتبر تدخل الدولة عبر إجراءات محوكمة من الموضوعات غير التقليدية التي تركز على التكامل الاستراتيجي في قرارات الاستثمار (Todaro et al., 2010) ، وقد أثيرت تلك القضية لأول مرة على يد الاقتصاديان روزنشتين–رودان (Rosenstein – Rodan,1943)، ونيركس (Nurkse,1953) ، فقد أكدا على ضرورة تدخل الدولة لحل مشكلة فشل التنسيق من خلال محاولة الوصول للمستوى الأمثل للتنسيق عن طريق أسلوب الدفعة القوية بقيادة القطاع العام والاستثمارات الضخمة، التي يمكن أن تحقق التكامل بين بقية قطاعات الاقتصاد [100].

وإجمالاً يمكن القول إن نظرية فشل التنسيق لم تعد تنظر للتنمية على انها عملية تراكم رأسمالي في المقام الأول وإنما بوصفها عملية تغيير تنظيمي مؤسساتي، فالتراكم الرأسمالي ضروري ولكنه غير كاف، وبالتالي فإن التنمية الاقتصادية طبقاً لأحدث نظريات التنمية تنطوي على نمو اقتصادي إضافة إلى تغير تنظيمي مؤسساتي وهما محوران أساسيان لأي استراتيجية للتنمية. إذاً، قدمت نظرية فشل التنسيق بعض الدروس المهمة لصانعي السياسات، فهي تسلط الضوء على مشكلات فشل السوق Market Failure التي تتطلب التدخل الحكومي، للتأكد من أن عديد من الأشياء تعمل معاً بشكل جيد في نفس الوقت. لكن يعاب عليها التركيز المفرط على التدخل الحكومي الذي قد يكون غير فعالاً من ناحية، ويمكن أن يختار سياسات سيئة تدفع الاقتصاد إلى توازن سيء. كما أن تلك النظرية لم توضح تفصيلاً ماهية السياسات المتبعة من الحكومة لتنسيق الاقتصاد (Hoff,et al.,2000).

[100] لمزيد من التفاصيل (Todaro,et al.,2010 pp.155-188) .

خلاصة الفصل

ركزت مختلف نظريات النمو والتنمية بدءاً من الفكر الاقتصادي التقليدي إلى الفكر الحديث بشكل عام على أهمية التراكم الرأسمالي.Capital Accumulation وعلى الرغم من أن بعض منظري تلك النظريات قد أقروا بوجود عوامل أخرى تضاف إلى التراكم الرأسمالي وتؤثر على عملية التنمية الاقتصادية، إلا أنهم أكدوا في النهاية على أن التراكم الرأسمالي هو أساس عملية التنمية الاقتصادية.

أخذت نظريات النمو والتنمية اتجاهاً جديدا خلال فترة التسعينيات، فقد أثبتت نظرية فشل التنسيق أن النمو في رأس المال – التراكم الرأسمالي– سواء المادي أو حتى البشري لا يضمن بالضرورة تحقيق التنمية الاقتصادية الناجحة، وأن الحل يكمن في ضرورة التركيز على كيفية استخدام رأس المال بشكل كفء في الاقتصاد. فالهدف النهائي للتنمية الاقتصادية يتجاوز تحقيق نمو الناتج أو حتى نصيب الفرد منه، فهو إضافة إلى ذلك يحتاج إلى ما يعرف بالتغير التنظيمي أو المؤسسي، وضرورة التدخل الحكومي لتحريك الاقتصاد إلى التوازن المفضل

أخذت المفاهيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية في الفترة الأخيرة أبعاداً مختلفة، فقد تضمنت اعتبارات كثيرة منها اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وبيئية وبشرية بما يعرف بالتنمية المستدامة، تلك التي تتطلب العمل على تحقيق احتياجات الجيل الحالي دون المساس بمتطلبات الأجيال المستقبلية.

اختلفت نظريات النمو والتنمية حول أهمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فمنهم من أيد ذلك التدخل بحجة ضرورة التدخل الحكومي لتعزيز النمو، والأخر منهم عارضه بحجة أن تدخل الدولة ينتج عنه تشوهات سعرية، وسوء تخصيص الموارد، وانتشار الفساد. والحقيقة أن الدول النامية تحتاج إلى تعزيز دور القطاع الخاص مقابل تقليص التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، ولا يعني ذلك غياب دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتوقفها عن لعب الدور التنموي، وإعطاء الدفة للقطاع الخاص وحده في قيادة النمو الاقتصادي، فمهمة تحقيق التنمية الاقتصادية لا يمكن تركها للأسواق وحدها، بخاصة في المراحل الأولى للتنمية في تلك الدول.

لا توجد نظرية شاملة وكاملة تمكن صانعي السياسات من السير على خطاها للوصول إلى معدلات نمو مرتفعة وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، فلا توجد نظرية واحدة للتنمية الاقتصادية يمكن لأي دولة نامية أن تسير على دربها فكل دولة لها تجربتها الخاصة بها بناء على احتياجاتها وظروفها، ومن ثم فإن تصميم سياسات التنمية يحتاج إلى اعتبارات كثيرة منها اعتبارات اقتصادية وثقافية وسياسية واجتماعية وغيرها.

الفصل الثالث- الإطار العملي للبحث

1. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة خلال الفترة المدروسة
2. وصف المنهجية القياسية والمتغيرات المستخدمة في تقدير النماذج
3. تقدير نموذج الدراسة على المدى طويل الأجل
4. تقدير نموذج الدراسة على المدى قصير الأجل
5. خلاصة الدراسة القياسية وتفسير النتائج

1. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة خلال الفترة المدروسة

يعتبر استعراض تطور متغيرات الدراسة من أهمّ مراحل النمذجة القياسية لمعرفة أثر الاستثمار في الموارد البشرية في النمو الاقتصادي ومحاولة الاستفادة منها في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي في سورية في المستقبل. ونظراً لأثر الحرب على سورية على مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية فكان لا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار هذا الأمر وعليه يستعرض هذا المبحث تطور المتغيرات الآتية قبل وأثناء الحرب على سورية وذلك للمتغيرات الآتية:

- تطور مخرجات التعليم في المرحلة ماقبل الجامعية خلال فترة الدراسة (قبل وأثناء الحرب على سورية) مع التركيز على مخرجات التعليم المهني الصناعي والتجاري.
- تطور الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من إجمالي الموازنة العامة للدولة خلال فترة الدراسة.
- تطور مؤشر التنمية البشرية خلال فترة الدراسة.
- تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسة وهي معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم خلال فترة الدراسة.

أولاً- تطور مخرجات التعليم ماقبل الجامعي

تشير البيانات الرسمية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء حول عدد الخريجين في المرحلة ماقبل الجامعية إلى أنّ هناك اتجاهاً عاماً متصاعداً خلال الفترة 2000-2007 فبعد أن بلغ عدد الخريجين في عام 2000 ما يقارب 96,862 طالب أصبح 170,147 طالباً وبنسبة ارتفاع تقارب 76% ما يعكس الاهتمام بالمرحلة ما قبل الجامعة ويمكن أن يعزى ذلك إلى حالة الإقبال على هذه المرحلة نتيجة المزايا المحققة مثل السرعة في دخول سوق العمل.

إلّا أنّ خلال فترة الحرب على سورية انخفاض عدد الخريجين من 215,115 طالباً في عام 2011 إلى 101,152 طالباً في عام 2017 وبنسبة انخفاض قاربت 52.81% وقد يعزى هذا التراجع إلى حالة انخفاض القدرة على التعلم وخروج عدد كبير من الطلب نتيجة آثار الحرب على سورية.

الشكل رقم (1): تطور عدد الخريجين من المرحلة ما قبل الجامعية خلال 2000-2017

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء

كما تشير البيانات إلى الإقبال المتزايد على التسجيل في الثانوية العامة كونها المرحلة التأسيسية لدخول مراحل جامعية أعلى مثل الجامعية والدراسات العليا وذلك خلال الفترة 2000-2012 فبعد أن بلغ عدد الخريجين من الثانوية العامة 171,725 طالب في عام 2000 أصبح 439,463 طالباً في نهاية عام 2012 وبنسبة ارتفاع قاربت 156%، ليظهر الانخفاض الكبير خلال عام 2013 مسجلاً 322,726 طالباً في عام 2013 وبنسبة انخفاض تقارب 26% مقارنةً بالعام السابق الناجم عن حالة التدمير في البنية التحتية اللازمة للتعليم منعكساً ذلك على انخفاض عدد الخريجين من الثانوية العامة واستمر هذا المستوى خلال الفترة اللاحقة ما يعكس تراجع أعداد الطلاب في الثانوية العامة كنتيجة للهجرة والنزوح وارتفاع تكاليف التعليم.

الشكل رقم (2): تطور عدد الخريجين من الثانوية العامة خلال الفترة 2000-2017

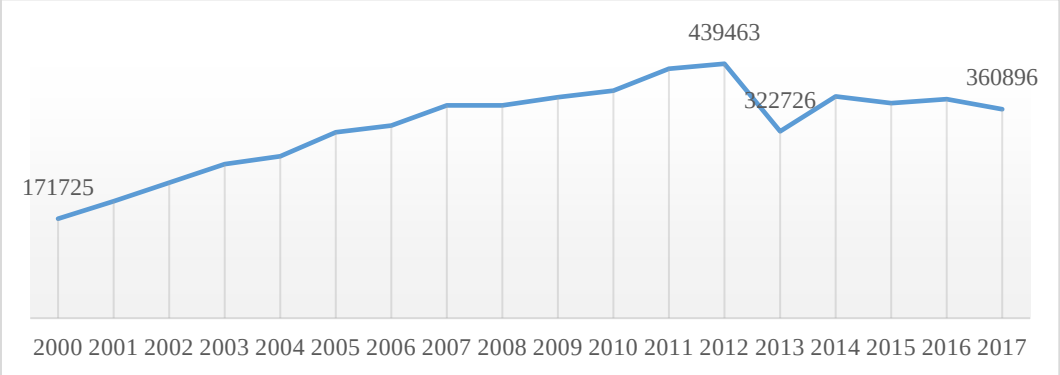

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء

أما فيما يخص مخرجات التعليم المهني فتشير البيانات إلى أن عدد الخريجين من الثانوية الصناعية ارتفع من 38,440 طالباً في عام 2000 إلى 65,712 في نهاية عام 2012 وبنسبة ارتفاع قاربت 71% ويعزى ذلك إلى توسع النشاط الصناعي في البلاد، ونتيجة لآثار الحرب على سورية فقد انخفض عدد الخريجين من الثانوية الصناعية من 65,712 طالباً في عام 2012 إلى 42,596 طالباً في نهاية عام 2015 وبنسبة انخفاض قاربت 35% ما يعكس صعوبات التعليم في المدارس الصناعية بفعل عوامل الحرب إلى جانب تراجع النشاط الصناعي مع دمار البنية التحتية في القطاع الصناعي.

كذلك الحال فيما يتعلق بعدد الخريجين من الثانوية التجارية حيث تراجعت أعدادهم خلال الحرب. وتجدر الإشارة إلى وجود فارق كبير بين عدد المسجلين في الثانوية الصناعية وعدد المسجلين في الثانوية التجارية حيث بلغت هذه الفجوة كنسب مئوية في عام 2000 ما يقارب 25% لتصبح 135% في نهاية عام 2017 نتيجة ضعف النشاط التجاري وضعف مستوى الأجور في القطاع التجاري، مما أدى بالمجمل إلى تراجع الإقبال على التسجيل في الثانويات التجارية.

الشكل رقم (3): تطور عدد الخريجين من الثانوية التجارية الصناعية خلال الفترة 2000-2017

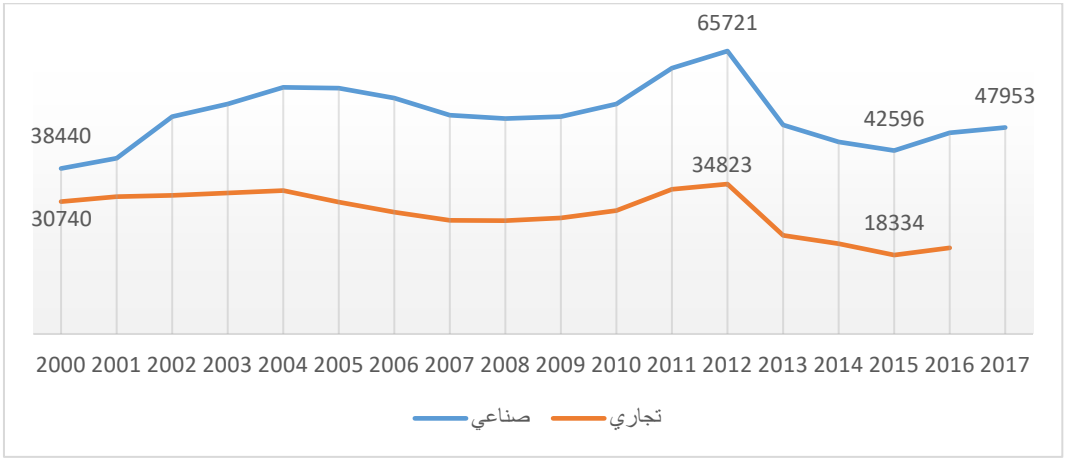

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء

ثانياً- تطور نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم

تشير البيانات الرسمية للموازنة العامة للدولة الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء إلى أن نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم شهدت استقراراً خلال فترة ما قبل الحرب عند مستوى 18% بالمتوسط من إجمالي الإنفاق العام (يمثل حوالي 1.5 مليار دولار بالمتوسط حسب سعر الصرف الرسمي في تلك الفترة).

أما خلال فترة الحرب فقد تأثر الإنفاق الحكومي على التعليم بشكل سلبي مع تراجع المالية العامة للدولة بفعل عوامل الحرب المختلفة وبقي عند مستوى 16% بالمتوسط من إجمالي الموزانات العامة للدولة خلال سنوات الحرب (ويمثل حوالي 0.5 مليار دولار حسب سعر الصرف الرسمي الوسطي في تلك الفترة).

الشكل رقم (4): تطور نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم خلال الفترة 2000-2017

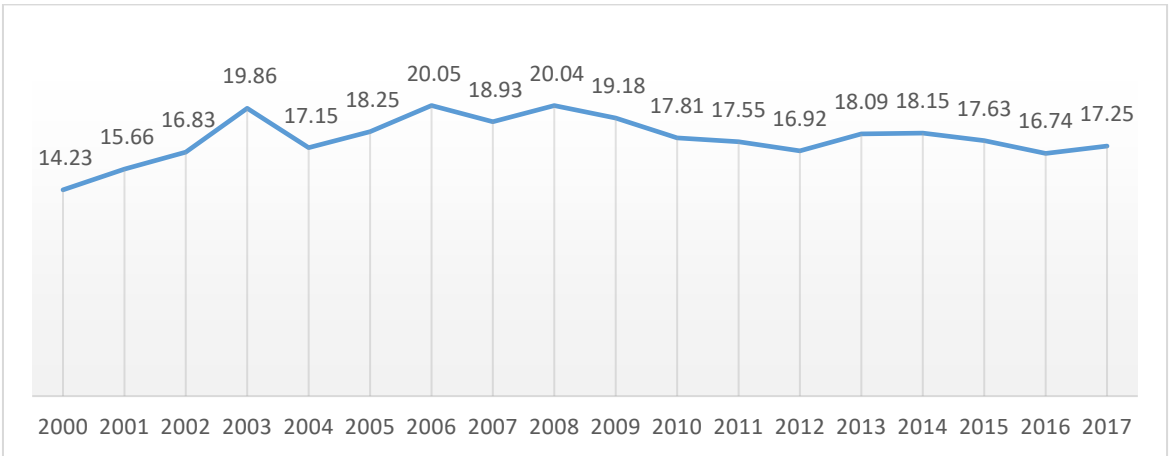

المصدر: نتائج تحليل البيانات في برنامج اكسل بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء

ثالثاً- تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسة

تشير بيانات المجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي شهدت ارتفاع خلال الفترة 2001-2004 نتيجة التوسع في التجارة الدولية وزيادة الاستهلاك المحلي كما شهد معدل نمو الناتج خلال الفترة 2005-2010 بعض التذبذب ناجم عن تقلبات الناتج الزراعي لكونه القطاع الأكثر مساهمة في الناتج المحلي السوري. أما خلال فترة الحرب على سورية انخفض معدل النمو الاقتصادي من 5% في عام 2010 إلى ما يقارب 2% في عام 2011 نتيجة تراجع الاستثمار وهروب رأس المال. فيما كان معدل نمو الناتج سالباً خلال الفترة 2012-2017 نتيجة الدمار في البنية التحتية وتراجع الصادرات وزيادة المستوردات ما أدى إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي بالمجمل.

الشكل رقم (5): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة 2000-2017

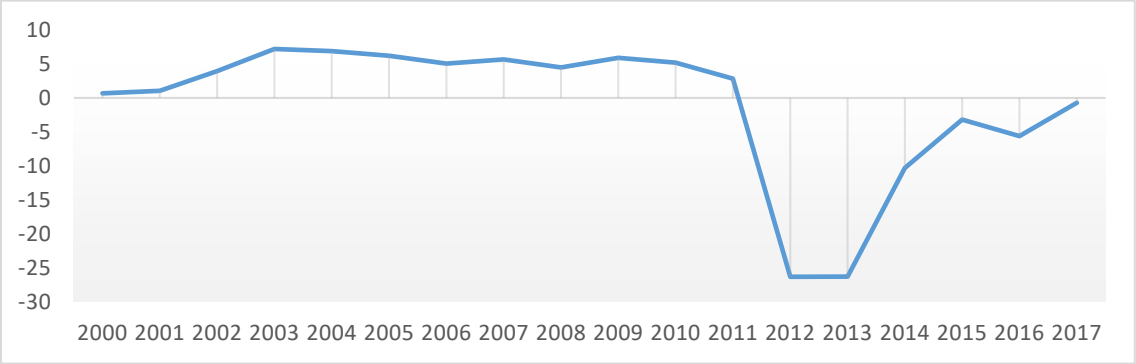

المصدر: نتائج تحليل البيانات في برنامج اكسل بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء

ومن جهة أخرى •كان معدل التضخم خلال فترة ما قبل الحرب على سورية مقبولاً نسبياً نتيجة حالة النمو في الاقتصاد السوري وانعكاسها على تخفيض معدلات التضخم. أما خلال فترة الحرب فقد شهد معدل التضخم ارتفاعات قياسية حيث بلغ أعلى قيمة له ما يقارب 85% في عام 2013 نتيجة تدهور سعر الصرف. حيث كان المحدد الأساسي لارتفاع معدل التضخم خلال فترة الحرب على سورية هو ارتفاع سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي في السوق السوداء.

الشكل رقم (6): تطور معدل التضخم خلال الفترة 2000-2017

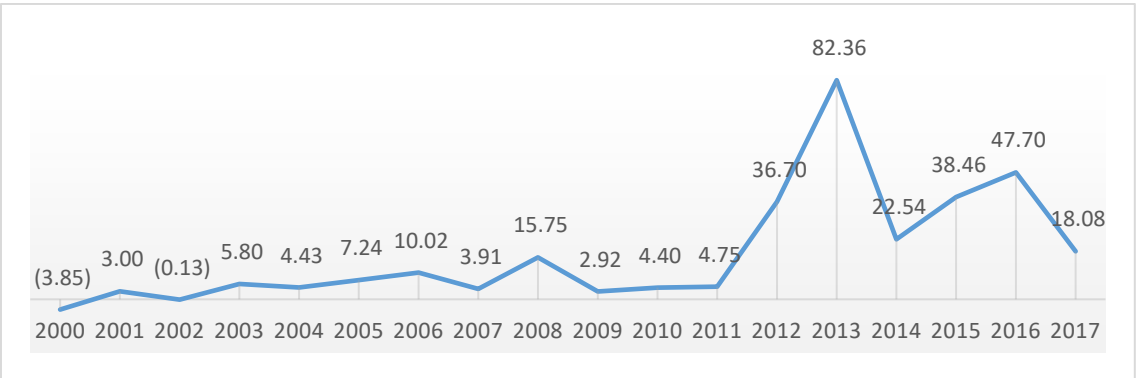

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء

رابعاً- تطور مؤشر التنمية البشرية

يقوم البنك الدولي بإصدار مؤشر وسيط يعبر عن حالة التنمية البشرية في كافة البلدان على أساس سنوي وتتروح قيمته بين 0 (الأسوء) و1 (الأفضل).

حيث تشير قيمة المؤشر الخاص في سورية خلال الفترة 2000-2010 إلى وجود اتجاه عام صعودي في قيمة المؤشر مما يعكس تطور التنمية البشرية في سورية لكن نتيجة الحرب على سورية انخفضت قيمة المؤشر لتبلغ ما يقارب 0.52 في عام 2014 مع بعض التحسن الطفيف في عام 2017 ويعزى ذلك إلى حالة الحرب على سورية التي أدت إلى تدمير مقومات التعليم والصحة وتراجع الإنفاق على تطوير العنصر البشري بشكل عام وتراجع مستوى المعيشة.

الشكل رقم (7): تطور مؤشر التنمية البشرية في سورية خلال الفترة 2000-2017

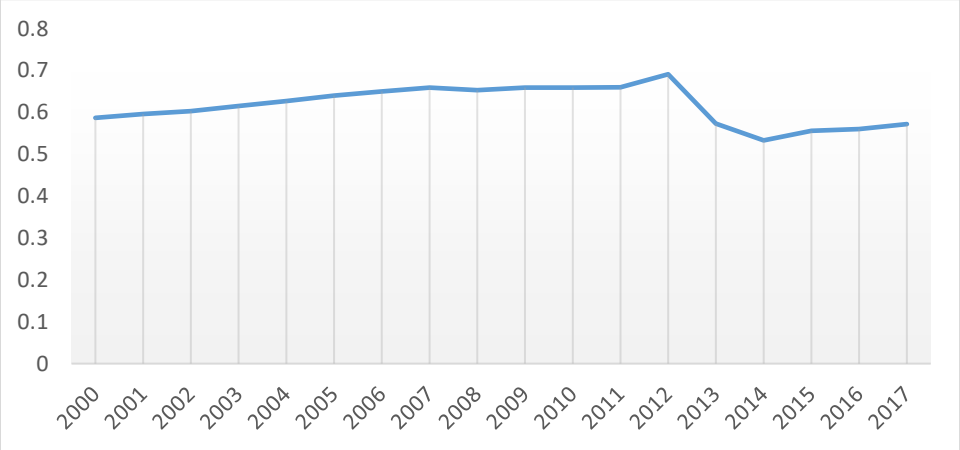

المصدر: بيانات البنك الدولي

2. وصف المنهجية القياسية والمتغيرات المستخدمة في تقدير النماذج

تمت دراسة العلاقة بين المتغيرات وتقدير النماذج على الأجل القصير والطويل بالاعتماد على اختبار المربعات الصغرى واختبار التكامل المشترك. كما تم اجراء الاختبارات التشخيصية اللازمة للتأكد من سلامة النماذج ودقة النتائج (اختبار الارتباط الذاتي– اختبار اختلاف التباين للبواقي– اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج– اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي).

يتمثل المتغير التابع في معدل النمو الاقتصادي (معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي) حسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء خلال الفترة المدروسة.

أما المتغيرات المستقلة فهي:

1- نسبة الانفاق الحكومي على قطاع التعليم من إجمالي الموازنة الحكومية. حسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء خلال الفترة المدروسة.

2- الطلاب الخريجين من الثانوية المهنية (صناعية وتجارية) نسبة من إجمالي الخريجين من المرحلة الثانوية. حسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء خلال الفترة المدروسة.

ويرجع سبب اختيار متغير خريجي التعليم المهني لسرعة دخول هذه الفئة من الطلاب إلى سوق العمل وسهولة حصولهم على فرص عمل في المنشآت الصناعية والتجارية والورشات. مما يعني سرعة مساهمة هذه الفئة في الناتج المحلي. أما الفئات الأخرى من التعليم الثانوي العام تحتاج لوقت طويل لاستكمال التأهيل والدخول في سوق العمل في ظل ندرة فرص العمل للخريجين الجامعيين. مما يعني ضعف احتمالية المساهمة في الناتج.

3- مؤشر التنمية البشرية. مؤشر وسيط معبر عن حالة رأس المال البشري في جميع البلدان. حسب بيانات البنك الدولي خلال الفترة المدروسة.

4- متغير أثر الحرب. مؤشر نوعي (وهمي) للتعرف على أثر الحرب في النموذج المقدر وعلى النمو الاقتصادي. يأخذ القيمة 0 في سنوات ما قبل الحرب والقيمة 1 في سنوات الحرب.

5- معدل التضخم. مؤشر أساسي تم استخدامه للضرورة الإحصائية والحفاظ على دقة النموذج. لان مؤشر التضخم يعتبر الأكثر تفسيراً للتغيرات في معدل النمو الاقتصادي وخاصة في سنوات الحرب التي شهدت حركة تقلبات حادة في كلاً التضخم والنمو الاقتصادي.

الضرورة الإحصائية يعني الحفاظ على توازن طرفي المعادلة بين المتغير التابع (النمو الاقتصادي= تقلبات حادة) والمتغيرات المستقلة (جميع المتغيرات السابقة= تقلبات بسيطة) أما معدل التضخم تقلباته حادة.

3. تقدير نموذج الدراسة على المدى طويل الأجل

تبدأ الدراسة بتقدير النموذج على المدى طويل الأجل وذلك بالاعتماد على التدرج المنطقي في إدخال المتغيرات المستقلة على نماذج التقدير بشكل تدريجي بهدف ملاحظة تطور النتائج مع تعقيد النموذج. حيث يتم في تقدير النموذج الأول إدخال متغير معدل التضخم مع متغير أثر الحرب وفي النموذج الثاني يتم إدخال معدل التضخم مع متغير خريجي التعليم المهني ومتغير أثر الحرب. أخيراً في النموذج الثالث يتم إدخال جميع المتغيرات المستقلة الخمسة للتعرف على نتائج التقدير النهائية على المدى طويل الأجل.

أولاً– تقدير النموذج الأول على المدى طويل الأجل

يوضح الجدول التالي نتائج تقدير نموذج أثر معدل التضخم ومتغير الحرب في معدل النمو الاقتصادي:

الجدول رقم (1): نتائج تقدير النموذج الأول على المدى طويل الأجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	-0.301661	0.093503	-3.226199	0.0057
DC	-5.371851	4.075223	-1.318173	0.2072
C	6.221565	1.846973	3.368520	0.0042

R-squared	0.709560	Mean dependent var	-0.963500
Adjusted R-squared	0.670835	S.D. dependent var	10.34844
S.E. of regression	5.937203	Akaike info criterion	6.551365
Sum squared resid	528.7557	Schwarz criterion	6.699760
Log likelihood	-55.96229	Hannan-Quinn criter.	6.571827
F-statistic	18.32289	Durbin-Watson stat	1.502740
Prob(F-statistic)	0.000094		

المصدر: نتائج تحليل البيانات في برنامج ايفيوز

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ:

- بلغت القوة التفسيرية للنموذج ما يقارب 71% أي أنّ 71% من التغيرات الحاصلة في معدل النمو الاقتصادي ناجمة عن التغير في معدل التضخم.
- هناك أثر سلبي لمعدل التضخم في معدل النمو الاقتصادي نتيجة أنّ التضخم المرتفع يعيق الاستثمار الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0.30 وكان هذا الأثر معنوي حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0 وهي أقل من 0.05.
- هناك أثر سلبي لمتغير أثر الحرب على سورية في معدل النمو الاقتصادي وكان هذا الأثر غير معنوي حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.20 وهي أكبر من 0.05.

ويمكن كتابة النموذج الأول من خلال المعادلة الآتية:

GRGDP = -0.301660781928*INF - 5.37185089141*DC + 6.22156469017

ومن أجل للتأكد من جودة نتائج تقدير النموذج الأول يتم إجراء الاختبارات التشخيصية التالية:

1. اختبار الارتباط الذاتي:

تشير نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين بواقي النموذج الأول إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي. حيث بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة لكل من اختبار F و OBS R SQUARE على التوالي 0.69، 0.61 وهما أكبر من 0.05 وبالتالي لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): اختبار الارتباط الذاتي بين بواقي النموذج الأول على الأجل الطويل

F-statistic	0.377654	Prob. F(2,13)	0.6927
Obs*R-squared	0.988385	Prob. Chi-Square(2)	0.6101

المصدر: نتائج تحليل البيانات في برنامج ايفيوز

2. اختبار اختلاف التباين للبواقي:

تشير نتائج اختبار اختلاف التباين لبواقي النموذج الأول إلى عدم وجود مشكلة اختلاف التباين بين البواقي. حيث بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة لكل من اختبار F و OBS R SQUARE على التوالي 0.83، 0.82 وهما أكبر من 0.05 وبالتالي عدم وجود مشكلة اختلاف التباين كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3): اختبار اختلاف التباين بين بواقي النموذج الأول على الأجل الطويل

F-statistic	0.045838	Prob. F(1,15)	0.8334
Obs*R-squared	0.051792	Prob. Chi-Square(1)	0.8200

المصدر: نتائج تحليل البيانات في برنامج ايفيوز

3. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

تشير نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج الأول على الأجل الطويل إلى عدم وجود توزيع طبيعي للبواقي بسبب وجود عوامل أخرى مؤثرة على النمو الاقتصادي لم يتم إدخالها في هذا النموذج. حيث بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار جاركو–بيرا 0.02 وهي أقل من 0.05 وبالتالي عدم وجود توزيع طبيعي للبواقي كما هو موضح في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (8): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج الأول على الأجل الطويل

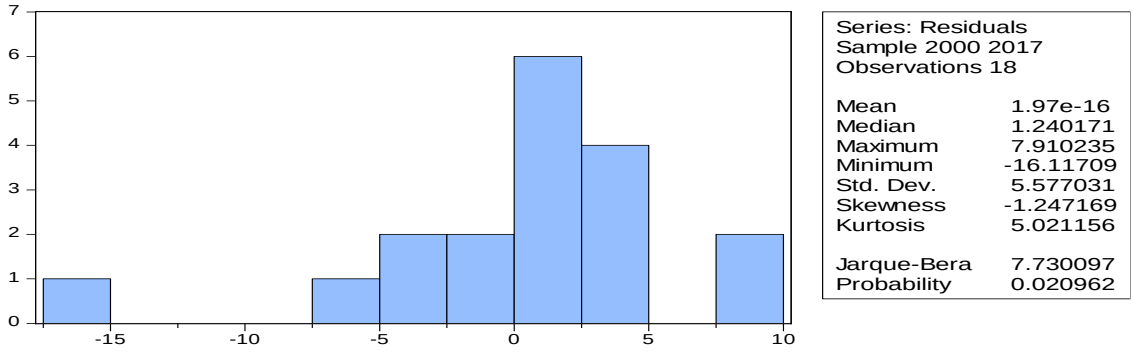

المصدر: نتائج تحليل البيانات في برنامج ايفيوز

4. اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج ككل ومعالمه:

تشير نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج الأول على الأجل الطويل إلى وجود استقرار هيكلي لبواقي النموذج حيث كان مسار البواقي ضمن حدود مستوى الدلالة 5% طيلة الفترة المدروسة. وذلك باستخدام اختبار cusum كما هو موضح في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (9): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج الأول على الأجل الطويل

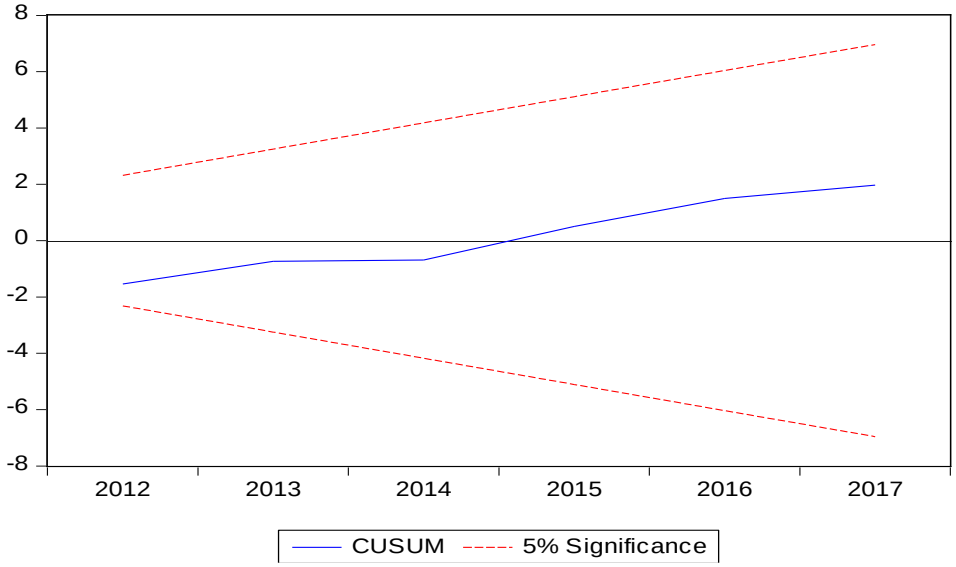

المصدر: نتائج تحليل البيانات في برنامج ايفيوز

كما تشير نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج الأول على الأجل الطويل إلى وجود استقرار هيكلي لجميع معلمات المتغيرات المستقلة حيث كان مسار البواقي ضمن حدود مستوى الدلالة 5% طيلة الفترة المدروسة كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (10): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج الأول على الأجل الطويل

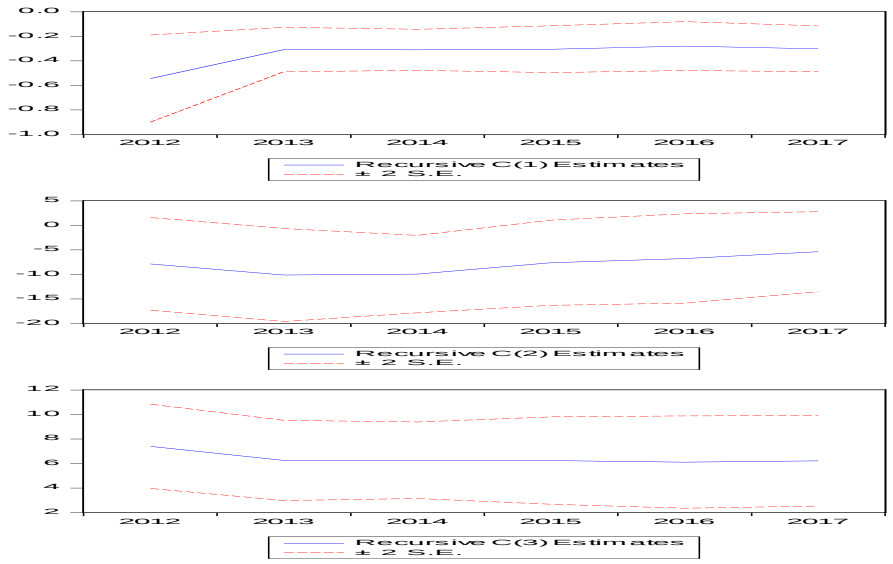

المصدر نتائج تحليل البيانات على برنامج ايفيوز

ثانياً– تقدير النموذج الثاني على المدى طويل الأجل

يوضح الجدول التالي نتائج تقدير نموذج أثر معدل التضخم ونسبة طلاب خريجي التعليم المهني ومتغير أثر الحرب في معدل النمو الاقتصادي:

الجدول رقم (4): نتائج تقدير النموذج الثاني على المدى طويل الأجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	-0.257008	0.097834	-2.626971	0.0199
ISRN	-9.245060	7.168645	-1.289652	0.2181
DC	-7.807399	4.412574	-1.769353	0.0986
C	21.95636	12.33396	1.780155	0.0968

R-squared	0.740401	Mean dependent var	-0.963500
Adjusted R-squared	0.684772	S.D. dependent var	10.34844
S.E. of regression	5.810149	Akaike info criterion	6.550219
Sum squared resid	472.6096	Schwarz criterion	6.748080
Log likelihood	-54.95197	Hannan-Quinn criter.	6.577502
F-statistic	13.30974	Durbin-Watson stat	1.879601
Prob(F-statistic)	0.000219		

المصدر: نتائج تحليل البيانات في برنامج ايفيوز

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ:

- بلغت القوة التفسيرية للنموذج ما يقارب 74% أي أنّ 74% من التغيرات الحاصلة في معدل النمو الاقتصادي ناجمة عن التغيرات في معدل التضخم وخريجي التعليم المهني.
- هناك أثر سلبي لمعدل التضخم في معدل النمو الاقتصادي نتيجة أنّ التضخم المرتفع يعيق الاستثمار الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0.25 وكان هذا الأثر معنوي حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.01 وهي أقل من 0.05.
- هناك أثر سلبي لمتغير أثر الحرب على سورية ومتغير خريجي التعليم المهني في معدل النمو الاقتصادي وكان هذا الأثر غير معنوي حيث كانت القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05.

ويمكن كتابة النموذج من خلال المعادلة التالية:

GRGDP = -5.65178516913*DC - 6.41491553123*ISRN - 0.296375747192*INF + 1.17847490349*EDUG - 3.94520893292

ومن أجل للتأكد من جودة نتائج تقدير النموذج الثاني يتم إجراء الاختبارات التشخيصية التالية:

1. اختبار الارتباط الذاتي:

تشير نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين بواقي النموذج الثاني إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي. حيث بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة لكل من اختبار F و OBS R SQUARE على التوالي 0.93، 0.90 وهما أكبر من 0.05 وبالتالي لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (5): اختبار الارتباط الذاتي بين بواقي النموذج الثاني على الأجل الطويل

F-statistic	0.062689	Prob. F(2,11)	0.9396
Obs*R-squared	0.202852	Prob. Chi-Square(2)	0.9035

المصدر: نتائج تحليل البيانات في برنامج ايفيوز

2. اختبار اختلاف التباين للبواقي:

تشير نتائج اختبار اختلاف التباين لبواقي النموذج الثاني إلى عدم وجود مشكلة اختلاف التباين بين البواقي. حيث بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة لكل من اختبار F و OBS R SQUARE على التوالي 0.85، 0.86 وهما أكبر من 0.05 وبالتالي عدم وجود مشكلة اختلاف التباين كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (6): اختبار اختلاف التباين بين بواقي النموذج الثاني على الأجل الطويل

F-statistic	0.030612	Prob. F(1,15)	0.8634
Obs*R-squared	0.034623	Prob. Chi-Square(1)	0.8524

المصدر: نتائج تحليل البيانات في برنامج ايفيوز

3. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

تشير نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج الثاني على الأجل الطويل إلى عدم وجود توزيع طبيعي للبواقي بسبب وجود عوامل أخرى مؤثرة على النمو الاقتصادي لم يتم إدخالها في هذا النموذج. حيث بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار جاركو–بيرا 0.03 وهي أقل من 0.05 وبالتالي عدم وجود توزيع طبيعي للبواقي كما هو موضح في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (11): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج الثاني على الأجل الطويل

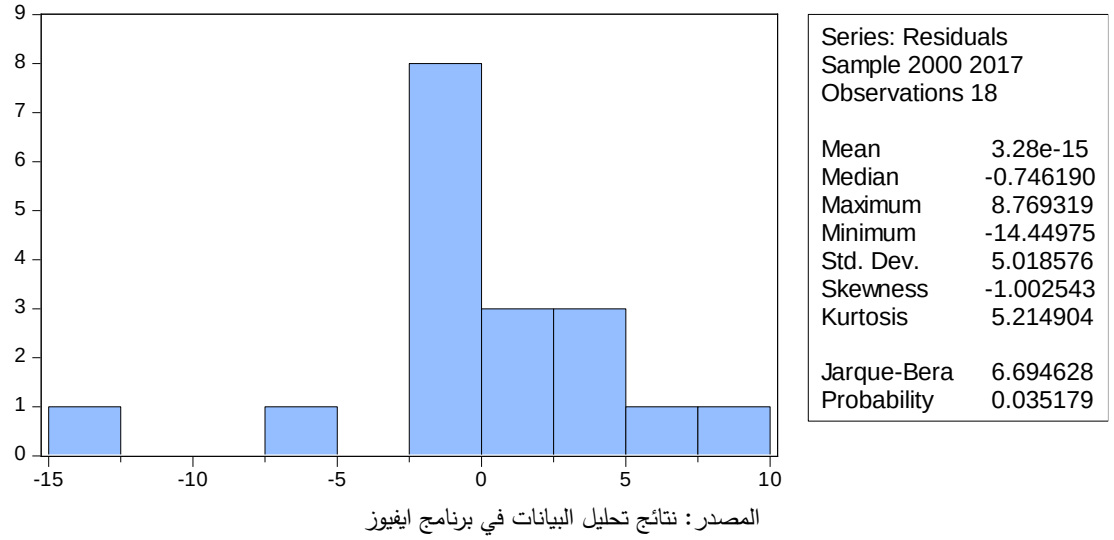

المصدر: نتائج تحليل البيانات في برنامج ايفيوز

4. اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج:

تشير نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج الثاني على الأجل الطويل إلى وجود استقرار هيكلي لجميع معلمات المتغيرات المستقلة حيث كان مسار البواقي ضمن حدود مستوى الدلالة 5% طيلة الفترة المدروسة كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج الثاني على الأجل الطويل

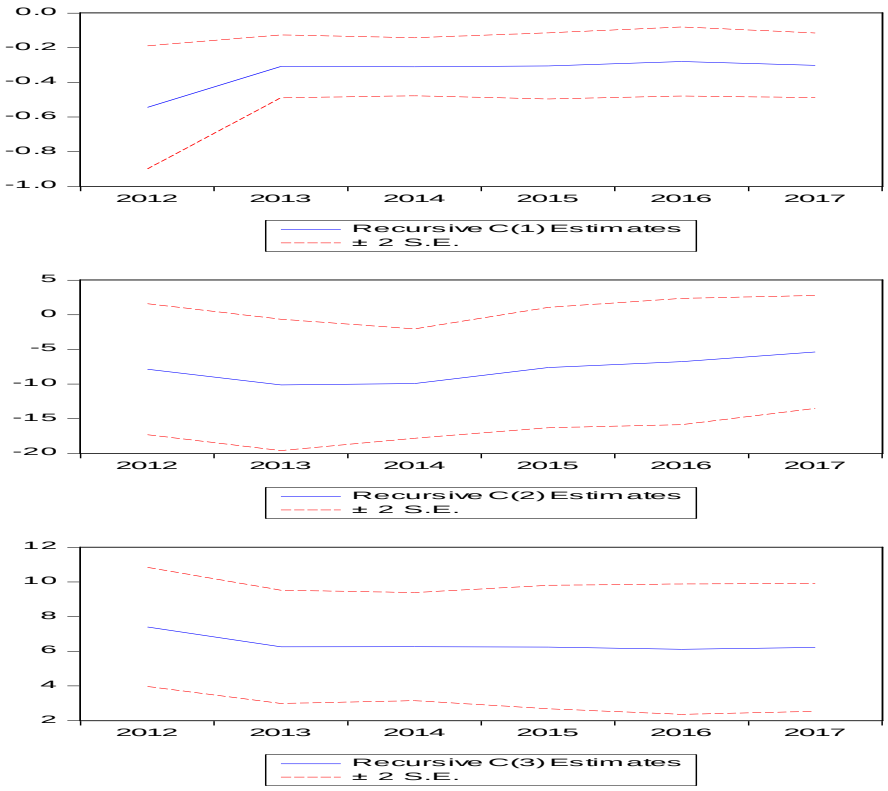

المصدر: نتائج تحليل البيانات في برنامج ايفيوز

ثالثاً- تقدير النموذج الثالث على المدى طويل الأجل

يوضح الجدول التالي نتائج تقدير نموذج أثر معدل التضخم ونسبة طلاب خريجي التعليم المهني ومتغير أثر الحرب ومتغير الإنفاق الحكومي على التعليم ومتغير مؤشر التنمية البشرية في معدل النمو الاقتصادي:

الجدول رقم (7): نتائج تقدير النموذج الثالث على المدى طويل الأجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DC	-6.073562	4.421093	-1.373769	0.1946
ISRN	-4.526991	7.063450	-0.640904	0.5336
EDUG	1.836014	1.019424	1.801031	0.0969
INF	-0.340565	0.098812	-3.446584	0.0048
HDIR	0.433736	0.145161	2.987965	0.0104
C	18.71828	27.08328	0.691138	0.5026
R-squared	0.811481	Mean dependent var		-0.963500
Adjusted R-squared	0.732932	S.D. dependent var		10.34844
S.E. of regression	5.347933	Akaike info criterion		6.452499
Sum squared resid	343.2047	Schwarz criterion		6.749290
Log likelihood	-52.07249	Hannan-Quinn criter.		6.493422
F-statistic	10.33083	Durbin-Watson stat		2.086176
Prob(F-statistic)	0.000505			

المصدر: نتائج تحليل البيانات في برنامج ايفيوز

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ:

- بلغت القوة التفسيرية للنموذج ما يقارب 81% أي أنّ 81% من التغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ناجم عن التغير في المتغيرات المستقلة.
- هناك أثر سلبي لمعدل التضخم في معدل النمو الاقتصادي نتيجة أنّ التضخم المرتفع يعيق الاستثمار الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0.34 وكان هذا الأثر معنوي حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.004 وهي أقل من 0.05.
- هناك أثر سلبي لمتغير أثر الحرب على سورية في معدل النمو الاقتصادي وكان هذا الأثر غير معنوي حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.19 وهي أكبر من 0.05.
- هناك أثر إيجابي لمتغير الإنفاق على التعليم في معدل النمو الاقتصادي ما يعكس الدور الإيجابي للإنفاق على التعليم في معدل النمو الاقتصادي ويؤدي إلى زيادة بنسبة 1.84% وكان هذا الأثر غير معنوي حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.09 وهي أكبر من 0.05.
- هناك أثر سلبي لخريجي التعليم المهني في معدل النمو الاقتصادي ما يعكس عدم كفاءة نظام التعليم الثانوي الصناعي والتجاري وكان هذا الأثر غير معنوي حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.53 وهي أكبر من 0.05.
- هناك أثر معنوي إيجابي لمؤشر التنمية البشرية حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.01 وهي أقل من 0.05، وكان هذا الأثر الإيجابي بمعامل تأثير 0.44 ويعزى ذلك إلى أنّ ارتفاع مؤشر التنمية البشرية يعني زيادة الكفاءة للعناصر البشرية الأمر الذي ينعكس في النهاية على تحسن معدل النمو الاقتصادي.

ويمكن كتابة النموذج من خلال المعادلة التالية:

GRGDP = -6.07356198448*DC - 4.52699107905*ISRN + 1.83601419385*EDUG - 0.340564940631*INF - 59.4333607605*HDIR + 18.7182826481

ومن أجل للتأكد من جودة نتائج تقدير النموذج الثالث يتم إجراء الاختبارات التشخيصية التالية:

1. اختبار الارتباط الذاتي:

تشير نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين بواقي النموذج الثالث إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي. حيث بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة لكل من اختبار F و OBS R SQUARE على التوالي 0.91، 0.84 وهما أكبر من 0.05 وبالتالي لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (8): اختبار الارتباط الذاتي بين بواقي النموذج الثالث على الأجل الطويل

F-statistic	0.094125	Prob. F(2,10)	0.9110
Obs*R-squared	0.332588	Prob. Chi-Square(2)	0.8468

المصدر: نتائج تحليل البيانات في برنامج ايفيوز

2. اختبار اختلاف التباين للبواقي:

تشير نتائج اختبار اختلاف التباين لبواقي النموذج الثاني إلى عدم وجود مشكلة اختلاف التباين بين البواقي. حيث بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة لكل من اختبار F و OBS R SQUARE على التوالي 0.96، 0.96 وهما أكبر من 0.05 وبالتالي عدم وجود مشكلة اختلاف التباين كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (9): اختبار اختلاف التباين بين بواقي النموذج الثالث على الأجل الطويل

F-statistic	0.002030	Prob. F(1,15)	0.9647
Obs*R-squared	0.002301	Prob. Chi-Square(1)	0.9617

المصدر: نتائج تحليل البيانات في برنامج ايفيوز

3. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

تشير نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج الثالث على الأجل الطويل إلى وجود توزيع طبيعي للبواقي في ظل وجود جميع المتغيرات المستقلة المؤثرة على النمو الاقتصادي. حيث بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار جاركو–بيرا 0.70 وهي أكبرمن 0.05 وبالتالي وجود توزيع طبيعي للبواقي كما هو موضح في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (13): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج الثالث على الأجل الطويل

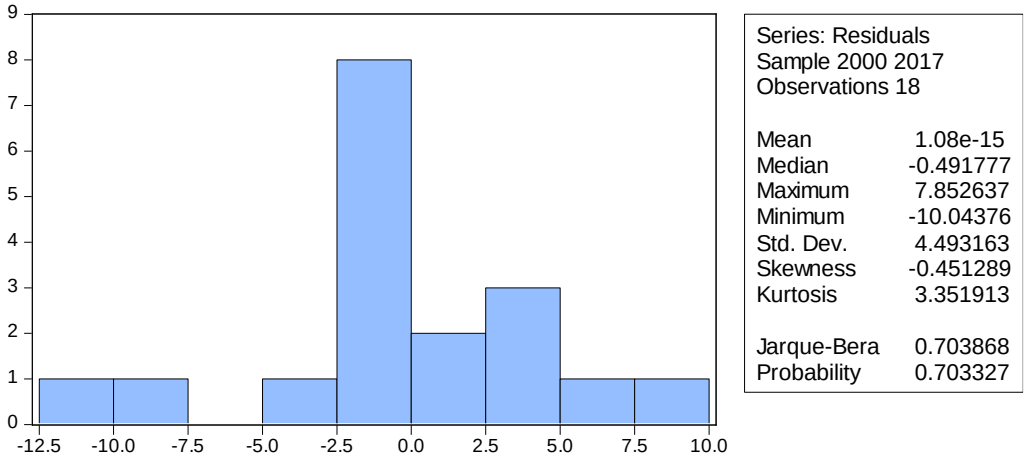

المصدر: نتائج تحليل البيانات في برنامج ايفيوز

4. اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج ككل ومعالمه:

تشير نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج الثالث على الأجل الطويل إلى وجود استقرار هيكلي لبواقي النموذج حيث كان مسار البواقي ضمن حدود مستوى الدلالة 5% طيلة الفترة المدروسة. وذلك باستخدام اختبار cusum كما هو موضح في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (14): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج الثالث على الأجل الطويل

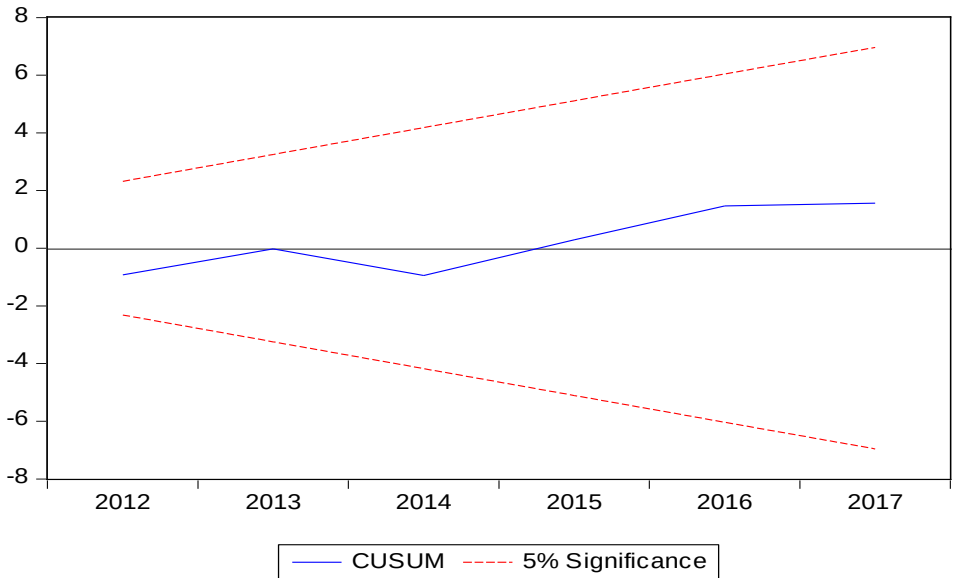

المصدر: نتائج تحليل البيانات في برنامج ايفيوز

كما تشير نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج الثالث على الأجل الطويل إلى وجود استقرار هيكلي لجميع معلمات المتغيرات المستقلة حيث كان مسار البواقي ضمن حدود مستوى الدلالة 5% طيلة الفترة المدروسة كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (15): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج الثالث على الأجل الطويل

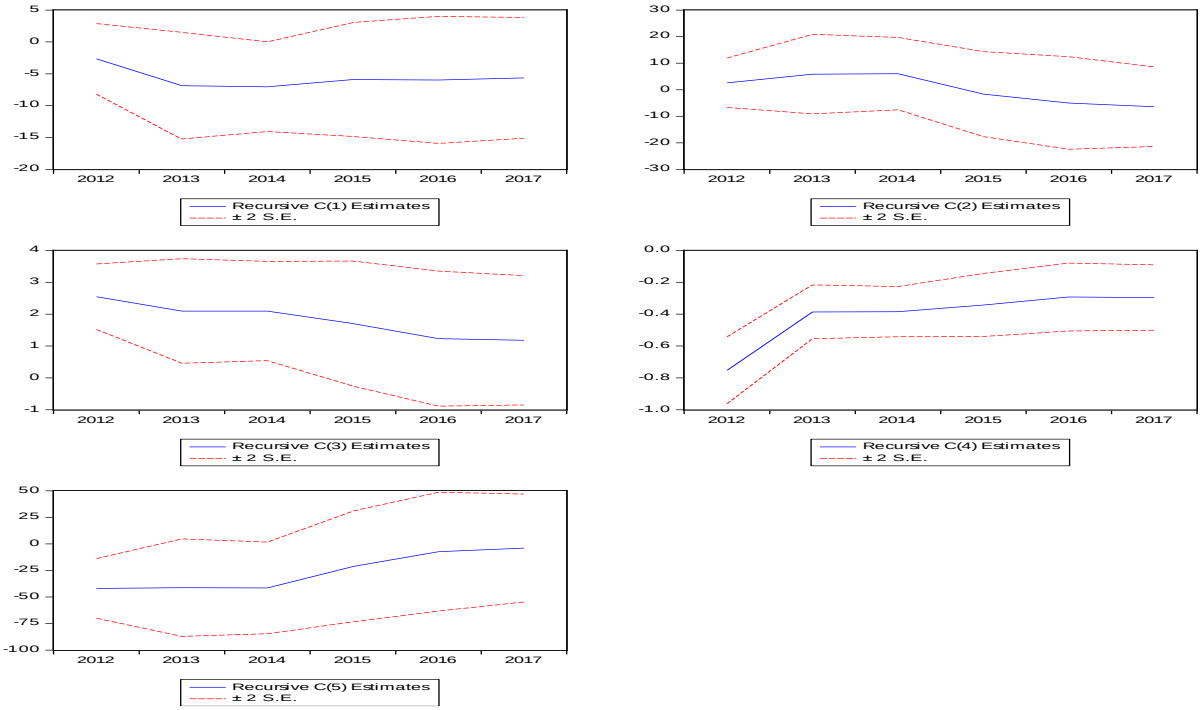

المصدر: نتائج تحليل البيانات في برنامج ايفيوز

4. تقدير نموذج الدراسة على المدى طويل الأجل

قبل الدخول في تقدير العلاقة قصيرة الأجل لا بدّ من إجراء اختبارين هما:

- ✓ اختبار الاستقرار لسلسلة البواقي.
- ✓ اختبار التكامل المشترك للتأكد من وجود علاقة طويلة الأجل.

تشير نتائج اختبار استقرار سلسلة البواقي لنموذج الدراسة على المدى طويل الأجل إلى أن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى مما يسمح في إمكانية تطبيق نموذج يوضح العلاقة قصيرة الأجل. كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): نتائج اختبار استقرار سلسلة البواقي لنموذج الدراسة على المدى طويل الأجل

	المستوى		الفرق الأول	
المتغير	الثابت – القيمة المعيارية 0.46	ثابت واتجاه– القيمة المعيارية 0.14	الثابت	ثابت واتجاه
سلسلة البواقي	0.07	_	_	_

المصدر: نتائج تحليل البيانات في برنامج ايفيوز

وعند تطبيق اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة أشارت النتائج إلى أن هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة حيث كانت القيم الاحتمالية حتى عدد علاقات 4 معنوية عند مستوى دلالة 5% ما يعني إمكانية تقدير نموذج يوضح العلاقة قصيرة الأجل. كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (11): نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.998061	191.6742	69.81889	0.0000
At most 1 *	0.959246	91.74739	47.85613	0.0000
At most 2 *	0.785488	40.54419	29.79707	0.0020
At most 3 *	0.587112	15.91394	15.49471	0.0432
At most 4	0.104203	1.760671	3.841466	0.1845

المصدر: نتائج تحليل البيانات في برنامج ايفيوز

وأخيراً يوضح الجدول التالي نتائج تقدير نموذج الدراسة على المدى قصير الأجل مع إدخال جميع المتغيرات المستقلة لملاحظة أثرها على النمو الاقتصادي.

الجدول رقم (12): نتائج تقدير نموذج الدراسة على المدى طويل الأجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DC	-0.705397	2.636523	-0.267548	0.7945
D(ISRN)	0.258761	10.07416	0.025686	0.9800
D(INF)	-0.313977	0.084140	-3.731615	0.0039
D(EDUG)	1.221253	0.923008	1.323123	0.2152
D(HDIR)	0.903116	0.338293	2.669626	0.0000
RESID03(-1)	-1.091800	0.307263	-3.553309	0.0052
C	0.340043	1.602276	0.212225	0.8362
R-squared	0.813213	Mean dependent var		-0.082537
Adjusted R-squared	0.701140	S.D. dependent var		8.729540
S.E. of regression	4.772270	Akaike info criterion		6.256422
Sum squared resid	227.7456	Schwarz criterion		6.599510
Log likelihood	-46.17959	Hannan-Quinn criter.		6.290526
F-statistic	7.256141	Durbin-Watson stat		1.919746
Prob(F-statistic)	0.003407			

المصدر: نتائج تحليل البيانات في برنامج ايفيوز

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ:

- بلغت القوة التفسيرية للنموذج ما يقارب 81% أي أنّ 81% من التغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ناجم عن التغير في المتغيرات المستقلة.
- هناك أثر سلبي لمعدل التضخم في معدل النمو الاقتصادي نتيجة أنّ التضخم المرتفع يعيق الاستثمار الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0.31 وكان هذا الأثر معنوي حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.01 وهي أقل من 0.05.
- هناك أثر سلبي لمتغير أثر الحرب على سورية في معدل النمو الاقتصادي وكان هذا الأثر غير معنوي حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.79 وهي أكبر من 0.05.
- هناك أثر إيجابي لمتغير الإنفاق على التعليم في معدل النمو الاقتصادي ما يعكس الدور الإيجابي للإنفاق على التعليم في معدل النمو الاقتصادي ويؤدي إلى زيادة بنسبة 1.22% وكان هذا الأثر غير معنوي حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.22 وهي أكبر من 0.05.
- هناك أثر إيجابي لمتغير خريجي التعليم المهني في معدل النمو الاقتصادي على الأجل القصير لكنه أثر غير معنوي حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.9 وهي أكبر من 0.05.

- هناك أثر معنوي إيجابي لمؤشر التنمية البشرية حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.00 وهي أقل من 0.05، وكان هذا الأثر الإيجابي بمعامل تأثير 0.44 ويعزى ذلك إلى أنّ ارتفاع مؤشر التنمية البشرية يعني زيادة الكفاءة للعناصر البشرية الأمر الذي ينعكس في النهاية على تحسن معدل النمو الاقتصادي.
- بلغ معامل تصحيح الخطأ −1.05 ما يعني أنّ كامل الأخطاء تصحح خلال أقل من سنة.

ويمكن كتابة النموذج من خلال المعادلة الآتية:

D(GRGDP) = -0.705396702603*DC + 0.258761191009*D(ISRN) - 0.31397671882*D(INF) + 1.22125295339*D(EDUG) - 29.9031640179*D(HDIR) - 1.09180030226*RESID03(-1) + 0.340043194509

وللتأكد من جودة النموذج فقد تمّ إجراء اختبارات البواقي والاستقرار الهيكلي للنموذج:

1. اختبار الارتباط الذاتي:

تشير نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين بواقي النموذج الثالث إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي. حيث بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة لكل من اختبار F و OBS R SQUARE على التوالي 0.15، 0.051 وهما أكبر من 0.05 وبالتالي لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (13): اختبار الارتباط الذاتي بين بواقي نموذج الدراسة على الأجل القصير

F-statistic	2.411682	Prob. F(2,8)	0.1515
Obs*R-squared	6.394359	Prob. Chi-Square(2)	0.0509

المصدر: نتائج تحليل البيانات في برنامج ايفيوز

2. اختبار اختلاف التباين للبواقي:

تشير نتائج اختبار اختلاف التباين لبواقي النموذج الثاني إلى عدم وجود مشكلة اختلاف التباين بين البواقي. حيث بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة لكل من اختبار F و OBS R SQUARE على التوالي 0.63، 0.61 وهما أكبر من 0.05 وبالتالي عدم وجود مشكلة اختلاف التباين كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (14): اختبار اختلاف التباين بين بواقي نموذج الدراسة على الأجل القصير

F-statistic	0.229901	Prob. F(1,14)	0.6390
Obs*R-squared	0.258499	Prob. Chi-Square(1)	0.6112

المصدر: نتائج تحليل البيانات في برنامج ايفيوز

3. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

تشير نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الدراسة على الأجل القصير إلى وجود توزيع طبيعي للبواقي في ظل وجود جميع المتغيرات المستقلة المؤثرة على النمو الاقتصادي. حيث بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار

جاركو–بيرا 0.25 وهي أكبرمن 0.05 وبالتالي وجود توزيع طبيعي للبواقي كما هو موضح في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (16): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الدراسة على الأجل القصير

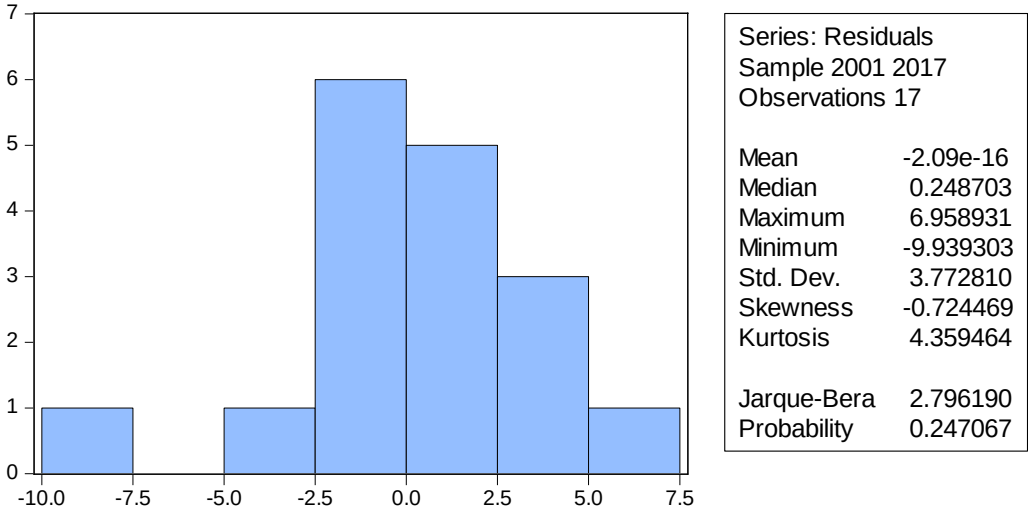

المصدر: نتائج تحليل البيانات في برنامج ايفيوز

4. اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج ككل ومعالمه:

تشير نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج الدراسة على الأجل القصير إلى وجود استقرار هيكلي لبواقي النموذج حيث كان مسار البواقي ضمن حدود مستوى الدلالة 5% طيلة الفترة المدروسة. وذلك باستخدام اختبار cusum كما هو موضح في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (17): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج الدراسة على الأجل القصير

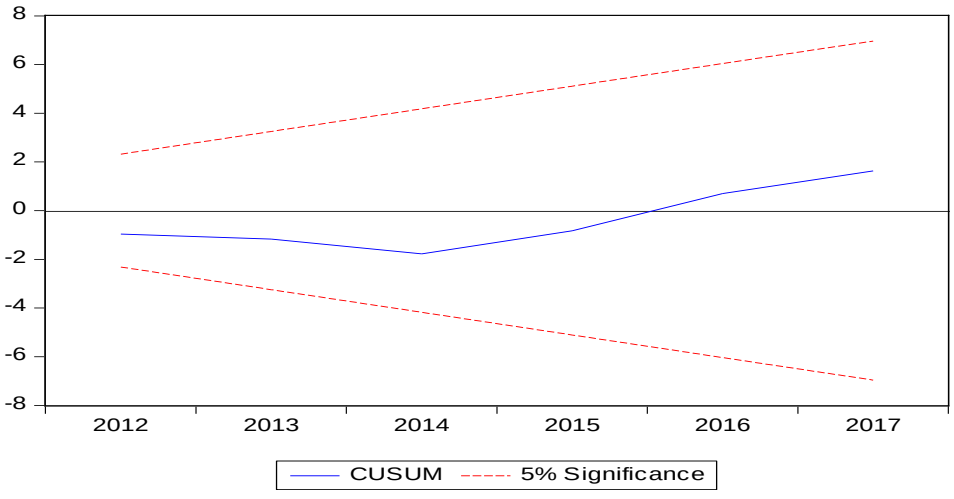

المصدر: نتائج تحليل البيانات في برنامج ايفيوز

كما تشير نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات نموذج الدراسة على الاجل القصير إلى وجود استقرار هيكلي لجميع معلمات المتغيرات المستقلة حيث كان مسار البواقي ضمن حدود مستوى الدلالة 5% طيلة الفترة المدروسة كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (18): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات نموذج الدراسة على الأجل القصير

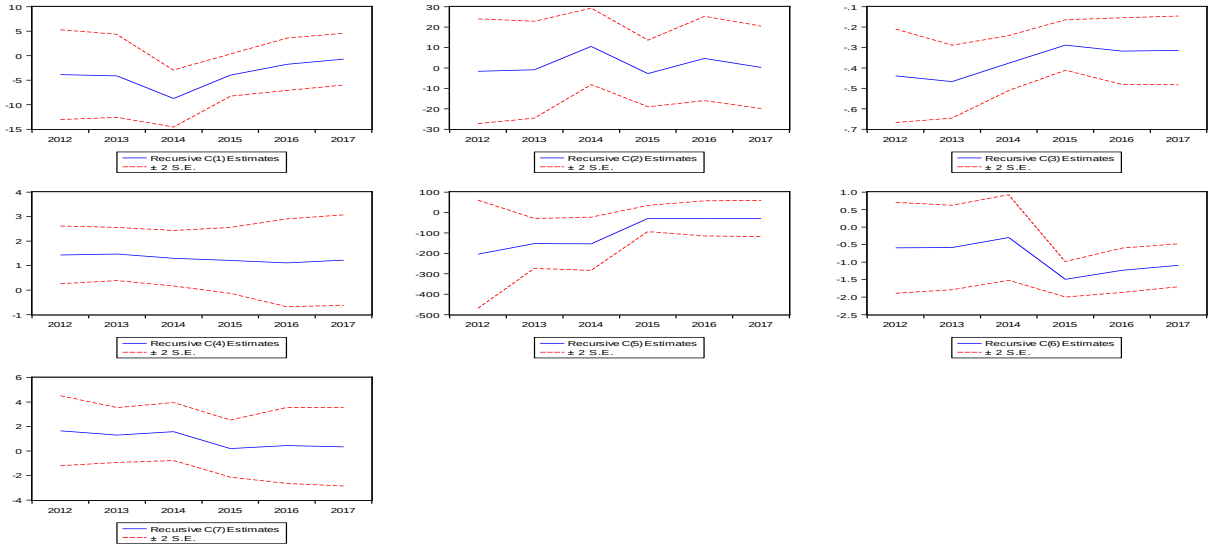

المصدر: نتائج تحليل البيانات في برنامج ايفيوز

5. خلاصة الدراسة القياسية وتفسير النتائج

توصلت الدراسة القياسية إلى النتائج التالية مع الإشارة إلى اتجاه الأثر ودرجة المعنوية على المدى القصير والطويل حيث تبين:

أولاً– وجود أثر إيجابي وغير معنوي لمتغير الإنفاق على التعليم في معدل النمو الاقتصادي في سورية. وهي نتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية والحالة السورية بسبب ضعف كفاءة الانفاق الحكومي قبل سنوات الحرب. إلى جانب أثر الحرب في السنوات اللاحقة من تضرر البنية التحتية للتعليم من مدارس وتجهيزات وكادر تعليمي وعدم كفاية التمويل اللازم لترميم وإعادة بناء البنية التحتية لقطاع التعليم وهو يفسر عدم معنوية الأثر.

ثانياً– وجود أثر سلبي وغير معنوي لمتغير نسبة الطلاب خريجي الثانويات المهنية في معدل النمو الاقتصادي في سورية. يعود الأثر السلبي إلى ضعف المناهج التعليمية في التعليم المهني وقلة فرص العمل في سنوات قبل الحرب. إلى جانب أثر الحرب في السنوات اللاحقة من عوامل النزوح الداخلي والخارجي للطلاب وارتفاع معدلات التسرب المدرسي والدمار الجزئي/الكلي لمدارس التعليم المهني أو اغلاق المدارس وصعوبة الوصول إليها. مما انعكس بالمجمل على تراجع تعداد الطلاب الخريجين من المدارس المهنية.

ثالثاً– وجود أثر إيجابي ومعنوي لمؤشر التنمية البشرية في معدل النمو الاقتصادي في سورية. وهي نتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية والحالة السورية وتعكس أهمية مكونات المؤشر الأكثر شمولية (تعليم وصحة ودخل) ومدى تأثيرها في النمو الاقتصادي بالرغم من التقلبات الحادة التي شهدها النمو خلال سنوات الحرب.

رابعاً– وجود أثر سلبي ومعنوي لمعدل التضخم في معدل النمو الاقتصادي في سورية. وهي نتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية والحالة السورية ويعكس مدى تأثير التقلبات الحادة التي شهدها معدل التضخم في سنوات الحرب وأثرت سلباً على جميع مؤشرات الأداء الاقتصادية الكلية والجزئية بما فيها معدل نمو الناتج.

خامساً– وجود أثر سلبي وغير معنوي لأثر الحرب في معدل النمو الاقتصادي في سورية. وهي نتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية والحالة السورية تبعاً للتأثير واسع النطاق لعوامل الحرب على جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. فيما تعود غياب المعنوية لكون المتغير وهمي لا يحمل قيمة في سنوات ماقبل الحرب.

الفصل الرابع– الإطار المقترح لدور رأس المال البشري في مرحلة إعادة البناء

1. الاحتياجات المقترحة من الاستثمارات المطلوبة في رأس المال البشري
2. السياسات المقترحة لتوظيف رأس المال البشري في سوق العمل وتسريع مرحلة إعادة البناء

1. الاحتياجات المقترحة من الاستثمارات المطلوبة في رأس المال البشري

تعتمد العائدات الاقتصادية التي تم توليدها من خلال طرق الإنعاش الممكنة لقطاع التعليم بشكل كبير على انتعاش الاقتصاد. حيث ألغت الحرب التقدم المنجز في تحول الاقتصاد السوري إلى اقتصاد أكثر حداثة قائم على الخدمات. فيما يمكن تحسين مخرجات قطاع الزراعة الأكثر مساهمة في الناتج المحلي عن طريق اعتماد إدارة حديثة للمياه، كما يمكن رفع إنتاجية قطاع التصنيع من خلال المزيد من الاستثمارات المادية والبشرية. ولكن معظم النمو في فترة ما قبل الحرب كان في القطاع الخدمي، ونشأ من رفع الضوابط التنظيمية عن خدمات القطاع الخاص كالمال والاتصالات والتوسع في الخدمات الحكومية كالصحة والتعليم. وبالتالي يجب أن تكون العودة إلى محركات النمو هذه وتخفيف القيود التنظيمية جزءاً من انتعاش الاقتصاد.

يجب التطرق إلى القضايا التالية ضمن الخطوات المقبلة في مرحلة إعادة البناء:

- الحاجة لإعادة إعمار البنية التحتية المادية والمقدرة بـ 117,7 مليار دولار (الإسكوا 2020) والتي ستتضمن إعادة بناء البنية التحتية الخاصة بالري والمرافق والنفط والغاز والتعليم والصحة والإسكان واستعادة شبكات المواصلات، وإصلاح الطرقات والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك الصرف الصحي وإزالة الركام ومخلفات الحرب.
- ضمان استدامة إعادة الإعمار، وخاصة فيما يتعلق بالموارد المائية وتقنيات الطاقة المتجددة، وغير ذلك.
- التنمية البشرية من خلال تحسين الصحة (وخاصة الصحة النفسية) وخدمات التعليم وإيجاد أنشطة مولدة للدخل وتمكين النساء اقتصادياً وإجراءات لحماية الأطفال من عمالة الأطفال والزواج المبكر في سبيل خفض نسب التسرب، وبرامج تدريب خاصة على المهارات الضرورية من أجل إعادة الإعمار.
- تحسين الخدمات المالية والاتصالات والانترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال حوافز كدعم مطوري البرمجيات لإعداد حاضنات برمجية.
- دعم الفعاليات التجارية الصغيرة وضمان توفر المدخلات لقطاعات الاقتصاد المختلفة.
- إن التقدم المحتمل في مستقبل اقتصاد سورية هو قليل جداً ما لم يتم إلغاء العقوبات أو تعديلها.

وفيما يخص الاحتياجات اللازمة من الاستثمار في رأس المال البشري على المستوى القطاعي فهناك مجموعة من الإجراءات المقترحة حسب خصوصية كل قطاع على حدا.

قطاع الزراعة:

يتركز احتياج القطاع بأشخاص يتمعتون بما يلي:

- مهارات لإدارة فعالة للمياه، وتقنيات وممارسات الحفاظ على الطاقة، أي التكيف مع تغير المناخ والتكثيف والتنوع الزراعي وحماية البيئة.
- مهارات فنية كمتخصصين في مجال الثروة الحيوانية وأطباء بيطريين.
- مهارات في ممارسات إدارة المراعي المستدامة.
- مهارات في تقنيات الري الحديثة من أجل بناء بنية تحتية للري.
- مهارات تسويق.
- هنالك حاجة لمزودي خدمات دعم زراعي – بما في ذلك المؤسسات البحثية الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية وخدمات الإرشاد والمنظمات غير الحكومية وموردي مدخلات في القطاع الخاص والتعاوني والتجار ومصنعي الأغذية الزراعية وبائعي المواد الغذائية بالجملة والتجزئة.

قطاع الصناعة التحويلية:

تشمل الاستثمارات المطلوبة في رأس المال البشري والاحتياجات على المهندسين والفنيين والخياطين ومسؤولي الحسابات والمزارعين ذوي المعرفة الاختصاصية في العمليات الصناعة الزراعية والصحة الحيوانية. كما تتضمن المهارات المهنية البسيطة الأقل تعقيداً مثل العمال الفنيين في تصنيع الصابون والنسيج والتغليف والتسويق واللغات، بالإضافة إلى معرفة الحاسوب وخاصة في مجالات التسويق الالكتروني والتواصل الاجتماعي والاتصالات. فيما يعتبر التدريب على هذه المهارات أمراً أساسياً.

قطاع الخدمات:

هنالك حاجة لأن يتمتع الجميع في قطاع الخدمات بمهارات جيدة في تقانة المعلومات والإنترنت، وأن يكون لدى غيرهم مهارات متقدمة في تصميم البرمجيات والتواصل والذكاء الاصطناعي. هنالك حاجة لتدريب العاملين في المهارات الشخصية ومهارات الاستقبال (خاصة من أجل قطاع السياحة) وموظفي التسويق. وهنالك حاجة ملحة على وجه الخصوص لتدريب المعلمين والعاملين في الصحة من أجل سد النقص الشديد في قطاعات الصحة والتعليم. مع التركيز على الدور الهام لمنح فرص واعدة للنساء.

2. السياسات المقترحة لتوظيف رأس المال البشري في سوق العمل وتسريع مرحلة إعادة البناء

إن تحديات الوضع الحالي المرتبطة بسوق العمل بما فيها تزايد أعداد الخريجين وتفاقم معدل البطالة وهجرة العمالة يستلزم اتخاذ ما يلزم من السياسات والاستراتيجيات التي يمكن من خلالها التخفيف من حدة الانتعكاسات المترتبة على تلك التحديات. وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات المرتبطة بسياسات التعليم والتوظيف الممكن تبنيها لتحقيق التوازن في سوق العمل.

وبناءً عليه نقترح مجموعة التدابير التالية:

أولاً– المواءمة بين المناهج التعليمية والمهنية والتدريبية

يشمل كافة المستويات واحتياجات سوق العمل التي تساهم بشكل مباشر في تخفيض نسب البطالة الاحكاكية المتركزة لدة الشباب والخريجين الجدد. ويتم ذلك من خلال ما يلي:

- تطوير المناهج التعليمية والمهنية والتدريبية بالتشارك مع الفعاليات الاقتصادية في القطاعين العام والخاص ومؤسسات تعليمية محلية وعالمية رائدة.
- منح حوافز وحسومات ضريبية للمنشآت الاقتصادية التي تقوم بتدريب ورفع مستوى مهارات وقدرات العاملين لديها بما يساهم في تحسين الموارد البشرية.
- منح حوافز وحسومات ضريبية للمنشآت الاقتصادية التي تقوم بتدريب الطلاب وتوظيف حديثي التخرج بما يساهم في تخفيض نسب بطالة الشباب.
- نشر الوعي بأهمية التدريب والتأهيل بشكل مستمر وخصوصاً لدى المتعطلين لرفع مستوى مهارة قوة العمل بما يزيد الكفاءة والتنافسية من خلال دعم برامج الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات التي تقوم على تدريب المتعطلين وربطهم مع سوق العمل.
- تشجيع الاستثمار في التدريب التقني والمهني وترخيص برامج تدريبية حديثة ومتطورة حسب الطلب الكمي والنوعي لسوق العمل.

ثانياً– إنجاز خطة عمل تنفيذية مشتركة لمعالجة البطالة

بحيث تعتمد مسار نوعي جديد في إقرار القوانين والبرامج والآليات التي تستهدف المتعطلين حسب خصوصياتهم وقدراتهم وأنواعهم. والتي من شأنه إدخال ديناميكية حركية على سوق العمل تضمن له مرونة وتفاعل نشط مع المحيط الاقتصادي المحلي والإقليمي. وتهدف هذه الخطة التنفيذية إلى:

- معالجة البطالة بواسطة آليات وبرامج تهدف إلى تنمية قدرات المتعطلين بواسطة التدريب والعمل داخل المنشآت الإنتاجية وتطوير المهارات الفنية في إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة لدعم القدرة على العمل للحساب الخاص وتشجيع المنشآت الصغيرة.
- دعم المبادرة الذاتية للمتعطلين لتمكينهم من تنمية قدراتهم حسب الميول ومتابعتهم الشخصية للمسار المهني وذلك باعتماد طرق حديثة باستخدام وسائل الإعلام الحديثة والتوجيه والإرشاد المهني وقد يتعهد بتنفيذ هذا الأمر مراكز الإرشاد الوظيفي في القطر.
- دعم أدوار مؤسسات سوق العمل من هيئات حكومية واجتماعية ومهنية ومن القطاع الخاص والمشترك من أجل إرساء شراكة للنهوض بخلق فرص العمل.
- إحداث هيكلية إدارية تعنى بوضع سياسات سوق العمل بما يضمن تنظيم التغيرات التي تطرأ على هيكلية الأنشطة الاقتصادية وتعتمد آليات لتقييم أثر البرامج والسياسات المتبعة ووضع استراتيجيات وخطط تنفيذية.
- تطوير ومتابعة برامج سوق العمل الفعالة ودراسة أثرها على سوق العمل على مستوى المحافظات والمناطق من أجل ضمان إدارة حديثة لبرامج وآليات المساعدة على توفير فرص العمل.
- استحداث آليات وبرامج للمطابقة من أجل استهداف الفئات ذات الأولوية وتشمل الفئات التالية:
    - فئة العائدين من النزوح الداخلي والخارجي من خلال برامج تمكين اقتصادي.
    - فئة جرحى الحرب وذوي الإعاقة من خلال برامج تمكين مخصصة لهذه الفئة.
    - فئة الشباب والداخلين الجدد إلى سوق العمل من خلال برامج إدماج اقتصادي.
    - فئة المتعطلين لمدة طويلة من خلال برامج إعادة تأهيل واحتضان لإعادة بناء قدراتهم.
    - فئة الإناث من خلال إقرار ودعم برامج تمكين المرأة وتعزيز قدراتها بقصد تطوير فرص تشغيلها في مختلف القطاعات.
    - فئة خريجي الجامعات من خلال تنويع برامج تأهيل وملاءمة قدراتهم مع متطلبات سوق العمل بإحداث آليات مطابقة بين عرض العمل ومتطلبات الفعاليات الاقتصادية.
    - سكان المناطق الأقل تنمية والتي تعاني من بطالة مرتفعة وتقل فيها فرص العمل من خلال استنباط برامج موجهة تتوافق مع متطلبات وخاصيات الواقع الاقتصادي والاجتماعي لتلك المناطق.

- فئة الأشخاص المؤهلين الراغبين في العمل لحسابهم الخاص من خلال اقتراح منظومة عملية تجميع بين خدمات تدريب متخصصة في الجوانب الفنية وإدارة المشاريع ونظام إقراض وتمويل يضمن نجاح المشاريع واستعادة مبلغ القرض.

- اقتراح برامج عمل خاصة من أجل إنجاز خطط تنمية محلية لفرص العمل بالمناطق ذات الأولوية. على أن يتم اعتماد خطة تنمية العمل داخل المحافظات ذات الأولوية على برامج تدخل مباشرة وعاجلة وعلى برامج وقائية استباقية لدعم قدرات المتعطلين.

- إدراج مهمة القيام بمسح أوسع حول الطلب على القوة العاملة وتخصصاتها ضمن فئات تصنيفية والقيام بدراسة ميزانية الوقت لدى النساء والرجال ضمن برنامج عمل المرصد الوطني لسوق العمل.

- تفعيل دور المرصد الوطني لسوق العمل من أجل عملية رصد وتقييم حركة ونشاط سوق العمل واحتياجاته وتحليل البيانات الاحصائية المتعلقة بعرض العمل والطلب عليه وتقديم دراسات وتقارير دورية لصناعي القرار. وذلك من خلال إنشاء نظام معلومات وقاعدة بيانات لسوق العمل يقوم على تنظيم الاتصال بين الجهات المنتجة لبيانات سوق العمل والجهات المستخدمة لها والعمل على تزويد نظام المعلومات وقاعدة البيانات بما يتطلبه من مدخلات احصائية خام ينتجها المكتب المركزي للاحصاء لضمان استخراج وحساب مؤشرات سوق العمل بشكل آني فوري عند الطلب ودعم عملية إنتاج التقارير النوعية وتقديم معلومات عن سوق العمل.

- تعزيز دور القطاع الأهلي والمنظمات غير الربحية في تنفيذ برامج متعلقة بسوق العمل وبناء القدرات والتمكين الاقتصادي للفئات الأكثر هشاشة وفئة الشباب وتسهيل اندماجهم بسوق العمل.

ثالثاً– العمل على تغيير ثقافة العمل السلبية السائدة لدى أرباب العمل والمجتمع وفئة الشباب

وذلك من خلال مايلي:

- التوسع في تنفيذ برامج الإرشاد والتوجيه المهني في الجامعات والمؤسسات التعليمية ومؤسسات التشغيل بهدف إرشاد الباحثين عن العمل والطلاب إلى فرص العمل التي تنسجم مع مؤهلاتهم ومهاراتهم وتعزيز التوجه الإيجابي نحو العمل في القطاع الخاص أو المبادرة في إنشاء المشروعات الريادية الخاصة.

- نشر ثقافة العمل لدى القطاع الخاص ومعدل المشاركة في النشاط الاقتصادي وبشكل خاص لدى فئة الإناث من خلال تغيير الرغبة في العمل لدى القطاع العام وتشجيع العمل لدى القطاع الخاص. وتحفيز منشآت القطاع الخاص على منح فرص عمل ذات ساعات عمل مرنة تتناسب مع وضع المرأة الاجتماعي.

- نشر ودعم ثقافة العمل الحر وتشجيع ريادة الأعمال وتأمين التمويل وتقديم التسهيلات الائتمانية والاجراءات الإدارية والتنظيمية والتوسع في إنشاء حاضنات الأعمال التخصصية النموذجية.

- تعزيز ثقافة العمل التطوعي لدى فئة الشباب وتوجيه الطاقات الشابة نحو المسؤولية الاجتماعية من خلال تنشئة بيئة اجتماعية محفزة للعمل التطوعي تتولاها المؤسسات التربوية والتعليمية والدينية والمنظمات غير الربحية. حيث يكتسب الشباب المتطوعين خبرات ومهارات حياتية ومهنية تساعدهم على الدخول السريع لسوق العمل والتغيير من الثقافة الاتكالية على المجتمع إلى ثقافة المبادرة والاعتماد على النفس. وخلق برامج التثقيف والتوعية بأهمية العمل التطوعي ونتائجه إلى جانب إحداث برامج وطنية تحفزية للعمل التطوعي وتكريم المبدعين. مما يدعم دور الشباب في قيادة المجتمعات ومساهمتهم في اتخاذ القرار.

- تعزيز دور القطاع الخاص في إطار المسؤولية الاجتماعية والخدمة العامة لتنمية الحس الاجتماعي من خلال تطوير برامج وطنية لدعم المسؤولية الاجتماعية وتكريم الأعمال المميزة لدى القطاع الخاص.

- زيادة الوعي لدى الأفراد وأرباب العمل على أهمية التسجيل لدى التأمينات الاجتماعية لضمان الحقوق.

رابعاً– إصدار قوانين نوعية لدعم المشاريع متناهية الصغر

تكون مخصصة للمناطق التي تنتشر فيها البطالة والعمالة المؤقتة والموسمية والتي تكون أكثر هشاشة وعرضة لتدني المستوى المعيشي والفقر. ويتم ذلك من خلال ما يلي:

- تشجيع المشروعات متناهية الصغر حسب الانتشار الجغرافي مما يساعد على التقليل من التفاوت التنموي بين المناطق ويساهم بتخفيض نسبة البطالة وتحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة إلى جانب توفير الخدمات اللوجستية للأسواق الصغيرة التي لا تجذب المشاريع الكبيرة.

- تحسين مستوى البنية التحتية في المناطق النائية ومناطق تجمع الفعاليات الاقتصادية من خلال توسيع شبكات المواصلات والنقل السككي لما تسهيلات لحركة اليد العاملة والمواد الأولية والمنتجات النهائية. مما يدعم تحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق.

- إصدار قوانين خاصة لتبسيط اجراءات تأسيس المشاريع متناهية الصغر وفصل إجراءاتها عن المشاريع المتوسطة والكبيرة. كما يجب إعادة النظر في مراحل الحصول على الترخيص الإداري والسجل التجاري والصناعي ومنح حسومات على الرسوم التأسيسية لتخفيض نفقات التأسيس بهدف تسريع إنشاء المشاريع الجديدة وتشجيع العمل في القطاع المنظم بعيداً عن اقتصاد الظل غير المنظم.

- تأمين وسائل التمويل الكافية للبدء بالمشروعات متناهية الصغر ومنح المصارف ضمانات ومزايا ضريبية بهدف تحفيزها على الإقراض بكفالات مبسطة وبفترات سماح مقبولة وأسعار فائدة قليلة. إلى جانب دعم جميع المؤسسات والجمعيات الربحية وغير الربحية التي تقوم بالإقراض وتساعد على تأسيس المشروعات الصغيرة.

- التنسيق بين مختلف الجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة لوضع سياسات وبرامج عامة واضحة ومحددة الأهداف من أجل توفير غطاء تنظيمي قانوني حاضن لهذه المنشآت للتعامل السريع مع المشاكل المحتملة التي تواجهها وتوفير الحماية اللازمة من خلال إجراءات قانونية خاصة.

- الاهتمام بالصناعات التقليدية والحرف التراثية واليدوية من خلال تشجيع إنشاء مؤسسات قطاع أهلي مختصصة لمسادة الحرفيين وتطوير وترويج أعمالهم. بالإضافة لتقديم خدمات التدريب والتأهيل وفقاً لأحدث التقنيات المتاحة مع الحفاظ على الهوية السورية التي تتميز بالإصالة. وتعتبر هذه الصناعات من المشاريع متناهية الصغر التي من شأنها استقطاب عدد كبير من اليد العاملة وفتح قنوات لتوظيف الشباب والنساء وفتح قنوات تصدير للأسواق الخارجية.

- التوسع في مشاريع تمكين المرأة والذي يقوم على منح التمويل الصغير والتدريب النوعي حسب التخصص.

خامساً- تطوير نظام الضمان الاجتماعي

وذلك من أجل ضمان الحياة الكريمة والمستوى المعيشي اللائق لمختلف فئات المجتمع وذلك من خلال تأسيس صندوق التأمين ضد التعطل عن العمل من أجل تحقيق الحماية الاجتماعية للمتعطلين وأفراد أسرهم وتوفير دخل مناسب خلال فترة التعطل لحين العثور على فرصة عمل بديلة وتقوم فكرة هذا الصندوق كما يلي:

- تخصيص حساب ادخاري لكل فرد مؤمن عليه يتم تغذيته من أجر العامل وصاحب العمل، حيث يتم صرف بدل التعطل عن العمل من مدخرات الصندوق وريع استثماراته مع وضع أسس وشروط للانتفاع من هذا الصندوق لكي لا يساء استخدامه.

- تخصيص جزء من هذا الصندوق لدعم وتأمين الأمومة للمرأة العاملة والذي يعمل على حماية المرأة العاملة من ظاهرة فقدان العمل بسبب الزواج أو الحمل مع توفير دخل مناسب خلال هذه الفترة. وكذلك يساعد هذا التأمين على تشجيع أصحاب العمل على توظيف المرأة وتخفيف الأعباء المالية المترتبة عليهم في حالات الأمومة، ويتيح الصندوق فرصة أفضل للمرأة لدخول سوق العمل لدى القطاع الخاص ويخفف العبء عن القطاع العام.

- تخصيص جزء من موارد الصندوق لتدريب وإعادة تأهيل المتعطلين أثناء فترة تعطلهم وذلك من أجل رفع مستوى المهارات وبناء القدرات وتحسين الأداء مما يساهم في تعزيز فرص الدخول لسوق العمل بشلك أفضل.

التوصيات الختامية

1. تقييم احتياجات رأس المال البشري بناءً على الواقع المحلي:

يجب تنفيذ تقييم دقيق لاحتياجات رأس المال البشري في سوريا، مع التركيز على المناطق والقطاعات الأكثر تضرراً. يتطلب ذلك تحليل المهارات المطلوبة وإعادة تأهيل القوى العاملة المتضررة، وإعادة بناء مهارات الشباب الذين فقدوا سنوات من التعليم بسبب الحرب.

2. إعادة تأهيل وتعليم الأجيال الشابة:

التركيز على التعليم والتدريب المهني يعد أمرًا حاسمًا في سوريا، حيث تأثر قطاع التعليم بشدة. يجب تقديم برامج تعليمية مرنة تتناسب مع الظروف المحلية وتستهدف الفئات الأكثر ضعفًا، بما في ذلك الأطفال والنساء. دعم المبادرات التعليمية التي تقدم الدعم النفسي والاجتماعي للتلاميذ المتأثرين بالحرب.

3. تحسين التعليم والبحث والتطوير:

يجب تحديث وتوسيع البنية التحتية التعليمية في سوريا، من خلال توفير المواد التعليمية والبنية التحتية اللازمة. تشجيع إنشاء مراكز بحثية متخصصة في المجالات ذات الأولوية مثل الطاقة، والصحة، والتكنولوجيا، لتعزيز الابتكار والتطور التكنولوجي المحلي.

4. تعزيز المهارات التقنية والحرفية:

تطوير برامج تدريبية تستهدف المهارات التقنية والحرفية التي يمكن أن تسهم في إعادة بناء البنية التحتية والتصنيع. يجب أن تشمل هذه البرامج التدريب على التكنولوجيا الحديثة التي يمكن أن تساهم في تنمية الصناعات المحلية.

5. تطوير المؤسسات الحكومية وتعزيز الإدارة العامة:

تطوير المؤسسات الحكومية وبناء قدراتها أمر حيوي. دعم جهود إعادة بناء المؤسسات الحكومية المحلية من خلال التدريب وتوفير الدعم التقني والإداري. التركيز على تحسين الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة.

6. تشجيع ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة:

تقديم الدعم لرواد الأعمال والمبادرات الصغيرة والمتوسطة، من خلال برامج التمويل والتدريب والإرشاد. تشجيع تطوير المشاريع الصغيرة التي تلبي الاحتياجات المحلية وتساهم في خلق فرص عمل.

7. تعزيز التنسيق بين القطاعات الاقتصادية:

دعم التنسيق بين مختلف القطاعات الاقتصادية في سوريا لضمان تحقيق تكامل في جهود إعادة البناء. يجب التعاون بين القطاعين العام والخاص والجهات الإنسانية لتسهيل عمليات إعادة الإعمار والتنمية.

8. توفير الدعم النفسي والاجتماعي:

التركيز على الدعم النفسي والاجتماعي للأفراد المتضررين من الحرب، بما في ذلك برامج الصحة النفسية وإعادة التأهيل. توفير خدمات الدعم للأسر والمجتمعات المتأثرة بالحرب لتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

9. تطوير استراتيجيات تنموية شاملة: وضع استراتيجيات تنموية تأخذ بعين الاعتبار التعقيدات الاجتماعية في سوريا. يجب أن تشمل الاستراتيجيات تدابير لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ودعم الحوار الوطني والمصالحة الوطنية.

10. المرونة والتكيف: يجب أن تكون السياسات مرنة وقابلة للتكيف مع التغيرات السريعة في الوضع المحلي، مع الأخذ في الاعتبار التحديات الأمنية التي قد تؤثر على تنفيذ البرامج.

11- الاستفادة من التجارب السابقة: لاستفادة من التجارب الدولية في إعادة بناء الدول التي مرت بظروف مشابهة يمكن أن يوفر رؤى وتوجيهات قيمة لتطبيقها في السياق السوري.

المراجع

المراجع العربية

عادل زايد 2006، الأداء التنظيمي المتميز :نظرية إلى المنظمة المستقبل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة

راوية حسن 2011، مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، الإسكندرية، الدار الجامعية

حمداوي وسيلة 2022 ، إدارة الموارد البشرية، ديوان المطبوعات الجامعية

حسن إبراهيم بلوط 2002، إدارة الموارد البشرية من منظور استراتيجي، الطبعة 51 ، دار النهضة العربية، بيروت

علي غربي وآخرون 2002 ، تنمية الموارد البشرية، دار الهدى ، الجزائر

راوية حسن 2000، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية طبع نشر وتوزيع، الإسكندرية

عثمان محمد غنيم 2016، التخطيط أسس ومبادئ عامة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان

ناصر دادي عدون 2001، الإدارة والتخطيط الاستراتيجي، ديوان المطبوعات الجامعية

الحبيب مصدق جميل،1981 ، التعليم والتنمية الاقتصادية، الدار الوطنية للتوزيع والإعلان، بغداد

عادل المفرجي، أحمد صالح، 2003، رأس المال الفكري؛ المنظمة العربية للتنمية الإدارية

الركابي عبد الصمد، 2007 ، الاستثمار في الإنسان وأهمية رأس المال البشري في إستراتيجية التصنيع الخليجية، مجلة . الاقتصادي، العدد الأول، الكويت

هاريسون ومايرز 1966 ، التعليم والقوى البشرية والنمو الاقتصادي، ترجمة ابراهيم حافظ، القاهرة

الحق محبوب، 1993 ، مفاهيم التنمية البشرية، ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي, عمان

سالم النجفي 2001 ، التنمية البشرية في الوطن العربي الأوضاع الراهنة ومأزق المستقبل، دراسات في التنمية البشرية . المستدامة في الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد

منصور منصور أحمد، 1976 ، قراءات في تنمية الموارد البشرية، الكويت

العاني تقي عبد سالم، 2012 ، الأهمية الاقتصادية لرأس المال البشري ودور التربية والتعليم، بحث مقدم إلى الندوة – التربوية المصاحبة للمجلس المركزي لاتحاد المعلمين العرب المنعقد في الجزائر

القصيفي جورج 1991 ، التنمية البشرية، مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي، .بيروت

براجينا وآخرون 1974 ، مشكلات التصنيع في البلدان النامية، دار التقدم، بيروت

محمد منير مرسي، 1998 ، تخطيط التعليم واقتصادياته، عالم الكتب، القاهرة

عبد الدائم عبدالله، 1966 ، التخطيط التربوي أصوله وأساليبه الفنية وتطبيقاته في البلاد العربية

الجاسم خزعل، 2015 ، العنصر المالي البشري، المؤتمر الثاني الاقتصادي بين العراقيين، العراق

الأمين عبد الوهاب، 2000 ، التعليم والتنمية الاقتصادية مع إشارة للبلدان العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية ,العدد . الثاني والعشرون، الكويت

أسامة محمد الفيل، 2001 ، نظرة إلى المستقبل الاستثمار في الإنسان، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، الطبعة الأولى

هشام مصطفي الجمل، 2002 ، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي؛ دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية

محمد نبيل نوفل، 1979 ، التعليم والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإنكلومصرية، القاهرة

صلاح الدين نامق، 1928 ، قضايا التخلف الاقتصادي، دار المعارف، مصر

عبد الباسط حسن، 1977 ، التنمية الإجتماعية، الطبعة الثانية، مكتبة وهبة، القاهرة

شريفي إبراهيم، 2012 ، أهمية الاستثمار في رأس المال البشري– حالة الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 8، الجزائر

محمد دهان، 2010 ، الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري مقاربة نظرية ودراسة تقيمية لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، الجزائر

صالح صالحي، 2006، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة

مدحت القريشي، 2007 ، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان

محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف،2000 ، التنمية الاقتصادية – دراسات نظرية وتطبيقية، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، مصر

عبد القادر محمد عبد القادر عطية، 2000 ، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية

حسين عمر، 1988، التطور الاقتصادي دراسة تحليلية تاريخية لأسباب ومشكلات التقدم والركود والتخلف، دار .الفكر العربي القاهرة

معروف هوشيار 2005 ، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن

عريقات حربي محمد موسى، 2016 ، مبادئ الاقتصاد– التحليل الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر عمان الأردن

عبد القادر عطية 2000 ، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية

محمد مدحت وسهيل عبد الظاهر1999، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية

فليح حسين خلف 2006، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار للكتاب العالمي، عمان

عبد الوهاب الأمين (2000)، التعليم والتنمية الاقتصادية مع الإشارة للبلدان العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 22، الكويت

حسين بن العارية (2003)، دور التعليم في النمو الاقتصادي مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 13.

رياض بن جليلي (2010)، مؤشرات النظم التعليمية، مجلة جسور التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 96.

إبراهيم شريفي (2012)، أهمية الاستثمار في رأس المال البشري حالة الجزائر، الأكاديمية الاجتماعية والإنسانية، العدد 8.

هيثم أحمد عيسى (2013)، العلاقة بين رأس المال البشري والناتج المحلي دراسة حالة سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29 العدد الأول.

عماد الدين المصبح (2005)، رأس المال البشري في سورية قياس عائد الاستثمار في رأس المال البشري، جمعية العلوم الاقتصادية، سورية.

عمار إبراهيم (2014)، *قياس رأس المال البشري وأثره على كفاءة المنشأة دراسة ميدانية في الساحل السوري*، جامعة تشرين، سورية.

المراجع الأجنبية

Alvina Sabah Idrees, Muhammad Wasif Siddiqi, 2013, Does Public Education Expenditure Cause Economic Growth? Comparison Of Developed And Developing Countries, Pakistan Journal Of Commerce And Social Sciences, Vol 7 (1),Pp 174-183.

Anjum Aqeel, Mohammed Sabihuddin Butt, 2001, *The relationship between energy consumption and economic growth in Pakistan*,Asia – Pasific Development Journal, vol 8, No 2.

Asghar Reza, Suman Valeecha, 2012, Impact Of Education On Economic Growth Of Pakistan, Journal Of Business And Management, Volume 5, Issue 4, Pp 20-27.

Ashorth , Kenneth ; H; 1994, The texas case study change , vol.26 , No.6 , p.8.

Aukrust, Odd, 1971, Investment And Economic Growth, Unesco, Paris, P 195-200
BU Omojimite,2010, Education And Economic Growth In Nigeria: A Granger Causality Analysis, African Research Review, Vol 4, No 3, Pp 90-108.

Burton a. weisbrod, 1971, investming in human capital, in education and the economics of human capital, ronald a, wykstra, new York, the free press, pp 75

cohn, elchanan, 1970, the economics of education, ballinger publishing company, usa, table 7-9, p155

Cohn, Elchanan, 1979, The Economics Of Education, Ballinger Publishing Company, Usa, Table 7-7, P 153

Michel DEVOLY, 2004, Théories macroéconomiques (fondement et controverses) 2eme édition Armand COLINE paris France 1998.

Mohd Yahya Mohd Hussin, Fidlizan Muhammad, Mohd Fauzi Abu Hussin, Azila Abdul Razak, 2012, *Education Expenditure And Economic Growth*: A Causal Analysis For Malaysia, Journal Of Economics And Sustainable Development, Vol 3, No 7,Pp 71-81.

Mohun P. Odit, K. Dookhan, S. Fauzel, 2010, The Impact Of Education On Economic Growth: The Case Of Mauritius, International Business & Economics Research Journal, Volume 9, Number 8, Pp114-152.

Pravesh Tamang, 2011, The Impact Of Education Expenditure On India's Economic Growth, Journal Of International Academic Research, Vol 11, No 3 Pp 14-20

Dewan Muktdair-Al-Mukit, 2012, Public Expenditure On Education And Economic Growth: The Case Of Bangladesh, International Journal Of Applied Research In Business Administration & Economics, Vol 01, Issue 04, Pp 10-18.

Feixue Huang, Ling Jin, Xiaoli Sun, 2009, Relationship Between Scale Of Higher Education And Economic Growth In China, Asian Social Science, Vol 5, No 11, Pp 55-60.

Mehmet Mercan, 2013, The Relationship Between Education Expenditure And Economic Growth In Turkey: Bounds Testing Approach, European Academic Research, Vol. I, Issue 6, Pp 1155-1172.

Tichaona Zivengwa, 2012, Investigating The Causal Relationship Between Education And Economic Growth In Zimbabwe, Global Journal Of Management And Business Research, Volume 12, Issue 8, Pp107-117.

Sikiru Jimoh Babalola, 2011, Long-Run Relationship Between Education And Economic Growth: Evidence From Nigeria, International Journal Of Humanities And Social Science, Vol 1, No 14, Pp123-128.

المواقع الإلكترونية:

- http://sia.gov.sy/mainsia.php
- www.worldbank.org
- www.cbssyr.sy
- unctadstat.unctad.org
- http://www.enterprisesurveys.org/
- www.weforum.org

الملحقات

الملحق (1): جدول البيانات المستخدمة في الدراسة القياسية وتقدير النماذج

العام	مؤشر التنمية البشرية	معدل نمو الناتج المحلي	معدل التضخم	نسبة الطلاب في اتلعليم المهني	عدد الطلاب في التعليم المهني	معدل الانفاق على التعليم
2000	0.587	0.675642589	-3.846153846	1.75	3948117	14.23
2001	0.596	1.047287102	3	1.79	4072651	15.66205978
2002	0.603	3.954831927	-0.130505282	1.96	4215284	16.82607079
2003	0.615	7.204435053	5.796829449	1.95	4415768	19.85540009
2004	0.627	6.902959435	4.433141367	1.98	4582531	17.14539909
2005	0.64	6.215077835	7.240349393	1.83	4805079	18.24541728
2006	0.65	5.046195556	10.02411054	1.69	4903900	20.04847908
2007	0.659	5.674591777	3.907709504	1.53	5055726	18.92593002
2008	0.653	4.476672736	15.74532522	1.48	5173286	20.04079056
2009	0.659	5.912042793	2.920897118	1.48	5239691	19.18404961
2010	0.659	5.191905841	4.397413832	1.54	5344318	17.81
2011	0.66	2.850002844	4.753163889	1.71	5572637	17.55
2012	0.691	-26.33901708	36.70229534	1.77	5678488	16.92
2013	0.573	-26.30008766	82.35622875999999	1.99	3598600	18.09
2014	0.533	-10.31033991	22.53887138	1.52	4304986	18.15
2015	0.5560000000000001	-3.187281297	38.45764215	1.46	4181701	17.63
2016	0.5600000000000001	-5.63043805	47.70386991	1.62	4125491	16.74
2017	0.572	-0.727486724	18.07616873	1.21	3962796	17.25

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء. اما مؤشر التنمية البشرية من قاعدة بيانات البنك الدولي

ABSTRACT

This research discusses various opinions and approaches that address the concept of human capital, its objectives, importance, key determinants, dimensions of investment in human capital, and factors influencing it. The study also reviews significant theories explaining economic growth in both traditional and modern perspectives as found in literature and empirical studies.

The research conducts a econom tric analysis to demonstrate the relationship between human capital and economic growth, relying on estimating study models over the short and long term using advanced statistical tests such as structural stability test, residual test, autocorrelation test, and co-integration test.

The research findings indicate a positive impact of education expenditure and human development index on economic growth during the study period, highlighting the positive role of human capital in economic growth. Conversely, the presence of a negative impact of vocational school enrollment on economic growth due to war factors and inefficiencies in this type of education.

Finally, the research provides a set of recommendations and proposals to activate the role of human capital in the reconstruction phase, enhance capacities to accelerate recovery, and transition to development.

Keywords:
Human Capital, Economic Growth, Human Development

Syrian Arab Republic

Damascus University

Faculty of Economics

Department of Economics

The impact of Human Capital Investment in Syrian Economic Growth between 2000-2017 and its Role in the Rebuilding Phase

A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master in Economics

By:

Saad Nawaf Al-Mouhamad

Supervisor:

Dr. Chadi Bitar

2024 - 2023